الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

التنمية في لبنان ودورها في الحد من الإرهاب

الالتزام السياسي بين المفاهيم والتحديات

الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيير في الأولويات؟

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وأحد عشر – كانون الثاني ٢٠٢٠

ليس الإرهاب جريمة عشوائية من أي نمط أو دافع، إنما هو ظاهرة عالمية تُوَلِّدُها أسباب عقائدية وفكرية واجتماعية واقتصادية؛ وتأتي هذه الأخيرة في طليعة المسبّبات، إذ إنّ بؤر الفقر والمعاناة الاجتماعية تمثل أرضًا خصبة تتمدّد فيها الأفكار المتطرفة الحاقدة على المجتمع، بخاصةٍ إذا وَجَدَتْ هذه الأفكار من يمهّد لها وينشرها ويزرعها في عقول الشباب.

من هنا تُعدُّ التنمية وسيلة فاعلة لمحاربة الإرهاب وقطع دابره قبل أن يولد، وهي بذلك تتفوّق في الفاعلية على الأسلوبَين الأمني والعسكري، لأنها تحفظ الأرواح وتُخفّف إلى حد كبير من التكلفة المادية.

لذا ينبغي الالتفات إلى مواضع البؤس والعوز، ورعاية المحتاجين، لا سيما المراهقين والشباب، ومدّهم بالإمكانات المادية، وتأمين المؤسسات التعليمية والثقافية، ومؤسسات الرعاية النفسية للمحتاجين منهم. هكذا تحتضن الدولة أبناءها وتحصّنهم من الانجرار وراء العنف والجريمة بمختلف أشكالها، وتحيي فيهم روح الانتماء الى الوطن والإيمان بالعيش المشترك. ولا شك في أن بوسع كل منا المساهمة إيجابًا على هذا الصعيد ضمن وظيفته وبيئته، ونشر الفكر المنفتح، والوعي إلى خطر الإرهاب الفتنوي، فالوطن جسم متكامل قوي بقوة أبنائه واتحادهم، واهتمامهم بالقضايا المصيرية الملحّة.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك — سكرتيرة التحرير: الرقيب أول جيهان جبّور

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان — إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: *www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb*

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني. مديرية التوجيه. اليرزة. لبنان. هاتف: ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وأحد عشر – كانون الثاني ٢٠٢٠

التنمية في لبنان ودورها في الحد من الإرهاب

العقيد الركن صلاح علوه ٥

الالتزام السياسي بين المفاهيم والتحديات

أ.د عصام مبارك ٣٥

الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيير في الأولويات؟

أ.د. أمين لبوس ٦٥

ملخصات ..... ٩٣ – ٩٦

التنمية في لبنان ودورها في الحد من الإرهاب

العقيد الركن صلاح علوه *

المقدّمة

التنمية والإرهاب مفهومان شغلا البشرية منذ القدم وتطوّرا عبر التاريخ، إذ تم الربط بين جدلية التخلف وتراجع التنمية وتقدّم الإرهاب، وبين تحقّق العدالة والصراع الاجتماعي، فإذا افتقد الحكم التوازن في تحقيق حاجات المواطنين، فقدت السلطة شرعيتها، وفتحت آفاق الاعتراض والتطرف وصولاً إلى ممارسة العنف والإرهاب، تحت مبررات البحث عن هذه العدالة، ما قد يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار وتصدّع المجتمعات. لقد زادت فرص الإرهاب في التغيير، وفرض نماذج سلوكية وأخلاقية تعتمد القوة والإكراه. وشهدت العديد من دول العالم ظواهر التطرف والتعصب، فأوروبا حصل فيها صراع بين الكاثوليك والبروتستانت، كما أفرزت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ مواقف ضد العرب والمسلمين والأجانب (كراهية الأجانب)، إذ شهد العالم نشاطًا غير مسبوق

* ضابط في الجيش اللبناني

من قبل الحركات الإسلامية المتشددة في إشاعة الفكر التكفيري، والتغرير بالعديد من الشباب تحت مسميات مواجهة البدع والضلال واستعادة نهج الخلافة. في حين أن بعض هؤلاء ليسوا إلا أدوات في يد بعض دوائر المخابرات الدولية وأوكار الصهيونية العالمية.

لقد ساهمت موجة الإرهاب في إدخال بعض دول الشرق الأوسط والعالم العربي في صراعات مذهبية، طائفية، عرقية من خلال إيقاظ الفتنة لتسهيل عملية السيطرة على ثرواتهم، وهدْم سلّم القيم الأخلاقية والإنسانية الراسخة فيهم، وتخريب مخزونهم التاريخي في الفكر والعلم، وجعلهم مذاهب وقبائل وأثنيات يتصارعون فيما بينهم، وتقديم الكيان الصهيوني ودولته الغاصبة "إسرائيل" النموذج الحضاري والكيان الأقوى في ظل هذه الصراعات. ادعى أصحاب الفكر التكفيري الإرهابي أنهم صفوة الفكر الإسلامي الأصيل، وكل من يخالفهم الرأي حتى ولو كان من أبناء جلدتهم كافر، وأصبح دمه وعرضه وماله حلالًا لهم، وهنا يلتقي الفكر الإرهابي التكفيري بالفكر الصهيوني التلمودي الذي يعد اليهود أنهم أحباء الله وورثته.

إن المعالجة العسكرية لهذا الإرهاب لا تكفي على الرغم من أهميتها. بل يجب الالتفات إلى أحد أهم أسبابه مثل: الفقر، الجهل، نكران الحقوق السياسية للعديد من الشرائح الاجتماعية التي أصبحت بيئة حاضنة له وما يتفرّع عنه من جرائم. إن التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والإدارية المستدامة هي أداة فعالة ورديفة للمواجهة العسكرية، وقادرة على اجتثاث جذور الإرهاب والحد منه، سواء في لبنان والشرق الأوسط ودول العالم، مع التسليم بأن للإرهاب منابع أخرى يمكن أن تكون على صعيد قوى خفية تريد أن تُغرق مجتمعاتنا في التطرف والفوضى، للاستمرار في نهب ثروات العديد من شعوب الأرض، وهي تُستثمر في الإرهاب للحفاظ على الوضع القائم، لقطع الطريق على أي فرصة لتحقيق نهضة تنموية حقيقية.

إن الإرهاب ضرَب قلب العديد من دول العالم مما جعل الرأي العام يتغير

داخلها، وتحوّل إلى قوة ضاغطة على حكوماتها، وهذا ما ساعد في تفعيل مواجهته وانحسار موجته، وشكّل فرصة حقيقية في إمكانية الحد منه. لبنان كان له نصيبه من هذه الظاهرة الخطرة والغريبة عن قيمه، وكان أولها أحداث الضنية في العام ٢٠٠٠، وأحداث نهر البارد في العام ٢٠٠٧، إذ قدّم خيرة أبنائه، وصولًا إلى العام ٢٠١٧ في معركة فجر الجرود حيث استطاع الجيش اللبناني طرد الإرهاب خارج حدوده.

وتبقى الإشكالية المطروحة الآن، هل يمكن حصول تنمية حقيقية في لبنان باستطاعتها الحد من ظاهرة الإرهاب، ومتابعة ما حققه الجيش اللبناني في مواجهتها، وإطلاق عملية تنموية شاملة، وخاصة في المناطق التي استطاع الإرهاب التكفيري استمالة عدد لا يُستهان به من سكانها وتجنيدهم في صفوفه، مستغلًا حالة انعدام الاستقرار والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية في لبنان والمحيط.

الفصل الأول: الإرهاب ومراحل ظهوره وتطوره في لبنان

أضحى الإرهاب ظاهرة خطيرة ومميتة تهدد حياة الأفراد واستقرار المجتمعات والدول، ومع ذلك لا يزال تعريف الإرهاب كتعريف الكفر أمرًا صعبًا وشائكًا. لا يعد الإرهاب جديدًا في المجتمعات العربية، فقد عرفته مصر في مطلع الثمانينيات، عندما قامت مجموعة مسلحة تنتمي إلى الجماعة الإسلامية بتنفيذ عملية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات. كما اتُّهمت جماعة الإخوان المسلمين قبل ذلك بمحاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر. إن العنف والممارسات الإرهابية عُرفت سابقًا لتحقيق مطالب سياسية[١].

شهد التاريخ الإسلامي، منذ نشأته، حركات دينية متطرفة، وعدة طوائف من المتشددين، لعل الطائفة الأولى منهم كانت الخوارج الذين رفعوا شعار

١- لوريتا نابولوني، الدولة الإسلامية داعش وإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط، الوراق للنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص١٣٠.

"لا حكم إلا لله" في وجه الخليفة الرابع الإمام علي بن أبي طالب، مبررين خروجهم عليه، فرد عليهم بمقولته الشهيرة: "كلمة حق أُريدَ بها باطل". هذا هو شأن التطرف، يوظف الكلام الحق في غير مواضعه، سواء كان ذلك بحسن نيّة، أو بنيّةٍ سيئة مبيّتة، فإن الدين الإسلامي الحنيف "لا يمكن أن يحمل وزر من يستعمل كلام الحق في غير الحق الذي وُضع لأجله"[٢].

لا يميّز البعض في كثير من الأحيان بين الإرهاب والسلفية والأصولية، فيعد أن كل هذه المسميات شيئًا واحدًا. هذا خطأ معرفي منهجي، فالسلفية التي ظهرت في القرن الثامن عشر في مجتمعات تقليدية صحراوية بدوية وشبه بدائية في الجزيرة العربية، قامت على الدعوة إلى تطهير المجتمع من البدع والعادات والتقاليد المخالفة للشريعة، وهي اليوم عدة اتجاهات، منها ما يقتصر على الدعوة والموعظة، ومنها ما هو متشدد وتكفيري يدعو إلى العنف لتحقيق غايات سياسية وعقائدية (الحكم الإسلامي).

أولًا: تعريف الإرهاب والعوامل التي ساعدت على انتشاره

تعددت التعاريف حول موضوع الإرهاب، وكل جهة عرفته من زاوية مصالحها ومواقفها، وكفعلٍ جرمي وبصرف النظر عن الدوافع والمبررات، هو كل عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة، بغية تحقيق أهداف وغاية لا تُجيزها القوانين الدولية أو المحلية، بالإضافة إلى أنه يعد عمل يضرب عميقًا القيم الإنسانية والأخلاقية، ويصيب الضمير الإنساني، ولا يميّز بين بريء أو مذنب، إنما يحصد أرواحًا بريئة، ويحرم الناس من أرزاقهم وحريتهم، وترويعهم من أجل مكسب سياسي أو سلطوي أو اقتصادي.

أ- **المعنى اللغوي للإرهاب**: رهب مصدر أرهب، رعب تُحدِثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب. الإرهابي من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض، أما "الحكم الإرهابي" فهو نوع من

٢- محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٣٩.

الحكم الاستبدادي يقوم بسياسة الشعب بالشدة والعنف بغية القضاء على الحركات التحررية أو الاستقلالية، كذلك يمكن أن تعني كلمة أرهبه خوّفه[٣].

ب- المعنى السياسي للإرهاب: الإرهاب هو أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية أو الدولية. أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية فالإرهاب هو استخدام القوة أو التهديد بها من أجل إحداث تغيير سياسي، أو هو القتل المتعمد والمنظم للمدنيين، أو تهديدهم به لخلق جو من الرعب والذعر للأشخاص الأبرياء من أجل كسب سياسي، أو الاستخدام غير القانوني للعنف ضد الأشخاص والممتلكات لإجبار المدنيين أو حكومتهم على الإذعان لأهدافٍ سياسية[٤].

ج- الإرهاب في القانون الدولي: على الرغم من توقيع لبنان على المواثيق والاتفاقات الدولية والتزامه بها، خاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واعتماد الدولة اللبنانية قانون العقوبات المادة ٣١٤ منه: "يُعنى بالأعمال الإرهابية الأفعال جميعها التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، وتُرتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة، والعوامل الوبائية التي من شأنها أن تُحدث ضررًا عامًا"، لم تتبنَّ أي تعريف للإرهاب بسبب الانقسام السياسي والطائفي حول معظم الأمور الوطنية.

عرّفت اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب ومعاقبته في العام ١٩٣٧، أن "الأعمال الإرهابية هي الأعمال الإجرامية ضد دولة ما، وتستهدف أو يُقصد بها، خلْق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معيّنين، أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور"[٥].

ذكرت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في العام ١٩٩٨ في مادتها

٣- المعجم اللغوي جبران مسعود – دار العلم للملايين، كانون الثاني ١٩٩١، ص٥٩.

٤- غصون رحال، إشكالية تعريف جريمة العدوان، المجلة الإلكترونية، العدد ١٤، ٢٠١٥، متوافر على موقع الإنترنت: www.amnestymena.org، الدخول: ٢٠١٨/١٠/١٢.

٥- جميل حزام يحيى الفقيه، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، المادة الأولى من اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب في العام ١٩٧٣.

الأولى الفقرة الثانية[٦]، بأن "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروعٍ إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إفشاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[٧].

جاء نص واضح على اعتبار الإرهاب جريمة دولية، ضمن الجرائم المرتكبة في أثناء الحرب العالمية الأولى، وحصرَتها لجنة الفقهاء المنبثقة عن مؤتمر السلام الدولي في لاهاي في العام ١٩١٩، تحت اسم "الإرهاب المنظم". كما ورد النص ذاته في اتفاقية جنيف لمكافحة الإرهاب في العام ١٩٣٧، وذلك إذا مارسته الدولة أو سمحت به أو تغاضت عنه سواء كان ذلك في زمن الحرب أو السلم[٨].

ثانيًا: سمات الإرهاب

تتسم الجرائم الإرهابية بعددٍ من السمات التي تميّزها عن العديد من الظواهر الإجرامية الأخرى في المجتمع، وذلك انطلاقًا من عدة أوجه. الهدف الجنائي من الجريمة الإرهابية يكون متوفرًا في جميعها، والتنظيم والتخطيط والتنفيذ يتم بأحدث الأساليب المبتكرة، وأحدث التقنيات العلمية، كما أن الهدف السياسي هو أيضًا سمة من سمات جرائم الإرهاب، أما أهمها فهو استخدام العنف أو التهديد به، وذلك كأساليب عمل وليس كغاياتٍ في حد ذاتها، من أجل إحراز مكاسب ضد ضحايا مستهدفة قد لا تكون بالضرورة ضحايا محددة ومقصودة بذاتها، لأن العملية الإرهابية في حد ذاتها تتضمن العنف والترويع، سواء استُخدم العنف فعليًا أو تم التهديد به، ويعود ذلك إلى أن هناك

٦- هشام حديدي، الإرهاب، بذوره، زمانه وشخوصه، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤١٣.

٧- جميل حزام يحيى الفقيه، الاتفاقية العربية للعام ١٩٩٨ المادة الأولى، الفقرة الثانية.

٨- محمد محي الدين عوض، الجريمة الدولية تقنياتها والمحاكمة عليها، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٨.

ارتباطًا مباشرًا وقويًا بين العنف والإرهاب باعتبار أن الأول يحقق أهداف الثاني، إذ لا يهدف الإرهابيون إلى القضاء على الأرواح وأجساد الضحايا وممتلكاتهم فحسب، بل يحرصون على زرع الرعب والخوف في نفوس أجزاء المجتمع المقصود كلها، وهو هدف مهم تسعى المنظمات الإرهابية إلى تحقيقه، انتقاء الأماكن والضحايا ووسائل المواصلات المقصودة بعنايةٍ فائقة، واختيار أكثرها أهمية للرأي العام وإجرامًا وتأثيرًا على الحكومة، ومراعاة أيهما سيحقق تأثيرًا إعلاميًا أكثر، فمثلًا إحراق المكتبة الأثرية الدينية في طرابلس بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠١٤، كان الوقع والإعلام أكثر بكثيرٍ من إحراق مكتبة عادية أو مؤسسة تجارية، إضافة إلى استخدام عنصر المفاجأة بالنسبة للأجهزة الأمنية المختصة وذلك عند تنفيذ الجرائم الإرهابية، إذ على الرغم من الإجراءات الأمنية الوقائية، التي تحيط بالأماكن أو بالشخصيات أو وسائل المواصلات الهامة، والمتوقع تعرّضها لعملياتٍ إرهابية، إلا أن التنظيمات المتطرفة تستغل الثغرات الأمنية وتفاجئ الجهات الأمنية بتنفيذ عملياتها الإرهابية. خير مثال على ذلك استهداف الحواجز الأمنية للجيش اللبناني بعملياتٍ انتحارية، وأخطر من ذلك عدم مراعاة إمكانية تعرّض الأطفال والشيوخ والنساء كضحايا للعمليات الإرهابية، فقد يكون ذلك مقصودًا من أجل زيادة الإثارة في المجتمع، وإحراج النظام السياسي أمام المجتمع والرأي العام، وإظهاره عاجزًا عن توفير الأمن والطمأنينة. إن ولاء الإرهابيين المكلفين تنفيذ الجرائم الإرهابية للتنظيمات المتطرفة يكون ولاء عميقًا للتنظيمات التي ينتمون إليها ولأهدافها وقيمها، حتى ولو كان ذلك على حساب أرواحهم، إن العملية الإرهابية تترك آثارًا في أذهان المجتمع المقصود سنويًا، ويصبح تاريخ حدوثها ذكرى ذات دلالات محددة سواء لدى الجماعات الإرهابية أو النظام السياسي أو حتى على المستوى العالمي، مثلًا، استخدمت المجموعات الإرهابية في أحداث

١١ أيلول، أحدث الأسلحة وأكثرها فتكًا وتدميرًا، ويلاحظ ذلك من نوعية المتفجرات وحجمها التي استُخدمت في لبنان، وتلك التي تم ضبطها من قبل الأجهزة الأمنية، استخدام أحدث وسائل الاتصالات والأجهزة اللاسلكية الحديثة وأجهزة الهواتف المتنقلة، وتُستغل الأجهزة المسروقة، وأجهزة تحديد المواقع GPS، والإنترنت، وتعلن التنظيمات المتطرفة والجماعات الإرهابية مبادئها تظهرها وكأنها مبادئ نبيلة، وتبرر تنفيذها، بينما تتفق الديانات السماوية والقوانين الوضعية والأعراف الإنسانية كافة، على أنها أعمال إجرامية غير مقبولة، خاصة إذا الضحايا من الشيوخ والنساء والأطفال. وجاء في هذا السياق المؤتمر الأخير الذي حصل في روما بين قداسة البابا فرنسيس ومفتي الأزهر أحمد الطيب، والتوقيع على وثيقة التآخي هي خير دليل بأن التسامح والتآخي هو الأصل في الديانات السماوية، وإن الإرهاب والإجرام مرفوضان.

ثالثًا: نشأة الإرهاب التكفيري وتمويله

أن نبحث في موضوع التكفير والتطرف الديني من موقف محايد نزعمه، وبنزاهةٍ وموضوعية ندعيهما، يعني أننا نجري مقاربة تنطوي على قليل من المجازفة وكثير من الادعاء. فالمجازفة لكوننا نحاول أن ننتصر على انكسارنا أمام هذا البركان المحتدم من لاعقلانية الخطاب الديني التي نشهدها حاليًا، وأما الادعاء، فلكوننا مازلنا نؤمن بقدرة العقلانية على اختراق هذا الضباب الكثيف من التضليل الذي تنشره هذه اللاعقلانية، خصوصًا وقد أصبح تصنيف الناس، وفق معايير استنسابية للإيمان والكفر، والحق والباطل، من الأمور السهلة والمعتادة لدى الكثيرين. لقد شهد التاريخ الإسلامي منذ العقود الأولى من القرن الأول للهجرة أنواعًا من التطرف والغلو، ما زالت آثار بعضها حاضرة، بصورةٍ أو بأخرى، في

الساحة الفكرية الدينية العربية المعاصرة، وإذا استعرضنا حركات التطرف في الإسلام، فإننا سنجدها من دون استثناء ذات علاقة، مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة، وذلك إلى درجة تسمح بالقول إن التطرف في الإسلام كان دائمًا نوعًا من التعبير عن موقف سياسي معيّن[٩].

أ- عرفت الأيديولوجيا "القاعدية" الحديثة، والمتبنية للفكر السلفي الجهادي التكفيري، في أولى مراحلها المعاصرة، مع بداية التدخل السوفياتي في أفغانستان في بداية الثمانينيات، إذ تم إنشاء فصائل المجاهدين لمحاربة السوفيات، وتشجيع هذا الفكر وتمويله من قبل بعض الدول الأجنبية والعربية والإسلامية، التي احتضنت الفصائل المجاهدة وسلّحتها بأحدث الأسلحة، واعتبار أن من يحمل السلاح ضد السوفيات يكون مدافعًا عن الدين في مواجهة الكفار الشيوعيين إلى أن نشبت خلافات في تلك الحقبة، مع خروج القوات السوفياتية من أفغانستان عشية البريسترويكا[١٠]، بين مختلف الفصائل المجاهدة، وأدت إلى ابتعاد البعض لا سيما ما عُرف بالأفغان العرب عن الوصاية أو الاهتمام الأميركي، وعاد الفكر التكفيري ليظهر من جديد مع أدوات إرهابية ومزيد من العنف. وجد الأفغان العرب مع عودتهم إلى بلادهم، أرضًا خصبة للعمل تحت عناوين وذرائع متعددة، أهمها القمع الذي كانت تتعرض له بعض الحركات الإسلامية، والتي تضم في صفوفها معظم التكفيريين والجماعات الجهادية، بموازاة ذلك صدرت فتاوى عديدة تدعو إلى الجهاد، فتدفقت الأعداد الهائلة من التكفيريين إلى أفغانستان مجددًا، لإطلاق تنظيم القاعدة، وكان من أبرز رموز هؤلاء الفلسطيني عبد الله عزام الذي أسس مكتب خدمات على الحدود الأفغانية – الباكستانية،

٩- محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٥١.

١٠- البريسترويكيا: تعني إعادة البناء، هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس الاتحاد السوفياتي الأسبق، ميخائيل غورباتشوف، وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي.

وعمل على تنظيم دخول الوافدين إلى أفغانستان، وكان يزور الولايات المتحدة لجمع التبرعات، وأُطلق عليه لقب "أمير المجاهدين العرب"، رأى أن القتال ضد السوفيات في أفغانستان خطوة أولية لثورةٍ أكبر وأوسع عنوانها القضاء على الحكومات العربية. كان أسامة بن لادن[١١] الثري السعودي أقرب معاونيه، وهو الذي يقوم بالتمويل والإنفاق على الأتباع. تدفّق أيضًا العديد من التكفيريين من مصر، وكذلك قيادات شابة من الإخوان المسلمين الذين لم يُسجنوا أو يُعدموا بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، ومن أبرز هؤلاء أيمن الظواهري[١٢] المعروف بتطرّفه وتزمّته، وبتأسيسه لجماعة الجهاد الإسلامي. وكان الظواهري من أتباع سيد قطب[١٣] وقد أجاز قتل كل من شارك في برلمان أو حزب سياسي أو انتخابات، باعتبار أن هؤلاء جميعًا منكرين لأحكام القرآن الكريم، يحل قتلهم ويجب أن يُقتلوا[١٤].

ب- تعتمد التنظيمات التكفيرية بشكلٍ أساسي على المال، سواء لإعداد عناصرها وتدريبهم وتجهيزهم أو لشراء الأسلحة والمتفجرات لضمان استمرارية نشاطها الإجرامي، سعت إلى تنويع مصادر تمويلها، إن من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارات التي تقوم بها، أو الأموال التي تتلقاها من الجمعيات المساندة لها، أو عن طريق تبييض الأموال وتجارة المخدرات وبيع الأسلحة واختطاف الرهائن مقابل فدية والسرقة والسطو المسلح[١٥]. تعد الغنائم من مصادر تمويل التنظيمات التكفيرية، فقد أصدر تنظيم داعش، العديد من القرارات بمصادرة بيوت من قاتلهم وأملاكهم، كذلك لم تسلم

١١- أسامة بن لادن (١٩٥٧-٢٠١١): مواليد الرياض في المملكة العربية السعودية، مؤسس تنظيم القاعدة ونجل الملياردير محمد بن عوض بن لادن. درس في جامعة الملك عبد العزيز في جدة وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد ليتولى إدارة أعمال شركة بن لادن. ورث عن والده ثروة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار، مكّنته من تحقيق أهدافه في دعم المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان في العام ١٩٧٩.

١٢- أيمن الظواهري (مواليد ١٩٥١): هو زعيم تنظيم القاعدة خلفًا لأسامة بن لادن بعدما كان ثاني أبرز قياديي منظمة القاعدة العسكرية التي تصنفها معظم دول العالم كمنظمةٍ إرهابية من بعد أسامة بن لادن، وزعيم تنظيم الجهاد الإسلامي العسكري المحظور في مصر.

١٣- سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (١٩٠٦ - ١٩٦٦): هو كاتب وأديب ومنظّر إسلامي مصري، وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، ورئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريدة الإخوان المسلمين.

١٤- يونس عودة، الخلفية التاريخية للحركات الإسلامية، مجلة الجيش، العدد ٣٥٢، تشرين الأول ٢٠١٤، ص ٦٣.

١٥- عبد القادر شهيب، ممولو الإرهاب في مصر، دار الهلال، من دون ذكر مكان النشر، ١٩٩٤، ص ٨٨.

عناصر تنظيمات تحالفت معه منذ احتلال الموصل من قرارات المصادرة. وقد وجه التنظيم نداء إلى كل من يرغب بالهجرة لأراضي الدولة للقدوم إليها على طريقة الهجرة الصهيونية لفلسطين. واستجلب عائلات المهاجرين، من أفريقيا وجنوب شرق آسيا والشيشان ومصر، وأسكنهم في البيوت التي صادرها التنظيم من عائلات تم ترحيلها من مختلف الطوائف[١٦].

رابعًا: نماذج عن الأعمال الإرهابية التي نُفّذت في لبنان

ساعد الوضع الأمني الهش في سوريا، وطبيعة الحدود اللبنانية السورية المتداخلة جغرافيًا، في تسلّل مجموعات إرهابية تكفيرية إلى لبنان، بالإضافة إلى تهريب الأسلحة والأعتدة الحربية على أنواعها والسيارات المفخخة من دون حسيب أو رقيب، على الرغم من الاحتياطات الأمنية الهادفة إلى تأكيد الاستقرار، استطاعت المجموعات الإرهابية من تنفيذ أعمال تخريبية مختلفة وتفجيرات خطيرة عند: "حواجز الجيش، مسجدَي التقوى والسلام في طرابلس، السفارة الإيرانية، تفجيرات الضاحية، جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ما سبقها وما تلاها، والتي ما زالت تداعياتها قائمة حتى اليوم".

١- معركة الجيش اللبناني في الضنية ضد مجموعة التكفير والهجرة:
جرت هذه المعركة في بداية العام٢٠٠٠، وهي أول معركة مع التطرف أو وفق التوصيف القضائي مع مجموعة إرهابية، عُرفت باسم جماعة التكفير والهجرة بقيادة بسام كنج الملقب بـ "أبو عائشة"، وهو من اللبنانيين الذين شاركوا في الجهاد الأفغاني، وقد جرت المعركة في جرود الضنية شمال لبنان، إذ نفّذ الجيش عملية عسكرية واسعة ضد المجموعة التي كانت تضم مئات الإرهابيين، ونتج عنها مقتل المدعو كنج وعدد من الإرهابيين، واعتقال

١٦- المرجع السابق، ص ١١٠.

عدد كبير من أفراد المجموعة التي كانت أول إطار منظم لتنظيم القاعدة في لبنان، وقد سقط للجيش ضابط وعشرة عسكريين شهداء وعدد من الجرحى.

٢- **عين الحلوة وجند الشام**: برز جند الشام إلى الواجهة بعد عدة حوادث أمنية مختلفة، لا سيما الاشتباكات التي وقعت بين التنظيم والجيش في مخيم عين الحلوة يوم ٢٤ تشرين الأول من العام ٢٠٠٥، وتعود تسميته إلى المجموعة الأولى التي يتزعّمها أبو مصعب الزرقاوي في أفغانستان في العام ١٩٩٩، وأُطلِق الاسم على مخيم التدريب الذي ضم متطوعين من بلاد الشام، أي لبنان وسوريا والأردن وفلسطين، وهذا التنظيم يستمد أفكاره من زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن، وتعود المسؤولية العسكرية له إلى اللبناني غاندي السحمراني وهو ممن شاركوا في معارك الضنية، وقد عُثر عليه مقتولًا في كانون الثاني من العام ٢٠١٠ داخل مخيم عين الحلوة.

٣- **معركة نهر البارد مع فتح الإسلام**: ظهر تنظيم فتح الإسلام إلى العلن في ٢٤ تشرين الأول من العام ٢٠٠٦، بقيادة شاكر العبسي الفلسطيني الأصل الأردني الجنسية، ونما وتطور في مخيم نهر البارد شمال لبنان. في ٢٠ أيار من العام ٢٠٠٧، شنت مجموعات منه هجومًا على مراكز الجيش اللبناني المنتشرة حول المخيم، حيث تصدّى لهم وسيطر عليه، وكانت حصيلة المعركة تدمير المخيم وتصفية التنظيم وفرار عدد من الإرهابيين، وقد بلغ عدد شهداء الجيش في هذه المعركة ١٦٨ شهيدًا، بينهم ١٤ ضابطًا ومئات من الجرحى، ومن ناحية تقييم هذه المعركة فقد كانت من أهم المعارك وأكبرها التي خاضها الجيش منذ تأسيسه، كونها تجمع ما بين قتال العصابات المتحصنة في المدن، والقتال ضد التنظيمات الإرهابية وأساليبها غير التقليدية في القتال.

٤- **معركة عبرا في صيدا مع مجموعة الأسير**: قامت مجموعات مسلحة تابعة للشيخ أحمد الأسير، إمام مسجد بلال بن رباح في صيدا، بتاريخ ٢٣

حزيران من العام٢٠١٣، بمهاجمة حواجز الجيش اللبناني في المنطقة، ونتج عنها معركة خلّفت عشرات القتلى والجرحى في صفوف المسلحين، وقد بلغ عدد شهداء الجيش في هذه المعركة ١٧ شهيدًا من بينهم ضابطان وعدد من الجرحى، أما الأسير فقد توارى عن الأنظار، وصدر حكم قضائي غيابي بإعدامه في العام التالي، وقد أوقف في ١٥ آب ٢٠١٥ عند محاولته الفرار عبر مطار رفيق الحريري الدولي.

٥- **معارك طرابلس وبحنين المنيه مع مجموعة الشيخ خالد حبلص**: شهدت بعض أحياء مدينة طرابلس وبلدة بحنين في شمال لبنان اشتباكات في تشرين الأول من العام ٢٠١٤ بين الجيش اللبناني ومسلحين، إذ أقدمت مجموعات تابعة للشيخ خالد حبلص، والمتمركزة في مسجد هارون – بحنين بمهاجمة مراكز الجيش، مما أسفر عن استشهاد ١١ عسكريًا بينهم ثلاثة ضباط، وتمكّن الجيش من السيطرة على المسجد، ولاحقًا اعتُقل حبلص مع مرافقيه في طرابلس في ١٠ نيسان من العام ٢٠١٥.

٦- **معركة فجر الجرود**: بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية على بلدة عرسال وجرودها، والتي كانت تشكل قاعدة عسكرية ولوجيستية مهمة للتنظيمات الإرهابية، انطلقت منها العديد من الأعمال الإرهابية، وعمليات خطف وقتل عسكريين ومدنيين، وإطلاق وابل من الصواريخ على بلدات البقاع الشمالي ومدينة الهرمل وتفجيرات في بلدة القاع، وبعد حصول معارك متفرقة واحتدامها بين الجيش السوري وحزب الله من جهة، والتنظيمات الإرهابية في الجرود الجنوبية لبلدة عرسال والحدود السورية مع لبنان في بلدة قارة والجراجير من جهة أخرى، تم إخراج جبهة النصرة في البداية، ومن ثم أعلن الجيش اللبناني إطلاق عملية فجر الجرود نهار السبت ١٩ آب ٢٠١٧، لإخراج تنظيم الدولة الإسلامية داعش واستهدافه بالمدفعية والطيران، بلغت مساحة المنطقة التي كان يسيطر عليها في لبنان حوالى ١٤١ كيلومتر مربع، وعدد

مقاتليه حوالى ٦٠٠ عنصر. انتهت المعركة بتاريخ ٣٠ آب من العام ٢٠١٧، بإعلان الجيش النصر وطرد إرهابيي داعش خارج الحدود اللبنانية بعد تدمير تحصيناتهم، ومقتل العديد منهم وسيطرة الجيش على كامل الحدود الشرقية مع سوريا[١٧].

الفصل الثاني: التنمية والصعوبات الاقتصادية ودورها في الحد من الإرهاب في لبنان

يُطرح السؤال حول إشكالية رئيسة، لماذا بقيت التنمية في لبنان والعالم العربي مشكلة حقيقية على الرغم من أن مؤشرات النمو الاقتصادي السطحية لم تتراجع؟، للإجابة عن هذا السؤال لا بد من ربط الموضوع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبظاهرة التطرف والإرهاب، ولكن نظرًا لصعوبة الموضوع، من الضروري الفصل بين ما يمكن اعتباره بعدًا اقتصاديًا في موضوع التنمية ومعالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية، وحجم الاستقرار السياسي وموجة الإرهاب التي حصلت في العام ٢٠٠١ وحتى وقتنا هذا. منذ الاستقلال السياسي، تولت قيادات وطنية زمام الأمور في موضوع التنمية، وضرورة الخروج من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقوى السياسية الفاعلة، ولكن القضايا الوطنية والإقليمية تتقدمان على الأمور الأخرى مثل: قضية فلسطين، موضوع الوحدة العربية، وهوية لبنان وتفاعله مع محيطه العربي. إن الظروف الراهنة والقلق على مصير الدولة الوطنية خوفًا من التشظي يرتسم على الوجوه، وأصبح العدو الإسرائيلي والإرهاب يهددان كيان الدولة والإطاحة بكل فرصة حقيقية للتنمية، وأصبحت عملية الاستقرار وإجراء عملية التنمية، مرتبطة بالسر والعلن بمواقف الدول الكبرى من قضية المقاومة والإرهاب، والاستجابة

١٧- قيادة الجيش، أرشيف مديرية التوجيه، مرجع سبق ذكره.

لعلاقاتٍ ساكنة مع الكيان الصهيوني، كل ذلك أثّر على عملية التنمية، وأدت إلى نمو التخلف والتشرذم والضعف بدلًا من التقدم والوحدة والقوة. إن دراسة الأداء التنموي، والعلاقة بين السياسات والأسواق في فضاءات التنمية والدولة التنموية، واقتصاد الريع والإنتاج، والمأزق التكنولوجي والمعرفي في الأداء الاقتصادي، لها أبعاد سياسية واجتماعية، منها ما يتعلق بالتأثيرات السياسية في الأداء الاقتصادي، الخصخصة، السياسات الإقليمية والدولية، الأمن، والتنمية بأبعادها المختلفة كالفقر وانتشار الفساد، ولإجراء عملية تنمية حقيقية لا بد من تخطّي العوائق الاجتماعية والسياسية إلى جانب الاقتصادية[١٨]. إن التنمية المستدامة تتحدد فيها معالم العلاقات بين المجتمع والدولة، ومن خلالها يتم الانتقال من دولة الريع إلى دولة الإنتاج. ويجسّد إنتاج عقد اجتماعي جديد للتحوّل الديمقراطي، توزيع الثروة الوطنية، رسم السياسات الاقتصادية، تحديد دور الدولة ودور القطاع الخاص، تشغيل القوى البشرية والتحولات المطلوبة في أنظمة الثقافة والتعليم والعدالة الاجتماعية[١٩]. إن حصيلة المسار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والتنمية غير المتوازنة، والسياسات التي غابت عنها نظرة طويلة الأمد تفتقد إلى الشفافية، الالتزام بالقواعد القانونية، رفع مستوى المعيشة للناس، توفير حياة كريمة لهم والمشاركة في الحياة السياسية، ضرَب في العمق أسس الاستقرار، وسهّل الأفكار التكفيرية والمتطرفة في التغلغل في أوساط بعض الشرائح الاجتماعية. إن إشكاليات السياسات التنموية مرتبطة بدور الدولة، التفاعل الاجتماعي والثقافي، النظام السياسي وقواعده الديمقراطية وأسسه الاجتماعية وعلاقته بالعدالة.

١٨- أنطوان زحلان، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣، ص ١٧.

١٩- المرجع السابق، ص ١٧.

أولًا: التنمية ودورها في دفع عجلة الاقتصاد في ظل الأزمة المتفاقمة

استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي إلى التطورات النظرية، إذ طوّر سولو Robert Solow [٢٠] النموذج النيو كلاسيكي للنمو، لتغيير الشواهد التاريخية عن أنماط النمو الاقتصادي في العالم، وخصوصًا الدول الصناعية منها الولايات المتحدة الأميركية. إن ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال وثبات أنصبته، والعمل في الناتج المحلي الإجمالي، وثبات نمو دخل الفرد، ومعدل النمو الاقتصادي طويل الأمد يعتمد على معدل نمو التقدم التقني[٢١].

إن إدراك النمو ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لأهدافٍ ذات أهمية للأفراد والمجتمعات، ويشمل النمو أحد أضمن السبل لعتق المجتمعات من آثار الفقر، وخلْق فرص للأفراد والمجتمعات يصعب تحقيقها في غياب النمو الاقتصادي. من هنا إمكانية تعريف النمو المستدام باعتباره معدلًا سنويًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

١- الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج: إن حراك التغيير الاجتماعي والاقتصادي في عدد من الدول العربية طالت شظاياه لبنان، ولهذا الحراك طموح الشعوب بالتحوّل من رعايا إلى مواطنين، وتحوّل دولهم من مزارع وإقطاعات لأشخاصٍ وفئات متحكمة، إلى دول يملكها مجموع المواطنين، ويحكمونها بممثليهم الأمناء ولمصلحة المجموع. تأثير كل ذلك في معيشة المواطنين وأرزاقهم في العمالة أو البطالة في نمو الدخل والثروة وعدالة توزيعها.

يقتضي التحديد العلمي لدور الدولة في الاقتصاد والانفكاك عن النزعة الفوضوية، وتبنّي موقف موضوعي مبني على حاجات المجتمع، وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة والرفاه للمواطنين جميعًا بإنصافٍ وتكافؤ.

٢٠- روبرت سولو لديه أطروحة بعنوان "محاولة استكشافية لنموذج تغيرات في حجم توزيع الدخل".

٢١- علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٣، ص٣٥.

يعني ذلك إدارة الدولة للاقتصاد والنشاط من منطلقات علمية متحررة من الأيديولوجيا، وأن تعمل الدولة على قيام المنشآت الإنتاجية في إنتاج مختلف السلع والخدمات مباشرة من قبلها، أو برعاية إدارات القطاع الخاص وتشجيعها، واعتماد معيار الجدارة وأفضل النوعيات وأرخص الأسعار. تتحدد حركة النشاط الاقتصادي في ثلاثة فضاءات في المجتمع والدولة.

أ- **الفضاء العام**: اصطُلح على تسميته القطاع العام، وهو قطاع مؤسسات الدولة والحكم، ويتمثل بسلطاتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. وفي هذا الفضاء تشريع القوانين وتنفيذها، حماية النظام العام بتوفير الأمن والدفاع، حكم القانون، حماية حقوق الإنسان، وتوفير المال العام لتغطية تكاليف السلع والخدمات العامة المختلفة، التي تلتزم الدولة توفيرها للمواطنين بعدالةٍ وإنصاف، والإشراف على أداء المنشآت الإنتاجية في القطاع الخاص لتنظيمه وضبط جودته، وفي هذا القطاع تجري حوكمة نشاط السوق، حركة الأسعار، التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإشراف على أداء المنشآت الإنتاجية، وضمان صحة التنافس وسلوكها، إذا كانت احتكارًا أو ضمن سوق منقوصة لمقومات التنافس.

ب- **الفضاء الخاص**: اصطُلح على تسميته القطاع الخاص، وهو الذي يضم الموظفين خارج مؤسسات الدولة جميعًا، وغلب عليه مفهوم قطاع الأعمال ومؤسسات السوق الساعية إلى الربح. يعمل ضمن إشراف الدولة وقوانينها، يتولى إدارة الإنتاج في قطاع السلع والخدمات كلها، التي يكون المواطنون بحاجةٍ إليها، لكي ينتج ما يكفي لتلبية حاجات المواطنين وترجمتها، إلى طلب فاعل من خلال الإنفاق المباشر، أو تنفيذ المنشآت الخاصة لعقودٍ يموّلها القطاع العام.

ج- **الفضاء الثالث**: هو قطاع الخدمات غير الحكومية والذي يُطلق عليه المجتمع المدني، الذي يشارك الفضاء العام في تقديم السلع العامة، التعلم،

الطبابة، والنشاط الإعلامي والفكري والثقافي...إلخ. ويضم المؤسسات التي تتعامل بالسلع والخدمات، إنتاجًا وتوزيعًا، وتتعامل مع المواطنين بصفتهم مستهلكين للسلع والخدمات، لكنها لا تبغي الربح بل الخدمة العامة[٢٢].

ثانيًا: دور الدولة الاقتصادية وسياسة الخصخصة

راجت عبارة "وَثَنَ السوق" وقدرتها العجائبية والسياسات الاقتصادية في صورة هي التخاصية، وأصبحت الدولة وتدخّلها في النشاط الاقتصادي موضع اتهام حتى تثبت البراءة، وغدا تحديد دور الدولة وتصغير حجمها مفتاحًا لإنقاذ البلد الفقير من دوامة الفقر والتخلف، وتسييره في طريق التنمية المستدامة الواعدة. من جهة أخرى، يرى البعض أن القداسة هي في دور الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي، لما لها من قدرة في إدارة الاقتصاد من خلال التخطيط المركزي[٢٣].

إن جدارة أداء المنشأة تعتمد على البيئة المؤسسية التي تعمل فيها المنشأة، أما الدوافع والحوافز فهي صنفان: الحوافز المادية أساسها تحقيق الأرباح والمزايا المادية للعمل في المنشأة، والحوافز المعنوية مثل الفخر والشعور بالرضى الناتجَين عن السمعة والنفوذ الاجتماعي والسياسي المرتبط بالعمل المتقن والأداء الناجح.

إن السبب في المطالبة بتخصيص المؤسسات العامة الجواب الشائع هو أن الإدارة الحكومية مصابة بفقرٍ في الجودة بصورةٍ مزمنة، والأرجح أننا سنجد لهذا أسباب يتعلق معظمها بأن القطاع الخاص يكفل لإدارته فنون الإدارة الحديثة وتقنياتها، وخضوع المنشأة لرقابة أشد ومحاسبة على الأداء ضمن معايير موضوعية، يضاف إلى ذلك التوظيف الذي يخضع بدرجةٍ أكبر لاعتبارات الحاجة والجودة ومرونة أكثر في الاستغناء عن الموظفين غير الجيدين.

٢٢- علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

٢٣- طاهر كنعان، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٣ ص ٧٩.

ثمة شك كبير في أن حسن الأداء يبقى مستمر لدى المنشآت التي تواجه سوقًا محتكرة أو منقوصة المنافسة، وإذا لم يكن ذلك من السهولة بحصول المؤسسة العامة أو المنشأة العامة على عناصر الإدارة الجديرة تلك، من خلال التعاقد عليها مع مؤسسات القطاع الخاص، من دون أن تتنازل الدولة عن ملكيتها وسيطرتها على الأمور.

إن الحوافز في القطاع العام محدودة ومحكومة بالمحاصصة السياسية والطائفية، وهي معوقات كبيرة أمام تحقيق إدارة جيدة ومؤسسات نظيفة، ولكن القدرة على خلق إدارة جيدة يبقى قائمًا، وأكبر دليل مؤسسة الجيش التي تقوم بثلاثة أدوار في نفس الوقت وهي: حماية الحدود وحفظ الأمن في الداخل، القيام ببعض النشاطات الإنمائية وممارسة الشفافية (إرجاع ١٨ مليار إلى الخزينة اللبنانية في نهاية العام ٢٠١٨). وهذا يعد نموذجًا يُحتذى به على الرغم من كل الضغوطات والحملات، التي تتعرض لها المؤسسة بسبب أدائها الفعال، ومحاولتها الجدية في منع التهريب، ومكافحة الجريمة، وحفظ الأمن بعيدًا عن أي اعتبارات فئوية أو مناطقية.

ثالثًا: المفهوم الموسع للتنمية

يوجد اتجاهًا عامًا على المستوى الدولي للنظر إلى التنمية باعتبارها عملية لتوسيع حريات البشر، إذ ينصبّ الاهتمام على توسيع قدرة الناس ليحيوا حياة يرغبون في تحقيقها، ويؤدي مفهوم القدرة دورًا محوريًا في التحليل، وبديلًا من مفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس لتفادي مختلف أنواع الحرمان والجوع، وسوء التغذية واعتلال الصحة والوفاة المبكرة، والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية[٢٤].

٢٤- برنامج الأمم المتحدة الانمائي – تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم ص ٤٩ وتقرير التنمية البشرية ٢٠١١، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، نيويورك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١.

تكمن فاعلية الحرية بأنها وسيلة للتنمية، وفي الحقيقة إن مختلف الحريات مرتبطة بعضها مع بعض، وتشمل الحريات التي تساهم في التنمية: الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية والأمن الوقائي.

إن قضية استدامة التنمية احتلت مكانًا مميزًا في الجدل العام، منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، بعد نشر تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية (١٩٨٧)، وبحسب هذا التقرير، عُرّفت التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبّي احتياجات الأجيال الحالية من دون إعاقة مقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها، والاهتمام في هذا التعريف منصبّ على مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئية[٢٥].

إن التنمية المستدامة تعني الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وانعكاس كل ذلك بطريقةٍ ملموسة على تمكين الناس ليعيشوا الحياة الراغبين فيها. بهذا المعنى، إن التنمية البشرية والمستدامة قضيتان متلازمتان، فالتنمية البشرية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة مديدة يتمتع فيها بالصحة، ويحصل على التعليم ويحقّق ذاته، أما التنمية المستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد. فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية ما لم تكن مستدامة.

منذ بداية الثمانينيات في القرن الماضي، اندلع جدل واسع حول السياسات التنموية الملائمة، تركّز هذا الجدل على السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة لتحفيز عملية النمو ثم توسّع ليشمل ما يمكن تسميته السياسات الاجتماعية، وما أثار الجدل هو فرض حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية على الدول النامية، وعليها تطبيقها باعتبارها شروطًا للحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول المانحة والمؤسسات الدولية.

٢٥- علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

عرفت هذه السياسات فيما بعد باسم حزمة سياسات وفاق واشنطن وهي كناية عن الاتفاق عليها بواسطة وزارة الخزانة الأميركية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، التي يقع مقرها في مدينة واشنطن، وفرض هذه السياسات على الدول النامية تحت اسم برنامج الإصلاح الاقتصادي[٢٦].

اشترطت هذه السياسات على الدول أن تقوم بتخفيض كل من: الإنفاق الحكومي، العجز في الموازنة، سعر العملة الوطنية، الأجور في القطاع العام، والقضاء على التحكم في الأسعار من خلال سحب الدعم الحكومي، تحرير سعر الفائدة، الانفتاح الاقتصادي، تحرير نظام التجارة الدولية، الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر، اتباع سياسات لسعر الصرف وسياسات للأجور.

١ – السياسات التنموية الملائمة: تَرتّب على التجارب التنموية المتعاقبة تبلور فهم عريض، أن إدارة الاقتصاد الكلي في الدول النامية لا بد لها من الاهتداء بإطارٍ عام، تشكل مكوناته تطوير إطار تنسيقي لسياسات الاقتصاد الكلي المالية والنقدية، وسياسة سعر الصرف، وسياسة التدفقات الرأسمالية لضمان اتساقها، وتحديد مدى زمني متوسط في صياغة استراتيجيات الإنفاق العام.

يجب مراعاة إعطاء النمو الاقتصادي، واستقرار المعيشة وخلق الوظائف أهمية خاصة، وينبغي عدم تغيّبها بسبب التركيز على الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتحكم بالتضخم مع مراعاة أن معدلًا معتدلًا للنمو وقابلًا للاستمرار، يترتب عليه خلق وظائف والإقلال من الفقر، خير من معدل مرتفع يرتكز على زيادة عدم المساواة، وتلفّه مخاطر التأرجح والأزمات. يجب أن يكون هدف معظم السياسات خلق فرص عمل منتجة توفّر العمل اللائق، تشجيع

٢٦- المرجع السابق، ص ٥٧.

الاستثمار، الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وضمان استمرار قاعدة الموارد البشرية.

إن السياسات المالية يجب أن يكون لها أثرًا إيجابيًا، وبالأخص في توسيع الاستثمار وألا تضر السياسات المستخدمة بالفقراء، ولهذا الغرض يمكن فرض الضرائب التصاعدية وضرائب التجارة الخارجية الملائمة والضرائب على رأس المال، كما وأن صياغة السياسة النقدية يجب أن تتكيف مع السياسات المالية وليس العكس، ويجب أن تكون أهداف كليهما أهدافًا اقتصادية تخلق الوظائف وتحسّن مستويات المعيشة، والابتعاد عن التضخم باعتباره الهدف المحوري للسياسة النقدية وإعادة النظر باستقلالية البنك المركزي، ويتطلب ذلك اتباع مقاربة التخطيط ولا تُفرض من خارج البلد، وإن جوهر تخطيط التنمية يكمن في ضمان كمية الاستثمار المنتج، بصورةٍ كافية لخلق زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، يفوق الزيادة في عدد السكان ويؤدي إلى زيادة دخل الفرد.

٢- **تمويل التنمية بالاستدانة**: من المعلوم أن الاستدانة من أجل التنمية أمرًا مبررًا علميًا في ضوء عدم كفاية الموارد المحلية، على الرغم من أنه ليس بالضرورة أن تحصل التنمية في ظل توافر الأموال، وهذا حال بعض الدول النفطية، والاستدانة لها شكلان: الاستدانة الداخلية والاستدانة الخارجية[٢٧].

الاستدانة الداخلية وهي الاستدانة من أجل التنمية، هي نوع من التراكم الداخلي ولا تشكل عبئًا على التنمية شرط توجيهها إلى الاقتصاد الحقيقي، أما الاستدانة الخارجية فيمكن تبريرها في ضوء عدم كفاية المصادر المحلية، شرط أن تُستثمر في الاقتصاد الحقيقي وأن لا تشكل عبئًا على الناتج المحلي، إذ يمكن تسديدها من صادرات المشاريع التي تُبنى بالدرجة

٢٧- منذر خدام، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٣، ص ٣٧١.

الأولى، وليس من خلال زيادة الضرائب على كاهل المواطنين، وأن لا تضيع في سوق الفساد الإداري والسياسي البارز الملامح.

إن الوقوع في فخ المديونية يتطلب البحث عن إمكانية الخروج منه، وهي متعددة الأسباب، تارة تكون أزمة نمو وبطالة، وتارة أخرى تتجلى بصورة عجز كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، وإلى تشكيل ميل إلى التمويل بالتضخم، والسبب في زيادة المديونية التوجه نحو تنمية النزعات الاستهلاكية البذخية، ومقابل ذلك برز النمو السلبي للناتج المحلي، وارتفاع معدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات.

إن فساد الأجهزة الحكومية ونمو ظاهرة الاستهلاك الترفي، تشجّع كثيرًا على نهب الاقتصادات الوطنية، بما في ذلك نهب القروض الخارجية وإعادة تهريبها إلى الخارج.

في مقابل المديونية العامة للدولة وتحوّل القسم الأكبر من الديون الداخلية والخارجية المترتبة على أفراد ومؤسسات خاصة، تشغل جزءًا كبيرًا منها حصيلة النهب الذي تعرّض له الاقتصاد من التصرفات الشاذة الجديدة المنتشرة في الأجهزة الرسمية والخاصة الفاسدة.

ثالثًا: التنمية وعلاقتها بالاستقرار السياسي والاجتماعي

تقوم فكرة التنمية على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، إذ يمكن للتنمية أن تستجيب لحاجات الأجيال الحالية من دون التضحية بحق الأجيال الجديدة في ثروات بلادها ومواردها، ويجب النظر إلى التنمية بأنها هدفًا من أجل التطور الحضاري ما يتجاوز الجانب الاقتصادي، وتشمل التنمية الحريات السياسية والمدنية، العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أداء الإدارة الحكومية والمؤسسات التشريعية والسياسات العامة والمؤسسات القضائية والمنظمات غير الحكومية والإعلام والتعليم، وإجمالًا المجتمع ككل.

١- **سياسات البنك الدولي**: حدد البنك الدولي سبع سياسات أساسية يمكن من خلالها للحكومات أن تقوم بتنفيذ التنمية المستدامة:

- تضمين العمليات البيئية في صنع القرار.
- تخفيض نسبة زيادة السكان.
- التمسك بشعار فكّر كونيًا واعمل محليًا والقضايا المحلية يجب مواجهتها أولًا.
- تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها.
- الحاجة إلى تحريك مخطط متوازن داخل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية من خلال خطة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- القيام بأبحاثٍ حول التنمية ووصولها إلى الإداريين والمواطنين.
- التمسك بشعار الوقاية أرخص من العلاج.

إن أهداف التنمية تتمحور جوهريًا في السعي لتنمية قدرات الإنسان والمواطن، وهذا لا يتم في سياق حكم ضعيف أو يقوم على أسس طائفية، لأن مفهوم التنمية ذاته يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز، وتأمينه من شر المرض والجهل والحرمان، وضمان حرياته السياسية والمدنية، وحقه في اختيار نوعية الحياة وتمتعه بفرصٍ حقيقية.

٢- **دور التخطيط في التنمية**: من أجل حصول عملية التنمية لا بد من التخطيط مهما اختلف النظام السياسي، وذلك بسبب ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية وما يرافقها من كساد، وهدف التخطيط هو تحديد الغايات الاقتصادية ووسائل بلوغها. إن التخطيط في البلدان المتقدمة يختلف عنه في البلدان المتخلفة، فهو في هذه الأخيرة يجب أن يكون خيار سياسي، هو شيء أكثر من الرفاه المادي، فالكرامة الإنسانية لها أهمية مساوية للسعادة، وهي ليست عملية زيادة الإنتاج، أو وسيلة للتخلص من

الأزمات الاقتصادية الدورية، إنه وسيلة لتغيير الواقع وتطويره من أجل أن تحقّق إنسانية الإنسان.

إذا كان التخطيط ضرورة حتمية للتنمية، إلا أن نوعيته ما زالت تثير الكثير من الإشكالات والمعاني، وقبل اختيار نوع التخطيط لا بد من الانتباه لعدة مسائل:

- إن تجربة التخطيط في بلد معيّن لا يمكن لها أن تتكرر في بلد آخر قطعًا.
- إن محاولة التقليد والنقل الميكانيكي للتجارب الأخرى تؤثر سلبًا على تطوّر التجربة الذاتية، وقدرتها على المبادرة والإبداع وتقديم نموذج جديد.
- ضرورة الابتعاد عن الانتقائية في مختلف مراحل التخطيط، بل يجب الاعتماد على التجربة الذاتية والعلم والمعرفة والقوانين الاقتصادية الموضوعية.

إن المبادئ الأساسية في عملية التخطيط ووضع الخطط الاقتصادية والقوانين الموضوعية، والتي تحكم عملية التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي هي عامة، وعليه يجب الاستفادة الواعية من تجارب البلدان الأخرى من دون نسخها بحذافيرها. ويوجد عدة أنواع من التخطيط كالتخطيط التأثيري، الإرشادي، التحريضي والإلزامي، ويجب اختيار النوع الذي يتلاءم مع ظروف كل بلد.

٣- إمكانيات التنمية في لبنان: إن الحرب الأهلية التي عرفها لبنان والتي ما زالت آثارها قائمة حتى الآن في السياسة والاقتصاد، والأزمات الداخلية والخارجية التي تنذر دائمًا بانفجار الوضع، وبالتالي تناسي عملية التنمية الاقتصادية في أشكالها كافة، والتسويات السياسية والاقتصادية التي تحصل، لا يجب النظر إليها كحلٍ للمشكلة بل كمرحلةٍ تأسيسية، وإن فصل المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية عن المحسوبيات السياسية يؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار، ووضع أسس تقوم عليها القطاعات الإنتاجية

والخروج من الحالة الراهنة[٢٨]، وتدعيم قطاع الخدمات التي بلغت ٦٨٪ من مجمل الناتج القومي في العام ١٩٧١، إذ تم إنشاء قطاع فندقي واسع وعصري، كذلك استفاد لبنان كثيرًا من عدم الاستقرار الذي عرفته البلدان العربية والتأميمات التي دفعت الأغنياء العرب لتهريب أموالهم إلى لبنان، وشكّل ملجأ للمعارضين السياسيين هذا من الناحية الخارجية. أما على الصعيد الداخلي فإن التوجه لقطاع الخدمات أسرع منها في بقية القطاعات. إن الازدهار لم يكن مرتكزًا على قاعدة إنتاجية قوية وثابتة، وارتبط بشكلٍ بالعوامل الخارجية، واهتزاز الوضع الخارجي أدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات وشكّلت أحداث ١٩٧٥ ضربة كبيرة لقطاعٍ يعتمد بصورةٍ أساسية على البلدان العربية.

إن القطاع الصناعي يصطدم بصعوباتٍ كثيرة أيضًا، فلا يوجد دراسة عملية لمختلف قضايا تطوره البنيوية والذاتية. لا يوجد دراسة إحصائية دقيقة مثل إحصاءات مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد والتجارة، إحصاءات صندوق الضمان الاجتماعي وإحصاءات غرفة التجارة والصناعة، إذ يشغل هذا القطاع حوالى ١٨,٦٪ حسب إحصاء العام ١٩٧٤. أما القطاع الزراعي، فكانت تشكل اليد العاملة الزراعية حوالى ٥٥٪ في العام ١٩٦٤ وانخفضت إلى ١١٪ في العام ١٩٧٤، وتشكل الأراضي الزراعية ٤٠٪ من مساحة لبنان، وأهم زراعاتها: زراعة الحمضيات والتفاح، وكانت الأسواق الرئيسة لها في الخليج، ولكنها أدت إلى تقهقره نتيجة المزاحمة من الأسواق الأردنية والسورية والمصرية[٢٩].

انعدام دور الدولة في القطاع الزراعي جعل الفلاح اللبناني غير قادر بمفرده على تحسين الإنتاج وزيادته، وما عمّق الأزمة انسداد طرق التصدير بعد الأحداث السورية، إضافة إلى الشح الحاصل في المياه.

٢٨- غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، الجامعة اللبنانية ١٩٩٣، ص ١٤٩.

٢٩- المرجع السابق ص ١٤٩.

رابعًا: العلاقة المفترضة بين التنمية والإرهاب

إن الوصول إلى التنمية الحقيقية ومواجهة الإرهاب لا يتم إلا بتغيير الاتجاهات السابقة في بناء مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا يتطلب إعادة النظر في السياسات التنموية السابقة، وتنمية قوى الإنتاج عوضًا عن تنمية الميول والنزعات الاستهلاكية المدمرة، والعمل على خلق المناخات الاستثمارية الملائمة، أي خلق البيئة التشريعية والإدارية والتنظيمية الملائمة ومحاربة الفساد، إضافة إلى تطوير البنى التحتية وطريقة الدخول إلى الاستثمارات ومستلزماتها[٣٠]، والاعتماد على الطاقة البديلة وخاصة في قطاع الكهرباء، وتطوير التعاون مع الدول العربية والأجنبية في المجال الاقتصادي، تبقى هذه الوصفات بلا جدوى إذا لم تترافق بإصلاحاتٍ جذرية، ورؤية موحدة للقضايا الوطنية، وتعزيز خيارات الحرية والديمقراطية الحقيقية، ورفع مستوى الإحساس بالمسؤولية، وتقليص العصبية والطائفية وتجفيفها منابع التفكير المتطرف والإرهابي، وتعزيز فرص سيادة القانون والوصول إلى مساواة تسرّع في التقدم الاجتماعي.

الخلاصة

أدت الحرب في لبنان بالإضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية وموجة الإرهاب التي ضربته إلى تراجع في الاقتصاد اللبناني، نتيجة الدمار الذي لحق بالوضع الاقتصادي والبنى التحتية، وتردّي قدرة الدولة على تأمين الخدمات الأساسية، بدءًا من استتباب الأمن وفرض سلطة القانون والحد من انتشار الفساد، وصولًا إلى نقص الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية للمواطنين، إضافة إلى ما سبقها وتلاها من خلل في تركيبة السلطة السياسية واستقرارها.

٣٠- غسان بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

فشل السياسة الضريبية التي زادت الأعباء على الطبقة الفقيرة، وعدم قدرتها على ابتكار نظام ضريبي قادر على التكيّف مع طبيعة الاقتصاد اللبناني، وتحديد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما سمح لفئاتٍ قليلة من زيادة أرباحها، بالمقابل زيادة عدد الفقراء، وعلى الرغم من أهمية القطاع المصرفي في إعطاء ثقة معيّنة للوضع المالي للدولة، إلا أنه استطاع تحقيق أرباح طائلة على حساب غالبية اللبنانيين، ولم يستطع تشغيل السيولة المالية المتوفرة في مشاريع إنتاجية حقيقية، وبقية قروضه الممنوحة للمؤسسات تحت طابع استهلاكي.

إن التهميش والفقر جعلا شريحة من اللبنانيين لا يستهان بها عرضة للاستغلال من قبل التنظيمات الإرهابية والتكفيرية، وأرضية خصبة لتقبّل أفكارها المتطرفة، والتي لها امتداداتها الإقليمية والدولية. تعد ظاهرة الإرهاب والتكفير نقيض لمفهوم التنمية والنمو الاقتصادي، وتختلف التفسيرات في تحديدها وخلفياتها وأسبابها وسبل مواجهتها، إذ يرى البعض أن الإرهاب والتكفير يبدأ بالفكر ولا يمكن مواجهته إلا بالبحث عن أصوله الفكرية، خاصة عندما تصل الأمور إلى تفسير الدين والاجتهاد في أن كل فئة تعد أنها صاحبة الرأي السديد والفكر الصحيح، بينما ذهب البعض الآخر إلى القول إن ظاهرة الإرهاب وليدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وضعف عملية التنمية.

إن التنمية هي ليست عملية اجتماعية وسياسية واقتصادية بحتة وهدفها زيادة مدخول الفرد فقط، إنما هي مجال لتوسيع حرية المواطنين وتمكينهم من عيش حياة كريمة ومستقرة. إن أكثر الأشخاص استغلالًا وانجذابًا للأفكار التكفيرية والإرهابية هم أولئك الفقراء والمحتاجين، فكلما زاد مستوى التنمية ترسّخ الاستقرار، وكلما تقلصت عمّت الفوضى وتنامت ظاهرة التطرف والإرهاب، وخلاصة القول إن التنمية والإرهاب نقيضان لا يلتقيان، الأولى تبني والثاني يهدم.

تعد التنمية من العوامل الأساسية في الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي، وتدنّي مستوى الحرية والديمقراطية وفقدان التعددية السياسية الحقيقية وتداول السلطة، يقدّم المبررات والذرائع لمنطق الإرهاب لاستخدام العنف من أجل التغيير ولتحقيق غايات سياسية، والاستثمار في الإرهاب من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية ينشط الحركات الإرهابية، ولكن لا يمكنه التحكم بحركتها كما حصل مع القاعدة وداعش والنصرة.

مهما اختلفت التفسيرات والدوافع، فمن المؤكد أن الأرضية الخصبة التي تساعد على نمو الإرهاب هي انتشار الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وعدم تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية. عانى لبنان ومعظم الدول العربية من حالة عدم الاستقرار ومن نمو التنظيمات الإرهابية، إذ إن التنافس والصراع الدوليَين، والدعم الذي حصلت عليه تلك التنظيمات من بعض الدول وأجهزة مخابراتها، أدى إلى توسّع حالة عدم الاستقرار، ومنع قيام عملية التنمية واستثمار الموارد الأولية، وهذا ما ساهم في إبقاء لبنان ودول المنطقة أسواقًا استهلاكية للدول الصناعية. إن التنمية بمفهومها الحديث لا تقتصر على زيادة دخل الفرد وتحسين معيشته، بل تعني توسيع حريته وتحديد كيف يريد أن يعيش ومن يختار أن يحكمه بعيدًا عن العنف والإكراه. إن ما أنجزه الجيش اللبناني وخاصة في معركة فجر الجرود في طرد الإرهابيين من لبنان، وتوفير الأمن للمواطنين والعودة إلى أراضيهم واستثمارها والعيش عليها بأمانٍ، كان نموذجًا يُحتذى به في محاربة الإرهاب والتصدي لمخاطره، وبناء وطن مزدهر وآمن خالٍ من الإرهاب يؤمن ويفتخر به أبنائه جميعًا.

المراجع

• لوريتا نابولوني، الدولة الإسلامية داعش وإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط، الوراق للنشر، بيروت، ٢٠١٥.

• محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

• المعجم اللغوي جبران مسعود، دار العلم للملايين، كانون الثاني ١٩٩١.

• جميل حزام يحي الفقيه، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، المادة الأولى من اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب في العام ١٩٧٣.

• هشام حديدي، الإرهاب، بذوره، زمانه وشخوصه، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٧.

• محمد محي الدين عوض، الجريمة الدولية تقنياتها والمحاكمة عليها، القاهرة، ١٩٨٧.

• عبد القادر شهيب، ممولو الإرهاب في مصر، دار الهلال، من دون ذكر مكان النشر، ١٩٩٤.

• محمد بن ناصر العجمي، علامة الشام عبد القادر بن بدران: حياته وآثاره، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٦.

• محمد علوش، داعش وأخواتها، من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، دار الريس للنشر، بيروت،٢٠١٥.

• قيادة الجيش، أرشيف مديرية التوجيه.

• أنطوان زحلان، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت كانون الثاني ٢٠١٣.

• روبرت سولو، أطروحة بعنوان "محاولة استكشافية لنموذج تغيرات في حجم توزيع الدخل".

• علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٣.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم وتقرير التنمية البشرية ٢٠١١، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع نيويورك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١.

• غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، الجامعة اللبنانية ١٩٩٣.

• غصون رحال، إشكالية تعريف جريمة العدوان، المجلة الإلكترونية، العدد ١٤، ٢٠١٥، متوافر على موقع الإنترنت:www.amnestymena.org.

الالتزام السياسي بين المفاهيم والتحديات

أ.د عصام مبارك*

المقدّمة

إن لفظة الالتزام بالذات، هي كلمة أبرزها أنصار الشخصانية Emmanuel Mounier والوجودية Jean-Paul Sartre في السنوات الأخيرة. والالتزام ليس مصطلحًا راهنًا إلا في الظاهر، كما لا يمكن تفسيره إلا إذا تم ربطه مع متغير آخر يؤثّر عليه حتمًا.

*أستاذ مساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية

فالالتزام هو قاعدة في الحياة ولا يمكن لأي شخص أن يحيا من دون المرور بالتزاماتٍ سواء أكانت مادية، معنوية، قانونية، اقتصادية أو تجارية،... وحتى يمكن القول إن الفرد في رفضه للالتزام هو بحد ذاته التزام، ولكن بشكلٍ آخر.

مع تطور الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، بدأ هذا الأخير يعي ضرورة تنمية مبدأ الالتزام بين أفراده من أجل إيجاد حل للقضايا العامة المتراكمة، وبخاصةٍ أنه

أصبح يتأثر في قرارات السلطة السياسية، ويعي خطورة تفاقم هذه المشاكل من جراء عدم اهتمامهم بالسياسة أو الشؤون العامة، لذلك قال أفلاطون: "إن عقاب الذين لا يعملون أو يرفضون العمل بالشؤون العامة، تقع في أيدي الأقل فضيلة منهم". وبعدها أتى دور الأحزاب السياسية لخدمة المجتمع ومعها تطور مفهوم الالتزام، ليدخل صلب الحياة السياسية.

إذًا، الالتزام هو وليد عدة عوامل اجتماعية، اقتصادية وسياسية، أثرت عليه لتدفع الأفراد على الالتزام في مجتمعاتهم. وبما أن الالتزام هو وليد عوامل محددة، إلا أنه أيضًا يظهر عند أفراد معيّنين وليس جميعهم. مفاده أن هؤلاء الأفراد أصبحوا ملتزمين بسبب قوة هذه العوامل المؤثرة وفعاليتها، التي طبعت في تفكيرهم أسس الالتزام السياسي وقيمه.

نصل إلى هنا لطرح الإشكالية الرئيسة الآتية: ما هو الالتزام السياسي؟ وما هو الجديد فيه؟ وإلى أين تصل أهمية الالتزام السياسي خاصة داخل الأحزاب، وانعكاساته على الصعيد الوطني؟ وما هي طبيعة مسارالالتزام السياسي؟ أي ما المبررات التي تدفع المواطن للالتزام السياسي داخل الأحزاب؟ وفي حال الالتزام ما هي معللات استمراريته في ذلك؟ وهل الملتزم هو مواطن عادي أم مجرد منتسب أم من المناضلين؟

ولقد تم استعمال المنهج الوظيفي خلال تنفيذ عملية كتابة البحث، ولكن مع الاستعانة ببعض المناهج الأخرى لأهميتها وضرورتها، كالمنهج المنتظمي من أجل تحديد نمط الالتزام بشكلٍ واضح، وقادر على تفسير مسار العلاقة بينه وبين باقي المفاهيم، ومن دون استثناء أدوات المقارنة لبعض المتغيرات المرتبطة بالالتزام السياسي، لوضع المفاهيم في أطرها العلمية المناسبة مع دورها وتأثيرها.

سنعالج في القسم الأول كل ما يتعلق بالإطار النظري، أي سنبدأ بعرض المفاهيم المتعلقة بالالتزام السياسي في الفقرة الأولى، وسنفرّق عندها بين

الالتزام والإلزام، أما في الفقرة الثانية، فسنطرح أهمية الالتزام السياسي داخل الأحزاب وانعكاساته على الصعيد الوطني. وصولًا إلى القسم الثاني، سنبحث فيه الطبيعة العملية للالتزام السياسي، ففي الفقرة الأولى من هذا القسم سنحلل العوامل المؤثرة بالالتزام السياسي، والمبررات التي تدفع المواطن للالتزام داخل الأحزاب. أما في الفقرة الثانية، فسنقارن بين المناضل والمواطن العادي أي الانتهاء بتحديد من هو فعليًا الملتزم.

لكن قبل الدخول في صلب البحث لا بد من الإشارة إلى الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا في عملية البحث من ناحية عدم توافر المراجع، وفي حال وجودها كانت تعاني من النقص في الموضوعية، ومع ذلك لم تكن لتقف حاجزًا من دون الوصول إلى إنجاز البحث.

وأخيرًا، لهذا البحث أهمية علمية، تكمن في أنه يلقي الضوء على مفاهيم كثيرة، مع دراسة علمية لمدى تفاعل الالتزام السياسي مع العوامل الأخرى.

أما الأهمية العملية، فهي ستخوّل القارىء التمييز وعدم الالتباس بين عدة مفاهيم، وستتوضح العوامل ذات الأثر الكبير على قوة التزامه الحزبي أو بالعكس على ضعفه.

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للالتزام السياسي

على مدى تاريخ تطور الفكر السياسي، حاول عدة باحثين تحديد مفهوم الالتزام السياسي، وعلى الرغم من الصعوبات، منهم من عرّف الالتزام السياسي بالانتماء الإرادي إلى مؤسسات معيّنة يؤيدها الفرد، ومنهم من أوضح مفهوم الالتزام بأنه موقف اللاحياد تجاه تنازع بين الواجبات. ولكن، ما هو الالتزام السياسي؟

أولًا: ما هو الالتزام السياسي؟

في إطار الفلسفة السياسية، طرح Emmanuel Mounier عدة مفاهيم

للالتزام السياسي، وتنطوي هذه التفسيرات على عدد من المفاهيم الأساسية كمفهوم المواطن، العقيدة والعمل السياسي. فأتى تعريفه على الشكل التالي:"إن الالتزام السياسي يكون عند المواطن الفاعل الذي ينضوي تحت عقيدة سياسية ولا يمكن فصل الالتزام السياسي عن العمل السياسي، وهذا الملتزم عليه أن يكون مستعدًا لمجابهة الموت ليصبح التزامه التزامًا فعليًا".

يصف Thomas Ehrlich المشاركة السياسية أو المدنية بأنها "تعمل على إحداث تغيير في الحياة المدنية لمجتمعاتنا، وتطوير مزيج من المعرفة والمهارات والقيم والدافع لإحداث هذا التغير. وهذا يعني تعزيز نوعية الحياة في المجتمع، من خلال كل من النشاطات السياسية وغير السياسية"[١]. يشمل هذا التعريف ثلاثة أبعاد منفصلة: سياسية وغير سياسية على حد سواء، ملتزمة بالوعي الاجتماعي والمسؤولية، وأنه يستلزم دمج المعرفة والمهارات مع الدافع والفرصة.

تبعًا لـ Key Lehman Schlozman، Sidney Verba، و.Henry E Brady، تم تعريف المشاركة السياسية كنشاطٍ له نية أو فحوى التأثير على النشاط الحكومي – إما بشكلٍ مباشر عن طريق التأثير في صنع أو تنفيذ السياسة العامة، أو بشكلٍ غير مباشر من خلال التأثير على اختيار الأشخاص الذين يتخذون تلك السياسات[٢]. التصويت هو النشاط الأكثر أهمية في هذا المجال، ولكنه يشمل أيضًا أنشطة مثل العمل لمرشحٍ أو حزب، أو محاولة إقناع شخص ما بكيفية التصويت، أو العمل فرديًا أو جماعيًا للتأثير على صنع أو تنفيذ السياسات العامة من قبل المسؤولين.

١- Thomas EHRLICH, Civic Responsibility and Higher Education, Oryx Press, ERIC Document Reproduction Service No. ED439659, Phoenix, 2000, p. vi.

٢- Sidney VERBA, Kay Lehman SCHLOZMAN, Henry E. BRADY, Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics, Harvard University Press, Cambridge, 1995, p. 38.

أيضًا، يتم تعريف الالتزام المدني على أنه نشاط طوعي منظم، يركز على حل المشكلات ومساعدة الآخرين. ويشمل مجموعة واسعة من الأعمال المنجزة أحاديًا أو بالتنسيق مع الآخرين لإحداث التغيير.

سلّطت هذه المفاهيم الضوء على عدد من المتغيرات التي يجب على الالتزام السياسي أن يتضمنها:

١–انتماء إرادي أي الإرادة الحرة.

٢–تبنّي لموقفٍ معيّن أو عقيدة سياسية.

٣–اشتراط الاستمرارية.

٤–التعبير عنه بالعمل والمشاركة.

٥–مجابهة الموت أي الإيمان والاقتناع به.

نرى أن عنصر العمل يطغى على التحديدات جميعها، وركّز Mounier على أن الالتزام السياسي من دون عمل سياسي هو كالأقوال من دون أفعال[٣]. فالالتزام السياسي هو العمل على إحداث تغيير في الحياة المدنية لمجتمعاتنا، وتطوير مزيج من المعرفة والمهارات والقيم والدافع لإحداث هذا الاختلاف. وهذا يعني تعزيز نوعية الحياة في المجتمع، من خلال كل من المسارات السياسية وغير السياسية[٤]. إذًا، كيف تتجلى مظاهر الالتزام؟

إن الالتزام هو أولًا وقبل كل شيء دليل على مشاركة المواطن في إرساء قواعد لمجتمعٍ أفضل، كي لا يبقى المارد سجين القمقم، ولا تبقى الرؤوس شامخة بلا عنفوان، وبالطبع بهدف عيش الرجاء[٥].

عندما يلتزم المرء نفسه، فإن ذلك يساهم في تعزيز حياة المجتمع، وفي

٣- Guy COQ, Mounier: L'Engagement Politique, Michalon, Paris, 2008, pp. 61-62.

٤- Thomas EHRLICH, op. cit., p. vi.

٥- إن الكاتب الروسي دوستويفسكي قد كتب في رسالة لأخيه من منفاه:" من المحزن أن يعيش المرء بلا رجاء...".

الصالح العام. تعمل المشاركة على تقوية أواصر التضامن من خلال تحفيز مشاعر الانتماء إلى هذا المجتمع[٦]. اليوم، في عصر العولمة والعولمة البديلة، يتم تعريف هذا المجتمع من خلال الهياكل المحلية كالبلديات والمجموعات المحلية، ولكن يتم دفعه أيضًا خارج الحدود الوطنية.

تتيح المشاركة إلى مستويات مختلفة، يتم التعبير عنها بعدة طرق. وبالتالي، يمكن التعبير عنها من خلال إجراءات فردية أو جماعية، تركّز أساسًا على مستوى معيّن من التحول الاجتماعي في المجتمع، وأيضًا تُعبّر عنها بالعمل السياسي. هذا النوع من الالتزام السياسي، الذي يُطلق عليه عادة مشاركة المواطن، هو فعل أو موقف كل عضو من أعضاء الديمقراطية الذي يتخلى عن موقف صاحب حقوق فقط، ويضع فكره أو عمله في خدمة قضية جماعية، لغرض انتقاد أو مراجعة أو الحفاظ على مؤسساتها وقواعدها. كما يدعم مشاركة المواطنين في ممارسة الديمقراطية. وهنا يمكن القول بأن كل نظام سياسي ديكتاتوري أم ديمقراطي محكوم بممارسة السلوك، قد تصبح الدكتاتورية أقل سوءًا من الديمقراطية إذا كان الذين يمارسونها يتفوقون بمناقبيةٍ أخلاقية على من يمارسون الديموقراطيات. والديموقراطية اللاأخلاقية إذا تحولت إلى عبدة أصنام كما يقول برنارد شو قد تصبح بالممارسة نظامًا ديكتاتوريًا[٧].

وبالتالي، ليست المهنة أو الوظيفة التي تمارسها، ولا حتى التبعية التي تصنّفها في خانة المواطنة بل هدفها النهائي. إذا كان الانعكاس والإيماءات المنبثقة منها موجهة إلى السياسة، أي الدولة مع سلطاتها والجهات الفاعلة فيها، والسبب الذي دعا إليها هو لمصلحةٍ عامة، فإن

٦- " لم تتفق لا على رؤيا ولا على هدف ولا على شهيد ولا على شيء..."مصطفى علوش، نعامة رأسها في الرمال، الجمهورية ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٩.

٧- جوزف الهاشم، نهر الجنون، الجمهورية ٢٠ كانون الأول ٢٠١٩.

هذا الالتزام الشخصي أو الاجتماعي يمكن اعتباره التزامًا مواطنيًا[٨].

بالإضافة إلى ذلك، إن الالتزام ليس لديه مظهر واحد يعبّر عنه. بمعنى آخر، إن الالتزام لا يلتزم بمظهرٍ معيّن، فهو يتخذ المظهر المناسب حسب الضرورة، فلكل حاجة مظهر يعبّر عنها. كما من الممكن أن يأخذ شكلًا عنيفًا أو غير عنيف. كما يقول الفيلسوف الصيني Laozi:"إذا رأيت أن سلطتك لم تعد محترمة، فاعلم بأن هناك سلطة أخرى هي في الطريق"[٩].

يعترف الفرد المسؤول أخلاقيًا وفعليًا بنفسه كعضوٍ في نسيج اجتماعي أكبر. وبالتالي، يعد القضايا الاجتماعية ملكًا له جزئيًا على الأقل؛ هذا الفرد على استعداد لرؤية الأبعاد الأخلاقية والمدنية للقضايا، لاتخاذ الأحكام الأخلاقية والمدنية المستنيرة وتبريرها، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء[١٠] أيًا كان شكل المشاركة، سواء كانت القضية محلية، إقليمية، وطنية أو دولية، فإن مقاربة المواطن هي نفسها دائمًا: ضع فكره وكلمته وعمله في خدمة قضية جماعية، وذلك لجعل العالم أفضل. يمكن الاعتماد على عدة أمثلة على ذلك، من الإجراءات الأقل عنفًا إلى أعلى درجاتها: "عملية التصويت، الإضراب عن الطعام، النضال الحزبي، المعارضة، النقمة على السلطة، عمليات الضغط والمظاهرات، المقاومة، الفتن، الاضطرابات[١١]، الاغتيالات السياسية، الثورات كالثورة الإنكليزية ١٦٤٢ والفرنسية ١٧٨٩ والروسية ١٩١٩، والأعمال الانتحارية"[١٢]، كالتي قامت بها "القاعدة" بزعامة "أسامة بن لادن" ضد الغرب.

هذه هي مختلف أشكال الالتزامات السياسية، ولكن، في بعض الأحيان

٨- Lynda CHAMPAGNE, Jean François MARÇAL, "Réflexions Idéologiques sur l'Engagement Citoyen" AQOCI, 2011.

٩- Gaston BOUTHOUL, La Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, 1967, p. 185.

١٠- Thomas EHRLICH, op. cit., p. xxvi.

١١- يقول مثل مغربي:" تولد الثورات عندما ترى رجلًا يأكل الخبز وآخر يتفرج عليه...".

١٢- Gaston BOUTHOUL, op. cit, p. 186.

قد يتخذ الالتزام شكل الإلزام . فهل هناك من فرق؟ وكيف يمكن التفريق بينهما؟

ثانيًا: الفرق بين الالتزام والإلزام

بناء على ما تقدمنا به من تعريفات لمفهوم الالتزام السياسي. نلاحظ أن عادة ما يتخذ شكل الإلزام عملية سياسية وقانونية مرتبطة بالدولة، بينما يشكل الالتزام عملية أخلاقية ومبدئية مرتبطة بالعقائديات والمعتقدات. فيقوم الإلزام على الضغط واتباع أسلوب العقاب والقصاص، بينما يقوم الالتزام على القناعة الفكرية لأنه عملية انتقائية وطوعية.

على الرغم من أنه لا يُعد الانخراط أو الالتزام في السياسة نوعًا معيّنًا من النشاط – فهو جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية وضروري لكل فرد[١٣]، إلا أن الدولة هي المؤسسة الوحيدة التي تلزم المواطن بأن يطيع قوانينها ويتقيد بأوامرها[١٤]، بينما الالتزام بالمؤسسات الأخرى وبقوانينها وأنظمتها يأخذ طابعًا اختياريًا، لأن المواطن ينتمي إليها وينسحب منها بمحض إرادته وعندما يرغب. فهو ينتمي عادة إليها عندما يقتنع بغايتها ومبادئها، ولكنه يستطيع الانسحاب منها إذا لم تَرُق له هذه القوانين. بينما لا يستطيع الانسحاب من عضوية الدولة إذا لم تَرُق له قوانينها وأنظمتها أو بعض القرارات التي تتخذها. "فقد يعزل أي رجل نفسه عن العائلة أو الأصدقاء، وقد يرفض عضوية الكنيسة أو أي هيئة مهنية، ولكنه لا يستطيع أن يرفض عضوية الدولة، إذا حاول التملص يمكنها أن تستخدم القسر لتضمن طاعته لهذه الأوامر"[١٥]. فالدولة تفرض المبادئ السلوكية التي تنظّم حياة الأفراد، وتُلزم المواطن بإطاعتها حتى لو

١٣- Jan W. van Deth, Studying Political Participation: Towards A Theory Of Everything?, ECPR Joint Sessions Institute of Political Studies, Grenoble, Colchester, April 2001, pp. 1-19.

١٤- يقول كارل ماركس:"أي فئة تطمح إلى الهيمنة يجب عليها أولًا التمكن من السلطة السياسية لتمثل بدورها مصالحها الخاصة كأنها المصلحة العامة".

١٥- هارولد لاسكي، الحرية في الدولة الحديثة، ترجمة أحمد رضوان عز الدين، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦، ص. ٥٤.

اضطرت لاستعمال الإكراه، بصرف النظر عامة إذا كانت القوانين عادلة أو حكيمة أو خيّرة، لأنها تستمد شرعيتها وقانونيتها من كونها المصدر الوحيد للسلطة، ولديها الحق في أن تستخدم العنف المادي الشرعي لتكفل طاعة هذه الأوامر. ولا بد من القول أيضًا، إن الناس قد لا يطيعون الدولة لمجرد حب النظام فقط، لكنهم يطيعونها لما يعتقدون من أن هذه الطاعة ستوفر لهم رغباتهم. وبالتالي، فعند تداعي القيم التي كانت تشكّل كرامته، فقد الإنسان الإيمان ولم يحتفظ إلا بالخرافة. ولما لم يعد له أي ثقة بنفسه، ولم يعد يؤمن بالله، توجه إلى الدولة لتنجده، كما يتوجه إلى عراف أو ساحر[١٦].

وعلى الرغم من أن الالتزام السياسي يتمثل بتبنّي مواطن لموقفٍ واضح ومحدد وبشكلٍ مستمر، يقوم بترجمته عبر المشاركة السياسية العلنية. ولكن، حتى رفض المواطن كل ما يمت للسياسة بصلةٍ، يصنف أيضًا بشكلٍ غير مباشر، ضمن الالتزام السياسي لكونه مساهمة موضوعية في الحفاظ على الوضع القائمStatus Quo. إن إنكار دور الأحزاب السياسية، ورفض الانخراط فيها والمشاركة في عملها، أو في أي عمل سياسي منظم تقوم به، يمكن مقاربته من زاوية تكريس المواطن ضمنيًا لسياسةٍ معيّنة واقعة، وهو ما يتعارض شكليًا مع موقف المواطن المعلن الرافض لأي سياسة.

هكذا، إن الالتزام هو عهد يقطعه المواطن على نفسه بالالتزام بهذه المبادئ أو عدمه، والعمل على تحقيقها أو عدم تحقيقها يلزم المواطن أخلاقيًا ومعنويًا فقط. أما الإلزام فإنه يتعدى هذا النطاق الأخلاقي والمعنوي إلى النطاق القانوني والمادي، وذلك لأنه ثبت تاريخيًا وعمليًا

١٦- القول لـ Marlio Louis: Dictature au Liberte في كتاب كمال جنبلاط، نحو صيغة جديدة للديمقراطية الاجتماعية والإنسانية ١٩٤٥، الدار التقدمية، ٢٠٠٤ ص٧٤.

ضرورة اللجوء إلى الإلزام السياسي. مما يذكّرنا بالجملة الشهيرة لـ "ابن خلدون": "الإنسان هو الكائن الوحيد الذي لا يستطيع أن يحيا من دون سلطة تضبط سلوكه بالقوة"[١٧].

وكلما اقترب الإلزام من الالتزام كلما اقترب المواطن من الكمال. ولو كان المواطن كاملًا لاكتفى بالالتزام من دون حاجة إلى الإلزام .فكلما تقاربت مقاييس الالتزام و الإلزام وكلما ضاق شق التمييز بينهما، كلما تقدّم المواطن في سلم الحضارة والمدنية، فيتحقق التماسك في المجتمع ككل، إذ تدفع مشاعر الانتماء إلى الجماعة الصغيرة باتجاه الولاء إلى الجماعة الكبيرة .

إذًا، الالتزام ضروري جدًا بالنسبة لتقدم الحضارة، ولكن أين تكمن أهميته الأخرى؟

ثالثًا: أهمية الالتزام السياسي

تضج بحياتنا اليومية آلاف القضايا التي تتجاوز قدرة الفرد، كالقضايا الاقتصادية التي أصبحت عديدة ومتنوعة كغلاء المعيشة[١٨]، عدم توفر أجور عادلة، سوء خدمات، تجارة غير مشروعة، احتكارات، تضخّم، بطالة[١٩]، إلخ... والمشاكل السياسية كتراجعٍ في هامش الحريات العامة، سوء الخدمات العامة، فساد في المؤسسات، تفشّي الرشاوى، عدم تخطي عصبية الأديان، وصراع المذاهب ليس فقط بين الطبقات الشعبية لا بل بين المسؤولين[٢٠]، وغيرهم بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية وغيرها، فهل يمكن اعتبار هذه القضايا فردية وتعني فقط الذي يعاني منها؟

١٧- Gaston BOUTHOUL, op. cit, p. 185.

١٨- يقول الفيلسوف الألماني كارل ماركس: "إن الحضارة ليست سباقًا بين الذين يأكلون لحمًا أكثر...".

١٩- راجع: الأوضاع المعيشية: البطالة ٣٥٪ لدى الشباب المتعلم، الجمهورية ٢٠ كانون الأول ٢٠١٩.

٢٠- أنطوان مسرة، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٩٦، ص. ٢١٨.

اليوم، لا يمكن اعتبار هذه المشاكل المتراكمة مشاكل فردية، بل هي مشاكل تخص المجتمع المعني بأكمله. إن للمجتمع الحق في أن يعيش بكرامةٍ وعدالة أكثر، لأنه من البديهي أن يكون لكل مواطن حقوق مكتسبة مثل التعلم، الطبابة، والحد الأدنى من الاستقرار في حياة أسرته، إلخ.... التي عليه أن يحصل عليها كاملة، ونشير إلى أن "النظام الديمقراطي يلزمه حكم القانون وثقافته معًا، لأن حكم القانون يحمي الحريات والشفافية والمساواة، وثقافته تعطي المواطنين القدرة على المدافعة والمرافعة في القضاء العام ضد أي إخلال بالقانون، أو تعسف من قبل أصحاب النفوذ أو الممارسين للفساد، وإذ تحتل هذه المدافعة قيمة موازية تمامًا لقيمة تدخّل القضاء والأمن، وأحيانًا أكثر أهمية منها"[٢١].

إن ذلك الهدف منوط بالتغيير في الشروط العامة لحياة المجتمع، بتطوره وازدهاره الحضاري، وكذلك باستقرارٍ اقتصادي، أمني وسياسي. ولكن هل يمكن التقدم إلى حل المشاكل التي تفرض علينا المعاناة من دون أن تنشأ في البلاد حركة قادرة على إنجاز ذلك التغيير، بإقامة التوازنات السياسية الكافية لتحقيقها على الأصعدة جميعها؟ ومن المتعارف عليه أننا لو أردنا متابعة القضايا أو حتى قضية واحدة بمفردها من الزاوية التي تضغط علينا، لاضطررنا إلى متابعة سائر الشؤون العامة ومختلف الوجوه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأوضاع البلاد[٢٢].

على سبيل المثال، كيف يمكن أن نهتم بكلفة التعليم إذا لم نفهم النظام التعليمي والقوانين المرتبطة به، ودور الدولة ونقاشات مجلس النواب وقرارات الحكومة؟ نشير إلى أن القوانين التي تتحكم بالمجتمع اللبناني هي قوانين ليبرالية إلى حد بعيد، وهي خليط من القوانين العثمانية القديمة

٢١- المرجع نفسه، ص. ٢١٩ - ٢٢٠.

٢٢- المرجع نفسه، ص. ٢٢٠.

وقوانين الانتداب الفرنسي وقوانين ما بعد الاستقلال، ومنها في مراحل كان المواطن فيها على علاقة عداء مع السلطة. كيف يمكن أن نطمئن إلى فرص العمل، إذا لم نفهم إطار التنمية الاقتصادية، أولويات البناء الاقتصادي، التخطيط العام للسياسة العامة والحاجات الاقتصادية في سوق العمل؟ إن القوانين عندنا تُصاغ لمعرفة النتيجة قبل الانتخابات، فإن تأكد المسؤولون من نتيجتها التي ترضيهم من دون اللاإلتفاف إلى مصلحة الشعب والوطن، عمدوا إلى المضي بتنفيذها، وإن لم ترض النتيجة سلفًا أهواءهم، تغاضوا عنها ورفضوها.

هذه الأمثلة كلها التي هي بمثابة مشاكل لكل فردٍ من المجتمع، لا يمكن حلها من دون وجود تنظيمات كالأحزاب السياسية. فهو الميدان الوحيد الذي يتلاقى فيه المواطنون على أساس فهم موحد لمشاكل المجتمع، وللبرنامج الوحيد الكفيل بحل تلك المشاكل. فليس كل مواطن يملك إرادة القدرة أو المال أو الوقت الحر، لذلك يأتي هنا دور الحزب السياسي كتنظيمٍ يتبنّى مشاكل المجتمع ليحصل على الأكثرية الشعبية ويصل إلى السلطة ليعالج هذه المشاكل[٢٣]. فالحزب عكس الأفراد، قادر على درس مشاكل المجتمع بأسلوبٍ علمي ومنطقي، وفهم دقيق وواضح عن السبل الكفيلة بالتغيير، وتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى والحضارية التي تلبّي مصالح الشعب والوطن[٢٤].

إذًا، إن الالتزام السياسي بخطٍ واضح وبرنامج ومنهجية علمية، تحمل مصداقية التجربة وخبرة نضالية، هو التعبير الدقيق عن الانتقال من الرد العفوي على المعاناة اليومية إلى التحرك الواعي من أجل التغيير. وهذا التعبير يعكس إيجابًا على مستوى الوطن. فالوطن أو الدولة لا تتقدم

٢٣- المرجع نفسه، ص. ٢١٩ ـ ٢٢٠.

٢٤- المرجع نفسه، ص. ٢٢٠.

من دون وجود للأحزاب، والحزب يصل إلى السلطة بعد التزامات من قبل المواطنين لإيصاله. بعد التجارب المختلفة والبراهين العلمية، لا يوجد أي دولة تطورت أو تقدمت من دون أحزاب. فالحزب يربط المواطن بالنظام السياسي، والمواطن يريد تطوير دولته وحل مشكلاته المتراكمة، والأحزاب تؤمّن له السبل الكفيلة لذلك. هكذا، يصبح الالتزام السياسي عامل استقرار وقاسم مشترك لبناء الدولة والمجتمع.

القسم الثاني: المسار العملي لتكوّن الالتزام السياسي

لطالما كانت المشاركة السياسية بحاجةٍ إلى وعي واضح وتصوّر معيّن. فمما لا شك فيه أن للدفاع عن قضية معيّنة يجب أن يوفر آفاق للمستقبل. في عالمنا هذا، في القرن الواحد والعشرين، وفي ظل هذه الثورة الإلكترونية والتطور التقني الجامح، أصبح الناس غير منظمين، غير متحيزين وغير قادرين على تحديد الصالح العام. ففيما البعض يشكك في أهمية الانخراط الحزبي، البعض الآخر يؤمن أن إنجاح أي قضية يستدعي مشاركة مواطنين واعين وناشطين يعبّرون عن اهتماماتهم، ويعملون جماعيًا في سبيل تحقيق هدف معيّن[٢٥]. إن الانخراط في السياسة، يتطلب أن يعرف المواطن ماذا يفعل، وكيف يتصرف، وإذا ما كان عديم الفائدة[٢٦]. فلا يمكن تغيير الواقع ما لم يمتلك المواطن أدنى فكرة عن واقعه؟

أولًا: دور الالتزام في الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية إحدى مؤسسات التنمية السياسية في يومنا هذا. فكما الإنتاج الاقتصادي يعبّر عن درجة التنمية الاقتصادية، كذلك تعبّر الأحزاب السياسية والنظام الحزبي عن درجة التنمية السياسية في النظام

٢٥- دون كاتب، الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، ٢٠١١.

٢٦- http://www.sciencespo-toulouse.fr/medias/fichier/dispo-lengagement_1427786283728-pdf?INLINE=FALSE

السياسي. وينبثق دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية خاصة في الدول الديمقراطية، التي تعتمد نظام التعددية الحزبية.

يشير الالتزام الحزبي إلى تغيير موقف لم يعد يناسبنا والدفاع عن مصالح الأشخاص الذين نحن جزء منهم. عرف هذا المساراختلافًا في الشكل والأسلوب، وتنوعًا في الدرجة والمستوى. كما اختلف في المضمون والهدف. وخضع باستمرارٍ لعوامل متعددة، إن على صعيد المحيط الاجتماعي الذي يعمل الحزب ضمنه، أو على صعيد الحزب وطبيعته ونمط حياته الداخلية وبنائه التنظيمي.

وتفترض كل مرحلة من مراحل النشاط الحزبي السياسي أنماطها الملائمة لتعزيز وتيرة الالتزام الحزبي وتفعيلها أو تخفيفها والحد منها. لذلك عرفت الأحزاب السياسية مظاهر متعددة من دوافع الالتزام الحزبي ومبرراته على مدار تاريخها الطويل، لأنه كما ذكرنا، إن الأحزاب السياسية قادرة على اختصار معاناة الشعب والوطن[٢٧].

إن ظاهرة الالتزام الحزبي أثارت العديد من التساؤلات حول طبيعة الالتزام الحزبي وواقعه ومساره العام، وأيضًا تطرح تساؤلًا أساسيًا حول الدوافع المحركة لاستمرار الالتزام في الحزب السياسي. فلماذا يستمر عضو الحزب في التزامه الحزبي؟ وما هي مبرراته؟ وبالتالي ما هي المغريات التي تشده للبقاء؟ وما هي التصورات التي يختزنها كدفعٍ لهذه الاستمرارية، وعواملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والنفسية، أم تبدو نوعًا من العادة والروتين المعهودَين؟ وهل يواجه الحزب نوعًا من النزيف التنظيمي كحركة نزوح من صفوفه؟ فكيف يمكن ملاحظة هذه الحالات والأشكال كظاهرةٍ من ظواهر الالتزام الحزبي؟

٢٧- أنطوان نجم، نحو أحزاب طوائفية ذات بنية فيديرالية، النهار ٧ أذار ٢٠٠٧.

ويبدو أن هذا الجانب على قدر كبير من الأهمية في البناء التنظيمي للحزب السياسي. إن تراجع الالتزام الحزبي يترك آثاره السلبية على مسار الديمقراطية في البلد، وعلى طبيعة المشاركة في الشأن العام، لأن رفض الالتزام يكرس سياسة معيّنة وفي أغلب الأحيان تكون دكتاتورية[٢٨]. كما قد يعزز موقع الانتماءات الأولية وأشكالها التقليدية.

إذا كان الالتزام ضرورة يفرضها الواقع، وإذا كان الحزب ضرورة تؤكدها التجربة، فما هي الآليات التي تدفع الالتزام من الواقع النظري والقول اللامسؤول إلى الواقع العملي الفعلي المسؤول؟ لنفكر في طبيعة الالتزام الذي يتجاوز العقل والعاطفة إلى الإرادة.

لقد شبه الصينيون القدامى إرادة الإنسان بعربةٍ يجرها حصانان يمثّلان العقل والعاطفة، وينبغي أن يسير الحصانان في الاتجاه عينه حتى تسير العربة. فالالتزام هو حصيلة إقناع عقلك وعواطفك بالتحرك إلى الأمام، ثم المضي قدمًا مهما كان الثمن. وعلى القادة أن يكونوا قدوة في هذه المزية[٢٩].

إذًا، لتحقيق الالتزام من المفترض أن تتحقق بعض الشروط:

١- الالتزام أساس العمل.

٢- لالتزام يسبق الإنجاز.

٣- مقياس الالتزام الوحيد هو العمل، فالأقوال رخيصة أما الأعمال فمكلفة[٣٠].

٤- الالتزام يفتح باب الإنجاز.

٥- الالتزام خاضع للقياس.

٢٨- يقول أفلاطون في كتابه الجمهورية: "إن أثقل مصائب الناس أن يقصى فضلاؤهم عن الأحكام...".

٢٩- إن الجنرال ديغول كان يقول:"الثقافة العامة، هي مدرسة القيادة الحقيقية".

٣٠- أنطوان ساروفيم، المثقف في ذمة السياسة، النهار ٢٥ تموز ٢٠٠٩.

٦- على القادة أن يحددوا ما يستحق أن يموتوا في سبيل تحقيقه، ويجعل ذلك أساس قراراتهم[٣١].

٧- الالتزام يزدهر بوجود العلنية: أخرج التزاماتك إلى العلن، عندئذٍ يكون لديك حافز للمضي بها.

إن الصدق والاستقامة من عوامل النجاح الجوهرية التى لا غنى عنها، وإذا رافقت هذه العوامل حسن المعاشرة، زادت تلك العوامل قوة، وسهّلت لها سبل الحركة والظهور، كما يسهّل الزيت النقي حركات القوة الميكانيكية، ويلطّف احتكاكها، فيسهّل سرعتها ويحيي سلامتها.

ثانيًا: المتغيرات المؤثرة على عملية الالتزام الحزبي

يجب أن تكون المشاركة داخل حزب سياسي، على الرغم من العفوية المترتبة على تجربة شخصية مهمة، نتيجة لعمليةٍ مبنية ومدروسة وموجهة بدوافع مفهومة جيدًا[٣٢]. يظهر الواقع أن الالتزام يأتي بعد آلية أساسية تتفرع منها آليات أخرى مختلفة. وإن العديد منهم يبالغ في تقديم المسببات لانخراطهم في الأحزاب والالتزام في صفوفها. وقلما يأتون على ذكر دور العائلة، المدرسة، الطائفة، النقابة، الحزب، إلخ،...كدافعٍ للالتزام أو قبل ذلك كدافعٍ للانجذاب إلى هذا الحزب أو غيره. فكل دافع من هذه الدوافع يساهم في عملية الالتزام السياسي عبر آلية تعرف بـ "التثقيف السياسي" Socialisation.

إن الإنسان ابن بيئته، فالشخص يرتبط ببيئته الأولية ارتباطًا قويًا. وتبدو هذه العلاقة أكثر وضوحًا وأعمق تأثيرًا في المراحل العمرية الأولى للطفل[٣٣]، فمن خلال الأسرة والبيئة الاجتماعية المحيطة، يتم تنشئة

٣١- مايكل كولي، لبنان كثرة في الزعامات وقلة في العمل القيادي، النهار ٧ حزيران ٢٠٠٧.

٣٢- Sans Auteur, "Les Jeunes et l'Engagement en Politique", in Friedrich Ebert Stiftung، Yaoundé, 2014.

٣٣- راجع: سعاد جوزف، مسؤولية المواطنية والأطفال: معضلات مأزق المسؤولية العلائقية الأبوية في لبنان وبناء المواطنية في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية الأميركية ١٩٩٩، ص. ١٧٥.

الإنسان اجتماعيًا. من هنا تؤدي الأسرة، كمؤسسةٍ اجتماعية إلى جانب غيرها من مؤسسات التطبيع الاجتماعي، دورًا مهمًا في تحقيق انسجام الفرد في الإطار الثقافي العام للمجتمع، ولأن للإنسان علاقة تراتبية وتاريخية بالأرض التي يسكنها على ما يقول ابن خلدون، وهي تدخل في تكوينه البيولوجي والنفسي ولا يمكن فصله عنها.

يمكن القول إن التربية هي العملية التي تساهم في نقل الإنسان من حالته البيولوجية إلى حالته الاجتماعية أو من فرد بيولوجي إلى فرد اجتماعي، الأمر الذي يعني ببساطةٍ عملية تنمية وتشكيل للوليد البشري. فالتربية المنزلية لديها دور أساسي وأولي، فنحن نعيش أولى سنين حياتنا داخل عائلة، نلتزم فيها المبادئ والقيم لتجعلنا أفرادًا مسؤولين قادرين على الوفاء بالالتزامات.

وأيضًا تساهم المدرسة في عملية بث الروح الوطنية في النفوس، وتجعلهم أفرادًا واعين لمصالح الوطن. تؤمّن هذه الوظيفة من خلال الدور التربوي، إذ تساهم بتنشئة الأفراد وتثقيفهم سياسيًا بغية جعل المواطنين يعون مشاكلهم، وتساعدهم كي يفكروا من وجهة نظر جماعية بأمور المجتمع، وليس من خلال تفكير فردي معزول[٣٤]. والطائفة أيضًا، تقوّي الإيمان والقناعة بالمبادئ الروحية.

فالإيمان وحده هو الذي دفع الرجال للالتزام والنضال والقبول بالسجن والتضحية بحياتهم. وقد تميزت بهذا الأمر، بشكلٍ خاص، الأحزاب الشيوعية التي تقوم على مبدأ التراتبية النظامية والالتزام الأيديولوجي الذي يلامس الإيمان الديني ثم الأحزاب الاشتراكية. هذا العمق بالإيمان دفع البعض لتشبيه هذه الأحزاب بالديانات. وكما هناك أماكن كثيرة

٣٤- Alain LANCELOT, Jean MEYNAUD, la Participation des Français à la Politique, Presse Universitaire de France, 1965, p. 24.

تشجع على الالتزام من خلال تبادل الأفكار، وبالتالي تبادل الخيارات وليس على الفرد هنا إلا أن يختار مبدأ ليقتنع به ثم يلتزم به[٣٥].

ونصل إلى دور الحزب الذي يؤدي دور عامل تنشئة، مثل بقية المجموعات الاجتماعية كالعائلة والمدرسة والنوادي، ويعمل على هذه القيم والضوابط والقواعد من أجل ترسيخها في عقولهم أو تعديلها حسب الظروف. ومن اللافت للانتباه أن مرحلة الانجذاب إلى الحزب والالتزام في صفوفه، تكون مقتصرة بالدرجة الأولى على الشباب في مختلف مراحلها السياسية والزمنية، وتبدو أقرب إلى أن تكون ظاهرة عامة إلى حد كبير. وتؤدي الأحزاب هذا الدور التثقيفي خاصة مع الشباب، وتحاول الاهتمام بالمؤسسات الرديفة لتأطير الشباب ومحاولة تكييفهم مع أفكار الحزب.

نشير هنا إلى رغبة الحزب في التركيز على الفكر وتنشئة الحزبيين من خلال عملية تثقيف، هدفها خلق التناسق الفكري فيما بينهم لتثبيت الالتزام، و تنتهي بفعل إيمان الحزبي بعقيدة تنظيمه بشكلٍ يصبح من المستحيل عليه الرجوع عن هذا الإيمان لئلا يُتّهم بالخيانة أو الردة.

هذا ما يجعل الحزب وعقيدته أشبه بالدين. وهو ما أشار إليه ديفيرجيه لدى تصنيف الأحزاب. التثقيف السياسي، من أهم وظائف الحزب المعاصر. التنظيم وتقسيم العمل من جهة، والعقيدة – البرنامج من جهة أخرى يخلقان الكثير من التماسك والقدرة والإرادة، ويعبّران بشكلٍ واضح عن هدف المنظمة بالاستيلاء على السلطة.

قد أشار مازيني إلى ذلك من خلال تركيزه على كون الحزب هو دولة داخل الدولة، وعليه إذا كان يثق بمستقبله الذاتي، يعد نفسه كدولةٍ صغيرة هدفها استيعاب المواطنين وتحويلهم إلى ملتزمين، وعليه أيضًا أن يقوم

٣٥- Michel CORNATON, Groupes et Société, Edition Privat, Toulouse, 1969, pp 38-39.

بكل واجبات أعضاء الدولة، ومن بينها مثلًا نجد الاشتراكات الشهرية. تأثرت الأحزاب الاشتراكية الإيطالية بتنظيم مازيني، وكان الحزب الجمهوري الإيطالي امتدادًا مباشرًا له.

يرى Almond أن عملية التنشئة Socialisation التي تؤمّنها الأحزاب، تضطلع بدورٍ مهم على مستويات الثقافة الثلاثة التي تدخل في عملية التنشئة، وتسمح للأفراد بالمشاركة والانصهار في المنتظم:

ـ الثقافة المعرفية Cognitive من خلال تنوير الأفراد وإعطاء المعلومات حول المسائل الوطنية.

ـ الثقافة العاطفية Affective من خلال المشاركة بنشاط الحزب إذ تقوي الشعور بالانتماء للوطن. وهنا تدخل لعبة الرمزية من خلال الشعارات والطقوس والأعياد والاجتماعات التي تفعّل المشاعر وتقوّي الالتزام في الداخل.

ـ الثقافة التقويمية Evaluative يحدد الحزب أهدافًا ومعايير لتقييم الحقائق السياسية والاقتصادية. وهو يقترح أيديولوجيا ومنظمات فكرية تشكّل ركنًا أساسيًا في عملية تنشئة الأفراد[٣٦].

إضافة لهذه العوامل هناك عوامل، حسب الظرف الزمني للحزب، تدفع آليات الالتزام الحزبي لحمل البندقية والمشاركة، والالتزام بالمقاومة على الصعيد الوطني (في حالات الاحتلال نرى هذا الطموح)، إن قوة المشاركة في القرارات التي يؤمّنها الحزب، تضمن مستوى التنظيم والالتزام والتضحية المطلوبة في الظروف الصعبة مثلًا في حالة الحرب.

كما يلاحظ أن الانتماءات الأولية لاتزال تفعل مفعولها، أي أنها تظل على قدر كبير من التأثير والفعالية، لتوجيه آلية الالتزام وتحديد مساره

٣٦- Gabriel A. ALMOND, Sidney VERBA, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, SAGE Publications, California, 1989.

المباشر. والخطورة في هذه الدوافع هي في حال غلبت واحدة على أخرى ورجحانها أو تعارضها، إذ يجب أن تكون على قدر كبير من التوازن والتشابه.

إن هذه الدوافع التي حركت عملية الالتزام الحزبي وشجعتها، حملت في مضمونها رومانسية الشباب وطموحاته في التغيير والثورة وبناء وطن العدالة والحرية، غير أن هذه الصورة المشرقة عجنتها التجربة وخبزتها السنون، وإنْ بنسبٍ مختلفة نتيجة العمر وعمق التجربة، الأمر الذي أعاد الأحلام الواسعة والتصورات الزاهية إلى واقع الحياة وظروفها، وفرض إيجاد تعليلات أخرى لتحديد عوامل استمرار الالتزام الحزبي ومبرراته. من هنا تتعدد الرؤى وتتنوع المبررات.

المبررات الأولى للالتزام الحزبي هي عندما تستقر الذات الحزبية للشخص، بعد أن يتعمق في التجارب التي يمر بها ويجذّرها وينقلها من السطح العاطفي إلى عمق الوعي العقلاني. يستمر الالتزام الحزبي في حال عدم وجود أي حزب آخر يحمل برنامجًا أفضل لحل هذه المشاكل، أي بمعنى آخر، إن عدم وجود أداة أخرى للتغيير تُبقي الالتزام مستمرًا في ذاك الحزب.

فالحزب إذًا، هو الإطار الأبرز للمشاركة في القضايا العامة بمختلف جوانبها، لعجز المواجهة الفردية عن التصدي من جهة، وأداة رئيسة يطمح إليها المحازب من جهة أخرى لتحقيق تطلعاته. إن استعراض هذه العوامل التي تغذّي استمرارية الالتزام الحزبي وتدعمه، تكاد تكون إلى حد كبير صدى لعوامل الالتزام ودوافعه الأولى، لأن التجربة لم تتلف البذور الأولى لعمليات الالتزام أو تفقدها حيويتها، بل يبدو أن التجربة وعلى رغم المعاناة والتراجعات عمّقت الوعي وبلورته.

ما هي أهمية الدوافع الداعمة لاستمرارية الالتزام الحزبي؟ لماذا هناك

حالة تراجع في الالتزام الحزبي؟ تتعدد أسباب التراجع في عملية الالتزام الحزبي، والسؤال الأساسي هنا: ما هو مدى قدرة الحزب على تجسيد تطلعات الملتزمين؟

هناك حالة يكون فيها الحزب يعاني من حالة نزيف من داخله يخسر فيها الكثير من الملتزمين. يعود سبب النزيف إلى ترهّل البنية الحزبية وعجزها عن الإحاطة بالمحازبين، وإضافة إلى ذلك، إن عدم السماح بالنقاش الداخلي يعكس غياب التفاعل الداخلي في الحزب. وتتجلى مظاهر التراجع في الالتزام إلى انخفاض عدد المحازبين والنشاطات الحزبية. ولكن هناك عوامل أخرى متنوعة تحيط بالالتزام السياسي وتؤثّر عليه:

إن العوامل النفسية تؤثّر فعليًا على الالتزام، كالإحساس بالإحباط وبأن لا جدوى من النضال، وعدم فهم طبيعة وضعهم، وحقيقة دورهم، وعدم إدراكهم لكامل القوى أو المشاكل التي يواجهونها. فكل فرد يسعى للالتزام داخل حزب يحقق له أهدافه، ولكن إن عدم وجود هدف واضح وطريقة عمل واضحة من أجل الوصول إليه سيخلق حالة اجتماعية محبطة وضعف في القناعة، وخاصة عند فشل محاولات الوصول. يقول الفيلسوف اليوناني هيراكليس: "من المرهق والمؤلم أن تخدم أسيادًا لا يتبدلون..."

إن العامل الاقتصادي مهم أيضًا، فالكساد الاقتصادي يؤثّر على عدد المحازبين داخل الحزب، ومن البديهي أن الفرد في هذه حالة لن يعد يهتم بالحزب، وخاصة إذا كانت أهداف الحزب لا تعير اهتمامًا إلى هذه المشكلة. فالأوضاع الاقتصادية الرديئة زادت على قدر كبير من الصعوبة في الالتزام أو عملية استمرار الالتزام وضعفت، وإن إرادة الملتزمين لم تعد ذات فعالية. نظريًا، إن عملية الالتزام في أشكالها كافة يجب أن لا ترتبط بالمصالح أو الأهداف المادية ولكن واقعيًا، أهذا الذي يحدث؟

إن السياسة الداخلية للحزب من ناحية الأخطاء التي يرتكبها القياديون

خلال مراحل مفصلية، وغياب المصارحة داخل الحزب وقصور القيادة، كما أن وجود أزمة في القيادة وغياب المناقبية والازدواجية بين الممارسة والخطاب وسيطرة الهوس الشخصي تؤدي كلها إلى ضعف الأحزاب. هناك من اكتشف من خلال التجربة هيمنة نوع من الأفكار المجردة، وعدد من الإسقاطات غير قادرة على الفهم الصحيح للواقع الحالي، وتكون الخطابات والمناقشات حينها تشبه الأسلوب السفسطائي اليوناني، والسفسطائية كلمة يونانية يفسّرها القاموس بأنها استدلال باطل يُقصد به تمويه الحقائق.

فكانت الأفكار نوعًا من الإسقاطات النظرية إلى جانب غياب الممارسة الديمقراطية وغياب المعارضة داخل الحزب – بسبب اعتراضها لمبدأ الانضباط الحزبي ويعدّها القياديون تشكّل خطورة على وحدة الحزب وتماسكه أو يستعملونها كحجةٍ – مع العلم أن المعارضة داخل الحزب هي إحدى مظاهر الالتزام، لأنها تفعّل المشاركة داخله، وبالتالي تعزز الالتزام. كثيرون، كثيرون يعرفون الحق، لكنهم يقفلون عليه في صدورهم، فإذًا صدورهم توابيت الحق ومقابره، بدلًا من أن تكون هياكل له وقبابًا. كثيرون، كثيرون يدركون الخطأ، لكنهم يواظبون عليه، يدأبون فيه ويتنكرون لفضيلة الرجوع عنه[٣٧].

فعدم المشاركة داخل الحزب تؤدي إلى نزيف تنظيمي من داخله إلى تراجع عملية الانخراط فيه. والعامل الأخير هو النظام السياسي الذي في حال سيطرت عقيدة واحدة على السلطة، سينعكس سلبًا على الالتزام ليصبح إلزامًا. فالنظام السياسي إذا تمت المحافظة على ديموقراطيته وتعددية أحزابه، سيساعد ذلك على الحفاظ على استمرارية الالتزام، أما

٣٧- إدمون رزق، أراء ودماء، دار الطباعة اللبنانية، من دون تاريخ، ص. ٦٠.

إذا تحوّل إلى نظام شمولي فيكون الالتزام الحزبي في نهايته وبداية عصر الإلزام السياسي.

إذًا، هذه هي مبررات الاستمرار أو التراجع في الالتزام السياسي، ويبقى سؤالنا، إذا كان الالتزام السياسي أو الحزبي هو من أجل قضية معيّنة وللمصلحة العامة. من هو هذا الملتزم؟ وكيف نفرّق بينه وبين المواطن أو المنتسب العادي؟

ثالثًا: الفرق بين المناضل والمنتسب

بادئ ذي بدء، إن الذهاب إلى التصويت عند الدخول في حزب سياسي أو التنشيط على سبيل المثال خلافًا للاعتقاد السائد، كما الامتناع عن التصويت أو التصويت الأبيض يُعد التزامًا من خلال هذه الإيماءة، يتعلق الأمر بإضفاء صبغة الفوضى وإظهارها أمام رقعة الشطرنج من المرشحين الذين لا يناسبون. ويمثّل الامتناع أيضًا عن حريته في المواطنة، التي يمارسها عندما يقوم بهذه البادرة السياسية القوية للمشاركة في السياسة، إذ من الممكن المشاركة في اجتماعات الحزب التي تهمه لمناقشة توجهاتها، أو الاستراتيجية الانتخابية التي سيتم تبنّيها في الانتخابات المحلية أو المناقشات الوطنية الرئيسة في الوقت الراهن. يمكن أن يتيح له ذلك الإعلان عن مواقع الحزب من خلال توزيع منشورات في الشارع، الأسواق، أو عن طريق بيع صحيفة أو المشاركة في مزيد من الأنشطة خلال الحملات الانتخابية مثل صور الملصقات أو منظمات الاجتماع. إن المناضل هو عضو نشط، أي أنه يوافق على القيام بالعمل الميداني طواعية والمشاركة في حياة الحزب[٣٨].

من هنا، استعملت صفة مناضل في البداية في الأحاديث الدينية: الكنيسة المناضلة تحضر الكنيسة المتألمة والكنيسة المنتصرة. تنحدر

٣٨- http://www.sciencespo-toulouse.fr/medias/fichier/dispo-lengagement_1427786283728-pdf?INLINE=FALSE

الكلمة من فعل عسكري. أخذت الصفة طابعًا علمانيًا في القرن التاسع عشر وأصبحت تعني رجلًا فعالًا ناشطًا في سبيل قناعاته، وقد ظهرت الكلمة من قبل عامية باريس سنة ١٨٤٨، لتعني القياديين السياسيين والنقابيين للحركة العمالية. أدى تطور الكلمة اللغوي إلى توسيع مضمونها فانفصلت عن إطار الحركة العمالية لترتبط بكل من يخدم تنظيمًا سياسيًا أو نقابيًا، لكن العمال ظلوا يستعملون الكلمة بطابعها المميز. ثم أخذت الأحزاب المحافظة وأحزاب الوسط تستعمل الكلمة للحديث عن النشطاء المتطوعين من دون مقابل، بينما أصبحت الأحزاب و النقابات تسمي المداومين فيها مناضلين. لعل استعمال الكلمة ضمن هذا الإطار، هو للتأكيد بأن الذين يتركون حقل الإنتاج والعمل، ليكرّسوا أنفسهم كليًا للحركة العمالية مرتبطين بها عضويًا كالحزب.

يعني المناضل السياسي الانخراط في مؤسسة حزبية للترويج والدفاع عن أيديولوجية أو قضية أو سياسة أو أفكار، إلخ... إن النضال في السياسة يضعنا أمام أشخاص آخرين ليس لديهم نفس الفكرة عن تنظيم المجتمع، ولا ذات وجهات النظر، وفي أغلب الأحيان لا يمتلكون ذات اهتماماتنا. المناضل السياسي هو شخص: لديه قناعات عميقة، على استعداد لإشهار هذه المعتقدات علنًا، يتحرك بروحٍ تدفعه إلى تجنيد أشخاص آخرين لكسب أكبر عدد ممكن من الناس من أجل قضية حزبه، يشارك رسميًا ويساهم فيه من خلال إعطاء وقته، أفكاره، أمواله، الأصول المادية له، وما إلى ذلك، ويشارك في التفكير، صنع القرار، وتنفيذه داخل الحزب[٣٩].

إذًا، المناضل هومنتسب ناشط يعمل بثباتٍ في سبيل الحزب يمكن تحديد المناضل بأربع صفات:

- النضال من أجل قضية.

٣٩- Sans Auteur, “Les Jeunes et l’Engagement en Politique”, in Friedrich Ebert Stiftung, Yaoundé, 2014, p. 22.

• الثبات: العمل بشكلٍ مؤقت ومتقطع لا يستوفي الشرط، فالنضال يعني الاستمرارية.

• المبدأ الجماعي وليس لغايةٍ فردية.

• الصفة المجانية: هذه الصفة واضحة للمتطوعين وغامضة بالنسبة للمداومين.

إذًا، النضال لا يعني إشهار الهوية الحزبية بلا امتلاك الوعي والمعرفة العلمية الدقيقة بمشاكل المجتمع، والقضية المصيرية، والبرنامج العام الذي يحقق الخلاص. بهذا المعنى لا يعني الالتزام حمل البطاقة، بل إنه يعني امتلاك الوعي للخط والبرنامج. إن النضال، لا يعني حضور الاجتماعات الحزبية فقط، إن الاجتماع الحزبي أساسي كشكلٍ للانتظام، لكن ليس كافيًا لتأكيد الالتزام[٤٠]. أن تشارك في الاجتماع بفعالياتٍ، أي أن تساهم في رسم الخطط النضالية والتنظيمية، أن تحمل الاقتراحات، أن تتابع الأفكار الجديدة وتشارك في مناقشتها، أن تمارس النقد والنقد الذاتي بروحٍ ثورية جريئة، أن تطرح الاقتراحات لتطوير البنية الحزبية ونشر عقيدة الحزب والمشاركة في العمل على تطوير إمكانات الحزب (ماليًا، ...)، ذلك كله يشكّل مضمون الالتزام الحزبي، وإن أفعال الإنسان كما يقول الفيلسوف الألماني كانط تؤلف سلسلة متصلة من الحلقات بعضها مرتبط ببعضٍ ارتباطًا حتميًا.

لذلك هناك فرق كبير بين من يحضر الاجتماع ومن يشارك فيه. ويجب تجسيد الالتزام الحزبي بتحويله إلى عمل حزبي يومي. إن المناضل السياسي يعيش في كل لحظة، قضية التغيير، وهاجس العمل لنشر البرنامج والخط السياسي. فالمناضل الملتزم، هو من يلتصق بالجماهير في كل أماكن وجودها، لكسب أنصار جدد والمناضل يعمل دائمًا من أجل

٤٠- Antoine MESSARA, Parties et Forces Politiques au Liban Renouveau et Engagement, Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente, 1998, pp .221-22.

المصلحة العامة. هذا ما دفع Duverger إلى القول إن الصورة تبدو وكأن المناضلين يقودون المنتسبين، وهؤلاء يقودون المناصرين والمناصرون يقودون الناخبين[٤١].

إن الالتزام هو الثابت في كل علاقة، في كل نشاط، بمرونةٍ ودراية، بالفاعلية اللازمة والاستعداد النضالي لتقديم كل التضحيات في سبيل الوطن والمجتمع. فالمناضلون ينفّذون سياسة الحزب، ويدرك القياديون أن التنفيذ لا يتم من دونهم[٤٢]. فالمناضلون في الأحزاب الجماهيرية هم فئة خاصة من المنتسبين، ويشكّلون النواة الأساسية في كل وحدات القاعدة الحزبية. نجد هؤلاء في الخلايا والفروع ونتعرف إليهم من خلال نشاطهم الكبير في المجالات كافة: اجتماعات، نشر شعارات وتعليمات الحزب، الدعاية، النقاش والحملات الانتخابية.

فمشاركة المناضل فعلية وإيجابية (Active)، أما مشاركة المنتسب فهي سلبية (Passive)، إنه اسم على لائحة المحازبين واشتراك في صندوق الحزب. في الأحزاب الأميركية، النضال يشبه عمل الهواة السياسيين ويمكن أن يتحول لعملٍ فجائي ظرفي خاصة في وقت الانتخابات الرئاسية. تتراوح نسبة المناضلين إلى المنتسبين في الأحزاب الجماهيرية بين ٢٥ و٣٠ ٪. ويُعد الحزب الذي يؤمّن هذه النسبة من الأحزاب الناشطة.

الخاتمة

إن الالتزام السياسي مهم جدًا ومن الأفضل على الأفراد جميعها الانخراط في الحياة السياسية على عدمه، لأنه تقع عليهم مسؤولية نقل قيم الالتزام من جيل إلى آخر. فالالتزام السياسي ليس مجرد مشاركة في العملية الانتخابية، إنها أكثر من ذلك بكثيرٍ، وتنطوي على تأدية دور نشيط في ما يحدث من

41- SEILER Daniel-Louis, «Maurice Duverger et les partis politiques», in Revue Internationale de Politique Comparée, 2010/1 (Vol. 17), p. 55-65.

٤٢- Philipe BRAUD, Sociologie Politique, op.cit, pp 558_559.

حولنا. كما إن المشاركة السياسية أو منح الأفراد الأدوات اللازمة ليكون لهم صوت مدني وسياسي، تعني أن يصبحوا وكلاء تغيير في المجتمع، ونؤكد هنا أن مجتمع القبيلة لا يبني وطنًا.

لقد برهنا خلال البحث أهمية الالتزام السياسي على ضوء النظريات المتاحة، واستخلصنا عدد من النقاط المشتركة، بحسب قراءة أخيرة لأهم مرتكزات الالتزام السياسي:

- انتماء إرادي أو الإرادة الحرة.
- تبنّي لموقفٍ معيّن أو عقيدة سياسية.
- اشتراط الاستمرارية.
- التعبير عنه بالعمل والمشاركة.
- مجابهة الموت أي الإيمان والاقتناع به.

إن الالتزام السياسي له قوة، بخاصةٍ داخل الأحزاب السياسية، وقدرة تغييرية مجتمعية. والمناضلون هم الأكثر التزامًا. كما لا توجد أوقات جيدة للانخراط في السياسة. في الواقع، كل مواطن حر في الانخراط. قد يكون الدخول إلى حزب سياسي أو الذهاب للتصويت، وأفضل وقت للمشاركة هو بالتأكيد عندما تكون شابًا، لأن الشباب عادة ما ينشّطون السياسة، ويجرؤون على تقديم أفكار مبتكرة، تجعلها تتلاءم مع عالم القرن الحادي والعشرين، ليتحقق القول "إن الحرية السياسية هي أم الحريات، إذا سقطت تهاوت معها الحريات الأخرى التي يحددها علم النفس: حرية الإرادة، الحرية النفسية، الحرية الطبيعية، الحرية الأخلاقية وتنتهي الحرية المدنية في قبضة الحاكم المستبد"[٤٣].

نستنتج أنه من دون وجود لعنصر الشباب في المجتمع لن نرى أي التزامات،

٤٣- جوزف الهاشم، لا تنكسوا الأعلام، الجمهورية ١١ تشرين الأول ٢٠١٩. للتوسع في الحقوق والحريات في الدستور اللبناني الراهن، راجع، د.محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الخامسة ٢٠١٨، ص ٦٣٥.

لأنه عنصر مهم، كونه ميدان خصب لنشوء الالتزامات وتفاعلها وخاصة الالتزامات الحزبية، أيضًا من دونه لن نرى أي التزامات، وبالتالي لن يتقدم المجتمع إلى الأمام ونحو الأفضل، لأن الرجوع إلى الوراء في عالم يتقدم، معناه: الخروج من التاريخ، وهذا ما سيدفعنا إلى السؤال التالي: ماذا لو فقد الشباب الأمل بالتغيير أو رفضوا الالتزام من جديد؟، من سيحرك المجتمع نحو الأفضل؟ أو بالأحرى هل سيصمد المجتمع في هذه الحالة ؟ في ظل ما قد تؤول إليه البلاد من فاجعات على الأصعدة كافة، والتي قد تكون نتيجة حتمية للمذهبية المحمومة التي قد تُطيح الشأن العام، وتشوّه الممارسة السياسية في سلوك صعب يوتّره العامل المذهبي في الداخل، والذي قد يجنح من الداخل إلى الخارج، إذ يأتي الالتزام والإلزام للوطن في الداخل إن صح التعبير تفاديًا للصراع الطائفي الذي يحتّم الاستنجاد بالأجنبي والولاء له. "إن تدخّل الدولة يستطيع أن يشكّل، في نهاية المطاف، ليس تهديدًا للحرية، ولكن الضمانة الحقيقية لحرية الضعفاء"[٤٤]. إن دولة القانون والمؤسسات هي دولة القواعد لا دولة الأشخاص، وهي التي تبيّن كيفية الوصول إلى السلطة وصلاحيات الأشخاص الذين يمارسونها، وتجعلهم مسؤولين عن أفعالهم أمام المواطنين. فالهدف النهائي لهذا النسق من التدابير، كما ودور الالتزام السياسي الحقيقي والجدي في الأحزاب التي تضطلع بدور المراقب الفعلي لإنجاح الديمقراطية، هو منع السلطة السياسية من الاستحواذ على القوة الزائدة عن الحد، للحفاظ على حريات المواطنين. انطلاقًا من ذلك نتساءل أين لبنان من دولة القانون والمؤسسات؟

٤٤- V. Giscard D'Esteing, Democratie Francaise, ed. Fayard, Paris 1976, p.45.

المراجع

اللغة العربية

• الأمين عدنان، ثقافة القانون في الجامعات العربية، إضافات / العددان ٣٦–٣٧، خريف ٢٠١٦ – شتاء ٢٠١٧.

• محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الخامسة، ٢٠١٨.

• رزق أدمون، أراء ودماء، دار الطباعة اللبنانية. من دون تاريخ.

• مسرة أنطوان، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٩٦.

• مغيزل جوزيف، النظام السياسي في الأحزاب السياسية في العلمانية والطائفية، الجزء الأول، مؤسسة لور وجوزيف مغيزل، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧.

• دون كاتب، الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، ٢٠١١.

• هارولد لاسكي، الحرية في الدولة الحديثة، ترجمة أحمد رضوان عز الدين، دار الطليعة بيروت ١٩٦٦.

• جنبلاط كمال، نحو صيغة جديدة للديمقراطية الاجتماعية والإنسانية ١٩٤٥، الدار التقدمية، ٢٠٠٤.

• جوزف سعاد، مسؤولية المواطنية والأطفال: معضلات مأزق المسؤولية العلائقية الأبوية في لبنان و بناء المواطنية في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية الأميركية ١٩٩٩.

اللغة الاجنبية

• Gabriel A. ALMOND, Sidney VERBA, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, SAGE Publications, California, 1989.

• BOUTHOUL Gaston, La Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, 1967

• BRAUD Philipe, SociologiePolitique, Edition Lextenso, Paris,2008.

• CHAMPAGNE Lynda, Jean François MARÇAL, «Réflexions Idéologiques sur l'Engagement Citoyen», AQOCI, 2011

• COQ Guy,: Mounier L'Engagement Politique, Michalon, Paris,2008.

• CORNATON Michel, Groupes et Société, EditionPrivat, Toulouse, 1969.

• V. Giscard D'Esteing, Democratie Francaise, ed. Fayard, Paris 1976

• EHRLICH Thomas, Civic Responsibility and Higher Education,Oryx Press, ERIC Document Reproduction Service No. ED439659, Phoenix, 2000

• LANCELOT Alain, MEYNAUD Jean, La Participation des Français à la Politique, Presse Universitaire de France, Paris1965

• MESSARA Antoine, Parties et Forces Politiques au Liban Renouveau et Engagement, Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente, Beirut, 1998.

• Jan W. van Deth, Studying Political Participation: Towards A Theory Of Everything?, ECPR Joint Sessions: Institute of Political Studies, Grenoble, Colchester, April 2001

• Sans Auteur, "Les Jeunes et l'Engagementen Politique,"in Friedrich Ebert Stiftung, Yaoundé, 2014

• SEILER Daniel-Louis, «Maurice Duverger et les partis politiques»,in Revue Internationale de Politique Comparée, 2010/1 (Vol. 17)

• Sidney VERBA, Kay Lehman SCHLOZMAN, Henry E. BRADY, Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics, Harvard University Press, Cambridge, 1995.

المواقع الإلكترونية:

• http://www.sciencespo-toulouse.fr/medias/fichier/dispo-lengagement_1427786283728-pdf?INLINE=FALSE

الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيير في الأولويات؟

أ.د أمين لبوس *

المقدّمة

"لن تصبح أوروبا دولة موحدة، لكنها ستكون منظمة ذات أجهزة تشريعية متكاملة تستطيع من خلالها الدول الأعضاء اعتماد سياسة دفاعية وخارجية مشتركة"[1] بحسب تأكيد خافيير سولانا، المنسق السابق للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

يؤدي الاتحاد الأوروبي دورًا رئيسًا على الساحة الدولية، وله مسؤوليات ومصالح أمنية واقتصادية على الصعيدَين الإقليمي والعالمي. من خلال سياسته الخارجية المشتركة، يحاول الاتحاد الأوروبي أن يتكلم بصوتٍ واحد في المسائل الدولية التي تمس مصالحه. فمنذ اتفاقية روما في العام ١٩٥٧، تسعى الدول الأوروبية لوضع سياسة أورو – متوسطية، قائمة على المصالح

*أستاذ في الحقوق في الجامعة اللبنانية

١- أنورمحمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذج https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60456

المشتركة ما بين الدول الغربية بمرحلةٍ أولى ومن ثم بين ضفتَي المتوسط، خصوصًا في مجالات الأمن والتعاون ونشر قيم دولة القانون.

إن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فهو يؤدي دور الوسيط لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، واعتراف الدول الأعضاء بضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في وقت كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تُعد منظمة إرهابية بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، كذلك يعمل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب البحر المتوسط وشرقه، على تحقيق الرخاء الاقتصادي والحوكمة الرشيدة، وينشط اليوم على دعم الحلول السلمية بين دول الخليج، وفي سوريا، العراق وليبيا.

ولكن وعلى الرغم من مبادراته المتعددة، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من تحقيق تقدّم كبير نحو تطبيق أهداف سياسته الخارجية في المنطقة. فالفقر والبطالة لا يزالان منتشران في معظم الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط، والعبور إلى دولة القانون وإجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة لا يزالان بطيئين، كما أن النزاعات والحروب المختلفة التي تهدد الشرق الأوسط لا تزال قائمة.

إن هيكلية الاتحاد الأوروبي لا تساعد على أخذ القرارات بشكلٍ سريع، لأن لكل دولة مكونة للاتحاد الأوروبي سياسة ومصالح مختلفة عن بعضها البعض. فالقرارات التي تصدر، والمواقف التي تتخذ ضمن الاتحاد الأوروبي، تكون في معظم الأحيان ترجمة لمصالح الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، فتعمل على تطبيق سياستها لا سياسة الاتحاد الموحدة. كما إن النظام الداخلي للاتحاد الأوروبي يعطي الدول حق الفيتو عندما تتعلق القرارات بالسيادة، وذلك يعطّل تشكيل أي استراتيجية موحدة.

مع بداية الثورات العربية، تراجع تأثير السياسات الأوروبية ونفوذ الاتحاد على دول الجوار. كان حضور الاتحاد ضعيفًا، ودعمه للتغيير كان أقل من المتوقع، ما أدى إلى استمرار الانتقادات الموجهة للسياسات الأوروبية من

قوى المجتمع المدني في المنطقة[٢]. الاتحاد الأوروبي أُجبر على التعامل مع المتغيرات كضرورةٍ للحفاظ على مصالحه، لا كفرصةٍ يمكن استثمارها.

هل اهتمامات الاتحاد الأوروبي اليوم أصبحت اقتصادية وأمنية أكثر من كونها سياسية؟ وهل الاتجاه المستقبلي يتحوّل نحو الاقتصاد ويبتعد عن السياسة؟

إن الاجابة على هذه التساؤلات تأتي من خلال دراسة علاقات الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية والأمنية مع بعض دول الجوار غير المستقرة، والقضايا المهددة لأمن الاتحاد واستقراره مثل الإرهاب، الحروب، الصراعات والأزمات في دول الجوار (ليبيا، سوريا ولبنان) والملفات التي تمس اقتصاده (أزمة الخليج والعلاقات مع تركيا).

السياسات الأوروبية: التغيير في الأولويات لمواجهة المخاطر الأمنية

قام الاتحاد الأوروبي منذ نشأته على دعم التنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة، ولكن اندلا ع الثورات العربية وانتشار الإرهاب دفع الاتحاد لتغيير أولوياته من إنمائية إلى أمنية.

١- أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

تم اعتماد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي على ضوء معاهدة ماستريخت[٣] (١٩٩٢)، والتي تم تعزيزها من خلال المعاهدات اللاحقة، كمعاهدة أمستردام[٤] (١٩٩٩)، ومعاهدة نيس[٥] (٢٠٠٣)،

٢- Richard Youngs, Europe in the New Middle East: Opportunity or Exclusion? Oxford University Press. 2014.

٣- تهدف معاهدة ماستريخت إلى تعزيز الشرعية الديموقراطية للمؤسسات الأوروبية وتحسين فعاليتها، وتأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي، ووضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وتطوير البعد الاجتماعي للجماعة الأوروبية.

٤- أدخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة ماستريخت. معاهدة أمستردام تُعنى بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد والمزيد من الديموقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، أيضًا تشكيل عنوان جديد عن العمالة، تحقيق الحريات الاجتماعية، الاهتمام بأمور الأمن والعدالة، ونقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتحقيق الإصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسّعها.

٥- رسخت معاهدة نيس قيم حماية حقوق الإنسان عبر خلق آليات تنبيه ومحاسبة دول الاتحاد لدى خرقها لمبدأ من مبادئ الحريات العامة، وروابط تقوية العلاقات الداخلية لبلدان المكونة للاتحاد عبر تقوية التعاون وعدم اشتراط الأغلبية لتحقيق هذا الهدف من جهة، وعبر إلغاء حق النقض الفيتو الذي جاءت به اتفاقية أمستردام.

ومعاهدة لشبونة[٦] (٢٠٠٩). تعمل السياسة الأوروبية على الحفاظ على قيم الاتحاد الأوروبي، ومصالحه الأساسية، الأمنية، استقلاله، نزاهته، وعلى نشر الديموقراطية وتعزيزها وسيادة القانون، كذلك على احترام تطبيق حقوق الإنسان ومبادىء القانون الدولي. كما يساهم في الحفاظ على السلام، ومنع النزاعات، وتعزيز الأمن الدولي وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية[٧].

قام الاتحاد الأوروبي وفي محاولة لدعم التنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة، بتعزيز علاقاته مع معظم الدول الشرق أوسطية، فقدّم لدول المنطقة امتيازات تجارية[٨] ومساعدات تنموية في شتى المجالات. فمن خلال عملية برشلونة[٩] الهادفة إلى توحيد صوت الاتحاد الأوروبي دوليًا تعززت سياسته الخارجية، وحاليًا ومن خلال "الاتحاد من أجل المتوسط"، حاولت الدول الأعضاء تشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة وبين بعضها البعض. فعملية برشلونة قد وضعت أسسًا لعلاقاتٍ إقليمية جديدة، وكانت نقطة تحوّل في العلاقات الأوروبية المتوسطية. كان من أهداف هذه العملية أولًا، خلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني (السلة السياسية). ثانيًا، بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية، وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارية حرة بحلول ٢٠١٠ (السلة الاقتصادية). ثالثًا، تشجيع الحوار بين الثقافات والتبادل بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية، اجتماعية وبشرية (السلة الثقافية).

حاول الاتحاد الأوروبي مع إطلاقه للاستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد في العام ٢٠١٦، منع تحوّل الكثير من الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق

٦- نصت معاهدة لشبونة على إعطاء حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء، وضع سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالانحباس الحراري، إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما عليه الآن وترأس دولة أوروبية الاتحاد مدة سنتين ونصف السنة، عوض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر نصف عام.

٧- ما هي طبيعة السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي؟ https://perma.cc/J2TZ-VHKF

٨- الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، ماذا يحمل المستقبل؟ ٣-١-٢٠١٢ كلارا مارينا أونيل http://www.siyassa.org.eg

٩- بدأت في العام ١٩٩٥ من خلال مؤتمر برشلونة الأورو - متوسطي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا. كما اقترح فيه العديد من السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديموقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. وضعت تلك الشراكة الأسس لما بات يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط وبناء مؤسساته من دون أن يحل محل الشراكة الأورو - متوسطية.وتضم هذه الشراكة اليوم ٤٤ عضوًا: ٢٧ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و١٦ دولة في الشراكة هي (ألبانيا، المغرب، البوسنة والهرسك، تركيا، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، تونس، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، ليبيا، سوريا والجزائر، فضلًا عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

الأوسط إلى حروب جديدة، وكوارث إنسانية وأزمات جديدة للاجئين، والحفاظ على التواصل مع دول الجوار الذي ساعدها على مواجهة الأزمات. فقام الاتحاد مثلًا بتدريب خفر السواحل الليبي، وتمويل البرامج الداعمة للاجئين السوريين، والمجتمعات المضيفة لهم. كذلك، دعَم الاتحاد المنظمات الإقليمية، والتعاون المتعدد الأطراف وبخاصةٍ من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، في مجالات مثل "أمن الحدود، حركة المرور، مكافحة الإرهاب، المنظمات غير الحكومية، الأمن الغذائي، المياه، الطاقة، المناخ، البنية التحتية وإدارة الكوارث". أما في تركيا، فطوّر الاتحاد التعاون القطاعي في محاولة للحفاظ على الديموقراطية التركية. وفي الخليج، واصل الاتحاد التعاون مع مجلس التعاون الخليجي ودول الخليج بشكلٍ منفصل.

إن اعتماد الاتحاد الأوروبي "للمرونة" كقاعدةٍ لهذه الاستراتيجية، مكّنه من خلق مفهوم يُرسي توازنًا بين أجندة الاتحاد الأوروبي والواقع في دول الجوار، مواجهة التغيير، تسهيل التواصل بين الدول فيما بينها والعمل سويًا[١٠].

١- الثورات العربية: تحديات جديدة لسياسات الاتحاد الأوروبي

إن اندلاع الثورات العربية ونتائجها أدت إلى مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط، إذ مثّلت اختبارًا للاتحاد الأوروبي وتحديًا له، من حيث قدرته على التعامل مع الأزمات الدولية والتحديات الخارجية.

إن الاتحاد الأوروبي فوجئ بالثورات، وجاءت ردة فعله على عدة مراحل، على الرغم من وجود برنامج للاتحاد يركّز على التحولات الجارية في المنطقة. ففي ٢١ شباط ٢٠١١، أصدر المجلس الأوروبي بيانًا داعمًا للثورات العربية الجارية، ولكنه في نفس الوقت ركّز على مكافحة الهجرة غير الشرعية. كذلك أصدر الاتحاد الأوروبي بيانين، أحدهما يتعلق مباشرة بالمنطقة، والآخر أكثر شمولية حول سياسة الجوار الأوروبية. هذان البيانان لديهم أهمية وبخاصةٍ، لأنهما ينظّمان العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر

١٠- ناتالي تونتشي، "الأجندة الجديدة للاتحاد الأوروبي حول المرونة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا" النهار ٣-١١-٢٠١٧ https://perma.cc/N368-6CH3

المتوسط، ويحددان مستقبل الاتجاهات الرئيسة للاستراتيجية الأوروبية في ما يتعلق بالحوض. هاتان الوثيقتان الرسميتان هما الوحيدتان اللتان تستهدفان الأحداث الدائرة على وجه التحديد في العالم العربي.

هذه الأزمات الناتجة عن الثورات العربية كشفت الاختلالات الجوهرية التي تعانيها سياسته الخارجية، والتي دفعت الاتحاد إلى مراجعة أولوياته وسياساته تجاه دول جنوب المتوسط، فكان التعامل مع الثورات العربية بطيء جدًا، بسبب الانقسام الداخلي الحاد في المواقف بين دول الاتحاد حول كيفية مواجهة هذه الأحداث.

ففي ظل هذه الانقسامات الداخلية والصراعات المؤسساتية، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من طرح خريطة طريق عملية للتعامل مع الثورات العربية، فأصبح دوره قائمًا على مراقبة الأوضاع، ودعم المواقف الأميركية في بعض الدول.

إن أولوية الاتحاد خلال هذه الثورات كان الاستمرار في تعاونه الأمني مع دول الجوار، لمواجهة الكثير من التهديدات الآتية منها، والمهددة لأمنه كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، وتأمين إمدادات الطاقة. مع العلم، تعارُض هذا التعاون في كثير من الأحيان مع سياسة الاتحاد الأوروبي للترويج للديموقراطية، فمقابل التعاون الأمني، كان الاتحاد الأوروبي يتغاضى عن بعض الممارسات غير الديموقراطية لهذه الدول[١١].

كذلك، ما زال الاتحاد يعتمد على الكثير من الآليات التي استعملها قبل العام ٢٠١١ للترويج للديموقراطية، وفي مقدمتها المشروطية والتمايز. فالمشروطية تتعلق بالمساعدات الأوروبية لدول الجوار والفرص للمشاركة في مشاريع مشتركة، أو الوصول إلى السوق الموحدة. يمكننا تلخيص المبدأ كالآتي: كلما أجرت بلدان الجوار الأوروبية إصلاحات مؤسساتية، اقتصادية أو سياسية، قدّم الاتحاد الأوروبي دعمًا أكبر (مالي، تقني، اقتصادي). أما

١١- هايدي كارس، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات، السياسة الدولية، http://www.siyassa.org.eg/News/7608.aspx

التمايز، فهو يسمح لكل بلد "جار" للاتحاد الأوروبي بتحديد درجة التعاون، التي يرغب فيها مع الاتحاد.

التغيير الذي حدث بين طرفَي المتوسط هو دعم الاتحاد للمجتمع المدني، وذلك باستحداث آليتَين جديدتَين، هما "الجوار للمجتمع المدني"، و"المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية" مع استمرار الحسابات الأمنية والاستراتيجية، كمحددٍ لسياسة الاتحاد الأوروبي المروجة للديموقراطية.

٢- الاتحاد الأوروبي والحرب على الإرهاب

يعتمد أمن الاتحاد الأوروبي بشكلٍ مباشر على أمن جواره واستقراره، لذلك فإن من أولوياته تعزيز العمل والتعاون في مكافحة الإرهاب مع دول الجوار والشريكة، وتعزيز الأمن على الحدود الذي يعد خط الدفاع الأول لمنع حركة الإرهابيين وعرقلتها في الحد الأدنى. لقد طوّر الاتحاد شبكة من خبراء في مكافحة الإرهاب، تم نشرهم في دول جنوب المتوسط، كما أقام سلسلة من حوارات حول اتباع أفضل الاستراتيجيات، واستعمال الوسائل المناسبة في مكافحة الإرهاب مع الدول الشريكة، كما يتم تبادل المعلومات حول شبكات الإرهابيين. يعتبر الاتحاد الأوروبي أن أفضل طريقة لمعالجة التطرف الديني، والتصدي للأعمال الإرهابية بفعاليةٍ، هي التعاون بطريقةٍ شاملة ومتضافرة مع دول حوض المتوسط.

اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامجًا بقيمة ١٧,٥ مليون يورو، للتصدي للتهديد الإرهابي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سيعالج هذا البرنامج الذي يمتد لثلاث سنوات، العوامل المحركة للإرهاب في المنطقة، والتهديدات التي يشكلها، وذلك من أجل تحسين الأمن الإنساني، تعزيز استقرار الدول وتدعيم المجتمعات، لأن الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديدًا كبيرًا لدول الشرق الأوسط ومجتمعاته وشمال أفريقيا. سيتضمن البرنامج مكونًا أوليًا سيساهم في تعزيز قدرات الجهات الحكومية الفاعلة، التي تؤدي دورًا أساسيًا في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. سيركز الجزء الثاني

من البرنامج على الشراكات بين السلطات العامة والشباب والمجتمعات المحلية، لمعالجة أسباب التطرف في مجتمعات دول الجوار.

كذلك، إن مشروع "شراكة" الممول من الاتحاد الأوروبي، يضع قدرات الشرطة الأوروبية وخبرات الإنتربول في متناول الأجهزة الأمنية، في ثماني دول من الشرق الأوسط: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، دولة فلسطين وتونس. ويهدف إلى مساعدتها على تحديد الأفراد والجماعات الإرهابية واعتراضها، من خلال استخدام التكنولوجيا وبناء القدرات وإعداد عمليات مشتركة للشرطة.

ولمنع الإرهابيين من عبور الحدود، يربط مشروع "شراكة" الأجهزة الأمنية بشبكة I-24/7 (نظام الاتصال الدولي الآمن للشرطة التابع للإنتربول)، لا سيما في المطارات والموانئ والحدود، إذ يمكنهم تبادل المعلومات بطريقةٍ مباشرة، والوصول إلى قواعد البيانات الجنائية العالمية في الاتحاد. وبما أن الإرهاب بين المقاتلين والإرهابيين الأجانب العائدين من مناطق النزاع، يستخدمون وثائق سفر مزورة أو مسروقة، فمن الأهمية أن يتمتع حرس الحدود بالقدرة على الوصول المباشر إلى قاعدة بيانات مستندات السفر المسروقة، أو المفقودة من الإنتربول. لذلك، يتم تدريب العاملين الميدانيين على استخدام قواعد البيانات الجنائية العالمية للإنتربول في التحقيقات والعمليات الإقليمية. يحث أيضًا المشروع على تبادل المعلومات الميدانية من قبل الدول المشاركة، مما يسمح فهم كيفية عمل الشبكات الإرهابية، واكتشاف التهديدات الجديدة، وإصدار تحذيرات مبكرة في أنحاء المنطقة كافة.

كما التزم الاتحاد الأوروبي مواجهة تهديدات "داعش"، وأيضًا تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصةٍ في سوريا والعراق، فدعم التحالف الدولي محاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

٣- الاتحاد الأوروربي والصراعات العسكرية في دول الجوار

لتحقيق السلام والاستقرار في دول الجوار، يعد الاتحاد الأوروبي الانتقال السياسي الشامل في سوريا، وإنشاء حكم سياسي عادل في العراق، والاستقرار في ليبيا، من الأمور الحاسمة للسلام والاستقرار المستدامَين في المنطقة.

دعم الاتحاد الأوروبي دور الأمم المتحدة، والمساعي التي يقوم بها مبعوثا الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان دي مستورا (Staffan de Mistura)، ومن ثم جير بدرسن(Geir Pedersen). بالنسبة للاتحاد، إن محاربة "داعش" يجب أن تتم بالتوازي مع البحث عن حلول سياسية واقتصادية مستدامة، وخصوصًا في ظل قيام "داعش" بأعمالٍ وحشية ضد المواطنين في سوريا والعراق، "وهذا لا يشكل تهديدًا للشركاء في منطقة الشرق الأوسط فقط، وإنما أيضًا يشكل تهديدًا لأوروبا والأمن الدولي بشكلٍ عام"[١٢].

دول الاتحاد مقتنعة بأن استقرار القارة الأوروبية لن يتحقق طالما بقيت الحرب السورية من دون حل سياسي وأمني، ولعل قضية اللاجئين السوريين وعودة إرهابيي داعش إلى دول الاتحاد، هي من أهم القضايا التي تؤثّر بشكلٍ مباشر على أمن دول الاتحاد الأوروبي.

على المستوى السياسي، دعم الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن الدولي، مجموعة أصدقاء سوريا التي كانت تطالب برحيل الرئيس الأسد، كذلك شجع الأطراف الإقليمية، على تأدية دور بنّاء لإنهاء الحرب. أما على المستوى العسكري، فدَعم الاتحاد الأوروبي إقامة تحالف لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، لعدم امتلاك الاتحاد قدرات عسكرية تمكّنه من التدخل في سوريا (تعتمد القدرة العسكرية للاتحاد الأوروبي كليًا على فرنسا وبريطانيا).

١٢- عبدالله مصطفى، الاتحاد الأوروبي يعتمد استراتيجية دفاعية شاملة بعد استهداف مواطنيه في الداخل والخارج، الشرق الأوسط، ١٧-٣-٢٠١٥ https://perma.cc/94NX-NE79

ورغم المقاطعة السياسية والعقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد النظام السوري، بقيت بعض قنوات الاتصال غير رسمية بين الطرفَين، وقد تمثّلت بزياراتٍ لبعض السياسيين والأحزاب الأوروبية إلى دمشق، إلى جانب بعض العلاقات التجارية من قبل بعض الشركات الأوروبية[١٣]. أما على الصعيد الاستخباراتي، فاستمر التعاون مع أجهزة النظام الأمنية سواء بشكلٍ مباشر أو عن طريق أطراف ثالثة. ازداد التنسيق مع تصاعد العمليات الإرهابية في أوروبا، وأصبح التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية السورية ضرورة لمكافحة الإرهاب، والحصول على أسماء المقاتلين الأوروبيين في صفوف الجماعات الإرهابية الذين يقاتلون في سوريا ، وأي معلومات عن المجموعات الجهادية الأوروبية.

أما اليوم، فإن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والنظام السوري أصبح علنيًا، ولم يعد يقتصر على الجانب الأمني المخابراتي، بل امتد للتمهيد لإعادة العلاقات الدبلوماسية. لكن مع ذلك، يرى الاتحاد أنه من الضروري حصر تدخّله فقط في المجال الإغاثي حتى إيجاد حل سياسي، وهذا ما يكسبه شرعية في الإدارة المحلية.

أما في الموضوع الليبي فقد حاول الاتحاد الأوروربي إيجاد حل دائم وسلمي بعد انهيار نظام القذافي.

بدأت الثورة الليبية في شرق ليبيا في مدينتَي "البيضاء وبنغازي"، مطالبة بإصلاحٍ اقتصادي، ثم انتقلت إلى الدعوة لإسقاط النظام بعد استعمال العنف من قبل قوات الرئيس القذافي. وفي ١٧ آذار ٢٠١١، قرر مجلس الأمن فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا بقرارٍ أممي رقم ١٩٧٣، إذ قامت كل من القوات الأميركية والفرنسية والبريطانية بقصف قوات الرئيس القذافي. وفي

١٣- إبراهيم قيسون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا،٢٧ ك١-٢٠١٦ https://perma.cc/94NX-NE79

٢٠ تشرين الأول ٢٠١١ جرى اغتيال القذافي، وبعد ذلك بثلاثة أيام أُعلن تحرير ليبيا بالكامل.

ومنذ إسقاط نظام الرئيس القذافي، تشهد ليبيا صراعات على السلطة بين العديد من المنظمات المسلحة، وعشرات القبائل التي تعد المكون الأساسي للمجتمع الليبي، وسط انعدام تام للمحاسبة والمساءلة. كذلك تتفاقم الانقسامات السياسية والعسكرية في ليبيا، ولم تنجح المساعي لوضع المجموعات المتناحرة حول طاولة المفاوضات. ومنذ إطلاق الميسّر خليفة حفتر عملية عسكرية، في نيسان ٢٠١٩ لم ينجح مجلس الأمن الدولي في فرض وقف لإطلاق النار في البلاد التي تعاني من الفوضى، منذ سقوط نظام القذافي في العام ٢٠١١. إن القتال القائم بين الطرفَين تسبب في نزوح واسع النطاق للمدنيين، زيادة الهجرة غير الشرعية وخسائر في الأرواح، إضافة إلى أنه يهدد البنية التحتية بما في ذلك حقول النفط والمطارات المدنية.

الموقف الأوروبي واضح بالنسبة لهذه الأحداث، وهو حل الأزمة التي تشهدها ليبيا سياسيًا، من دون تدخلات خارجية، فالاتحاد يواصل دعمه الكامل لعملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة، وجهود الممثل الأممي الخاص غسان سلامة الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا.

كذلك، إن دول الاتحاد وافقت على "تعديل" العملية البحرية "صوفيا"، لمحاربة ظاهرة تهريب البشر ما بين شواطئ شمال أفريقيا وبخاصةٍ بين ليبيا وأوروبا، وملاحقة شبكات التهريب وتفكيكها[١٤] (بسبب اعتراض إيطاليا على نظام حصص استقبال اللاجئين)، لكي تركز على تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، وتدريب حرس السواحل الليبية، لضمان وضع حل دائم لمشكلة اللاجئين عبر البحر المتوسط. صوفيا ستكتفي بالمراقبة الجوية للسواحل، خصوصًا مع حدوث تراجع ملموس في أعداد اللاجئين إلى أوروبا، والتخلي عن السفن الحربية في البحر المتوسط

١٤- محمد العربي، ماذا يحضّر الاتحاد الأوروبي لمكافحة المهاجرين. قبالة السواحل الليبية؟ 2019-03-28-، https://perma.cc/AY27-KM8D

للقيام بمهام مراقبة اللاجئين.

كذلك، فإن الاتحاد الأوروبي سيدرس أيضًا كيفية المساعدة في مراقبة وقف إطلاق النار في البلاد عند دخوله حيّز التنفيذ، على أن يحل محل الهدنة الموجودة حاليًا.

الاتحاد الأوروبي: دور محدود للقضية الفلسطينية وداعم للبنان

يؤدي الاتحاد الأوروبي دورًا متقدمًا في دعم الاقتصاد اللبناني والدفع باتجاه إجراء الإصلاحات اللازمة للخروج من أزمته المالية والاقتصادية، كما يحاول أن يضطلع بدور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

١. العلاقات المتينة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان

تجمع الاتحاد الأوروبي ولبنان علاقة قديمة وقوية، قائمة على التعاون والعمل المشترك في عدة قطاعات. فقد وقّع لبنان مع المجموعة الأوروبية أول اتفاقية تعاون في العام ١٩٧٧، والتي كانت قد أعطت لبنان تسهيلات في التبادل التجاري ومساعدات في التنمية الاقتصادية. في العام ٢٠٠٢، وقّع لبنان والاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة في لوكسمبورغ، وبدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٦، وبعد استكمال إجراءات المصادقة عليها، حلّت اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي محل الاتفاق الذي عُقد بين الطرفَين في العام ١٩٧٧. جاءت هذه الاتفاقية لتعزّز العلاقات اللبنانية–الأوروبية، المصالح المشتركة وتحسين التعاون. عمليًا، سهلت هذه الاتفاقية عملية دخول المنتجات اللبنانية إلى السوق الأوروبي، مع إعفاء السلع الصناعية اللبنانية والأوروبية من الرسوم الجمركية تدريجيًا (السلع اللبنانية تُعفى مباشرة)، فشكّلت تلك الاتفاقية بالنسبة إلى لبنان، فرصة للانفتاح على الأسواق الأوروبية ووسيلة لإنجاح عملية دخوله في عالم الاقتصاد.

تتركّز اليوم، أولويات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، على دعم الاقتصاد

اللبناني عمومًا، وذلك في إطار الاستجابة السريعة للأزمة الإنسانية الناجمة عن النزوح الكبير لأكثر من مليون ونصف مليون سوري إلى لبنان. ففي حين يواجه لبنان تحديات متزايدة، لا سيما بسبب الأزمة في سوريا، عزّز الاتحاد الأوروبي دعمه للبنان، فساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، ودعْم التعليم والعمل على الحوكمة الرشيدة والتبادل التجاري. كما يعمل الاتحاد الأوروبي على تحقيق النمو وخلق فرص عمل، والترويج لصورة لبنان كمجتمعٍ تعددي وديمقراطي[١٥].

يعمل الاتحاد الأوروبي أيضًا على تطوير البنى التحتية في لبنان، وإيجاد فرص جديدة للقطاع الخاص، ودعم أهداف التنمية الطويلة الأمد للبنان. فقد خصص الاتحاد حوالى ١,٦ مليار يورو لمساعدة لبنان من ٢٠١١ حتى ٢٠١٨. كما يموّل الاتحاد الأوروبي المشاريع الداعمة للنازحين والمجتمعات المضيفة، فمنذ بداية الأزمة السورية، خصص الاتحاد الأوروبي حوالى مليار يورو لمساعدة لبنان على إدارة أزمة النازحين. يشمل هذا المبلغ مساعدات إنسانية بقيمة ٤٣٩ مليون يورو لدعم النازحين واللبنانيين، و٢٤٩مليون يورو من الآلية الأوروبية للجوار لدعم قدرات المؤسسات اللبنانية على المستويَين المركزي والمحلي، وعلى تأمين الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية اللبنانية للنازحين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا. كما تم تخصيص ٢٢٤,٢ مليون يورو من الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية. وسيساهم في مشاريع تم إطلاقها من خلال آلية المساهمة في الاستقرار والسلام بقيمة ٥٧ مليون يورو في تعزيز الاستقرار، وحكم القانون، والمصالحة في البلاد[١٦]. في ٢٠١٨، خصص الاتحاد الأوروبي مبلغًا قدره ٥٠ مليون يورو لدعم القوى الأمنية اللبنانية،

١٥- تقرير حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولبنان: تعزيز شراكتنا2017-06-23 https://perma.cc/SJM5-BLJ7

١٦- تقرير حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولبنان : تعزيز شراكتنا ٢٣-٠٦-٢٠١٧، مرجع سابق.

حتى العام ٢٠٢٠ لتعزيز الأمن، مكافحة الإرهاب وضبط الحدود[١٧].

في ظل التحركات الشعبية التي بدأت في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ وتأليف الحكومة، عاد الاتحاد الأوروبي ليؤكد من جديد على الشراكة القوية مع لبنان وشعبه، ودعمه المتواصل لاستقرار لبنان ووحدته، وسلامة أراضيه وسيادته واستقلاله السياسي[١٨]، وفي الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من خلال مشروع سيدر، فضلًا عن المساعدة في تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة ومكافحة الفساد[١٩].

على الرغم من دعم لبنان سياسيًا واقتصاديًا، والطلب دائمًا بتحييد لبنان وعدم زجه في النزاعات والتوترات الإقليمية، تبقى الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي على الصعيد الاقتصادي ولا سيما على المستوى التجاري غير متكافئة. فإلغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب بين عامَي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥، خلقت وبسرعةٍ خللًا في الميزان التجاري على حساب لبنان، مما أثّر على ميزان المدفوعات، فازداد الدين الخارجي للبنان. ففي العام ٢٠١٥، ارتفع العجز التجاري بنسبة ١٣٣ ٪ إلى ٧,٢ مليار يورو[٢٠] (الصادرات اللبنانية إلى الاتحاد الأوروبي لا تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار سنويًا). مع توقيع هذا الاتفاق، عرّض لبنان قطاعاته الاقتصادية غير الجاهزة للمنافسة، ووظائفه لصدمةٍ تنافسية غير مسبوقة مع ثاني أكبر قوة تجارية في العالم، فبالنسبة للكثير من المصدّرين اللبنانيين، التقيد بالمعايير الأوروبية والذي يحتّم تكلفة تعديل إضافية، كان عائقًا لتصدير

١٧- European Union, 15-03-2018, Speech by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the Rome II Ministerial Meeting to support the Lebanese Armed Forces and the Internal Security Forces, https://perma.cc/WV52-ZU7A

١٨- Peter Stano, Lebanon: Statement by the Spokesperson on the formation of the new Government, European Union, 22-01-2020, https://perma.cc/5KD8-AM9Q

١٩- مساهمة الاتحاد ومؤسساته المالية: ٨٠٠ مليون دولار، البنك الأوروبي للاستثمار من دولارات أوروبا والبنك الدولي، و١،١ مليار دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و١٥٠ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي
Yves Bourdillon, Le Liban obtient une aide internationale substantielle, 6 avril 2018, https://www.lesechos.fr/2018/04/le-liban-obtient-une-aide-internationale-substantielle-988284

٢٠- Fréderic Farah, Face à l'UE, le jeu est déséquilibré, 4 octobre 2019 https://www.lecommercedulevant.com/article/29372-frederic-farah-face-a-lue-le-jeu-est-desequilibre

المنتجات اللبنانية إلى دول الاتحاد الأوروبي، فكان ينبغي منح المساعدات للقطاع الخاص لتمكينه من مواجهة التحديات الأوروبية.

فرض لبنان ضريبة مؤقتة جديدة في العام ٢٠١٩ (إلى سنة ٢٠٢٢) بنسبة ٢٪ على الواردات من الاتحاد الأوروبي، وزيادة الرسوم الجمركية على حوالى ٢٠ منتجًا في محاولة للحد من الهوة في ميزان المدفوعات، تجنّب زيادة الدين الخارجي، حماية قطاعات معينة وزيادة عائدات الضرائب للدولة. هذه فقط تدابير انتقالية ولكنها ضرورية لإعادة بعض التوازن إلى الميزان التجاري. بعد الأزمة التي يعيشها لبنان منذ سنة، تطرح مسألة الخيارات الاستراتيجية الاقتصادية لأول مرة على بساط البحث، بما في ذلك السياسات الحكومية الاقتصادية، وإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد اللبناني، لتحوّله من اقتصاد ريعي إلى منتج.

٢- الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية:دعم محدود

إن الموقف الأوروبي الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي تبلور سنة ١٩٨٠ عند إصدار الجماعة الأوروبية إعلان البندقية، الذي كان أول بيان أوروبي رسمي يحدد موقفًا صريحًا من الصراع، متضمنًا اعترافًا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إلى جانب "حق إسرائيل في الوجود"، كما طالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧، وندّد بالسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة[٢١]. كذلك فقد دعم وشارك الاتحاد كمراقبٍ في عملية السلام في مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١، من خلال عمله في اللجان المتعددة الأطراف، والتي أُنيط بها القضايا الفنية وقضايا التعاون المشترك في المنطقة.

٢١- الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية https://perma.cc/8T2L-7BDW

بعد توقيع اتفاقية الحكم الانتقالي – أوسلو – بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. في العام ١٩٩٣، عقدت الدول المانحة على رأسها دول الاتحاد الأوروبي مؤتمرًا لدعم المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية وتنسيقها، التي تَقرر إنشاؤها في إطار تلك الاتفاقية. ثم وقّعت اتفاقية تعاون وتجارة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في ١٩٩٧، وكان من أهدافها تمكين السلطة الفلسطينية، إعادة تأهيل البنية التحتية، بناء المرافق العامة، تقوية القطاع الخاص وتعزيز فرص النمو الاقتصادي[٢٢]، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا في العام نفسه بحوالى الضعف، وتخطّت السبعة أضعاف خلال الأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ على ما كانت عليه في السابق[٢٣].

ولكن، على الرغم من الجهود الاقتصادية والمالية التي بذلها الاتحاد الأوروبي[٢٤]، لم يتمكن من الاضطلاع بدورٍ فعال في عملية التسوية، ولا يزال دوره السياسي وتأثيره محدودًا للغاية في إنتاج حل دائم للصراع العربي – الإسرائيلي. إن عدم قدرة الاتحاد على تأدية دور فعال في عملية السلام وتهميشه، يعودان لعدة أسباب منها: عدم رضى الولايات المتحدة لفكرة مشاركة الاتحاد الأوروبي لها في صنع سياسة الغرب تجاه منطقة الشرق الأوسط، معارضة إسرائيل المبدئية على إدخال أوروبا كطرفٍ فاعل في هذا الصراع بسبب انحيازها إلى الفلسطينيين، وعدم قدرة الاتحاد على بلورة سياسة خارجية موحدة، بسبب الاختلافات بين الدول الأوروبية حول توجهاتها نحو التسوية. ومما يزيد الأمر تعقيدًا، وجود انقسامات بين المكونات السياسية الفلسطينية حول الوسائل التي تسمح

٢٢- نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية – الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٠. https://perma.cc/FN35-Y97G

٢٣- نصر عبد الكريم، مرجع سابق.

٢٤- الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمعونات للفلسطينيين فقد تولى قيادة الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وقام بتدريب القوات الأمنية الفلسطينية وقدّم بعثة مراقبة على الحدود بين مصر وغزة.

للوصول إلى حل نهائي للقضية. ولكن تبقى محددات الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ضرورة إقامة دولة فلسطينية طبقًا لحدود ١٩٦٧، من خلال المفاوضات فقط، مع الحفاظ على المبدأ الرئيس للمفاوضات "الأرض مقابل السلام"، ومرجعية قرارَي الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. كما يطلب الاتحاد الأخذ بالمبادرة العربية التي طرحها الأمير عبد الله بن عبد العزيز، في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، والداعية إلى التوصل لتسويةٍ نهائية للقضية الفلسطينية.

اعتمد الاتحاد الأوروبي خريطة الطريق كمدخلٍ إلى تسوية الصراع، واعتبرها الأداة الأساسية لتوجيه عملية السلام في الشرق الأوسط. وهو يدعو اليوم إلى استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، للوصول إلى حل الدولتَين، ورفضه قرار الرئيس الأميركي ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وللتعبير عن موقفه، اختار الاتحاد مقاطعة حفل افتتاح مبنى السفارة، وكانت فقط النمسا وجمهورية التشيك ورومانيا ممثلة في هذا الحفل. ولكن على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعد طرفًا رسميًا في اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، وله ممثل خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، يبدو أن دوره لا يمكنه المبادرة وينتظر "خطة كوشنر للسلام".

العلاقات الأوروبية مع تركيا ودول الخليج: الحفاظ على التعاون

إن العلاقات الأوروبية مع كل من تركيا ودول التعاون الخليجي محكومة بالأوليات الاقتصادية والأمنية، بحكم الاستثمارات الهائلة للاتحاد في دول الخليج وتركيا والموقع الجغرافي.

١- الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: الحفاظ على التعاون الاقتصادي

تعيش دول مجلس التعاون الخليجي أسوأ أزمة دبلوماسية حدثت منذ عقود طويلة، ففي الخامس من حزيران ٢٠١٧، قررت ثلاث دول في منطقة الخليج (السعودية، البحرين والإمارات) بالإضافة إلى مصر، قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض حصار اقتصادي ومالي على دولة قطر. إن الاتحاد الأوروبي يضع الأزمة الخليجية في صدارة أولوية أجندة علاقاته مع دول الخليج، لأن الأزمة الخليجية تؤثّر على ثقة الاتحاد في المنطقة[٢٥]. الاتحاد الأوروبي لم يختار أي طرف للوقوف معه بشكلٍ واضح، وذلك بسبب أهمية وحدة مجلس التعاون للاتحاد الأوروبي ومنطقة الخليج بأكملها في إمدادات النفط، وفي الوضع الجيوبوليتيكي الحساس في المنطقة. يعد الاتحاد الأوروبي أن أزمة الخليج تهدد مصالحه في المنطقة[٢٦]، "إننا نرى خطرًا محدقًا يتمثل في تصعيد الموقف وانتشاره بطريقةٍ خطيرة وغير مرغوبة في أوساط أخرى خارج منطقة الخليج مثل أفريقيا، أو جنوب شرق آسيا أو الشرق الأوسط"[٢٧].

يعتقد الاتحاد بأن أكثر الطرق فعالية لضمان تخفيف حدة التوتر سيكون من خلال وساطة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر دراية باهتمامات الأطراف المتنازعة ومخاوفها، والابتعاد عن تدويل الأزمة، والتصعيد الذي قد ينعكس على الصراعات الإقليمية (سوريا، العراق، اليمن وليبيا) ويزيدها تعقيدًا وقد يُؤَجّجها بسبب ارتباطات دول الخليج

٢٥- إسماعيل طلاي، الاتحاد الاوروبي :حريصون على حل الأزمة الخليجية https://perma.cc/7WQP-W5W

٢٦- بالإضافة لاهتماماته الأمنية في هذا الموضوع، فهو يحاول حماية مصالح أعضائه الاقتصادية والمالية في الخليج، إن تجارة البضائع بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قد وصلت إلى ١٣٨,٦ مليار يورو في العام ٢٠١٦، وكانت في صالح الاتحاد إذ إنه صدَّر ما يعادل ١٠٠,٨ مليار يورو إلى المنطقة في ٢٠١٦. ستاسا سالاكانين، اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقاربة الأزمة الخليجية، ٠٤ أيلول٢٠١٧، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/09/170904131854664.html2017

٢٧- President Federica Mogherini at the doorstep following her meeting with the Foreign Minister of Qatar, Sheikh Mohammed bin Abdulrahman Al-Thani", European Union External Action Service, 9 July 2017, :goo.gl/NncKVT

مع قوى دولية وإقليمية، وعدم تفرّد الولايات المتحدة الأميركية بملف التسوية، بسبب انعدام الثقة بالإدارة الأميركية التي يقودها دونالد ترامب، وبقدرتها على التأثير على الأزمة تأثيرًا إيجابيًا[٢٨].

تحرّك الاتحاد الأوروبي بسرعةٍ وبشكلٍ قوي نحو دول الخليج لتطويق الأزمة وحلها بالحوار والتفاوض، فشجع المبادرة الكويتية لحل الخلاف السعودي الإماراتي البحريني مع دولة قطر مع ضمانات أوروبية (كويتية وأميركية أيضًا).

يمكن للاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور الوسيط بين دول الخليج، وقد ينجح في تهدئة التوترات وتقريب وجهات النظر بين المتنازعين، بسبب خبرته وسمعته الجيدة، وعلاقاته القوية مع كل منها، فالدبلوماسيون الأوروبيون يتحادثون مباشرة مع الأطراف جميعًا في هذه الأزمة[٢٩]. رغم ذلك، يبدو الاتحاد عاجزًا عن الاضطلاع بدورٍ كقوةٍ دبلوماسية، بسبب الاختلافات في وجهات النظر بين دول الأعضاء والأحزاب المكونة لمجلس أوروبا، حول الموقف والتموضع الذي يجب اعتماده في هذه المسألة الحساسة والدقيقة، فبعض الأحزاب (المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين) داخل الاتحاد تؤيد تقوية العلاقات بين السعودية وأوروبا، والبعض الآخر (مثل الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الخضر والحزب اليساري المتطرف) أكثر انتقادًا لتصرفات الرياض في المنطقة[٣٠]. فما دام التوافق صعب المنال داخل الاتحاد الأوروبي، سيظل موقفه من الأزمة ضعيفًا ولن يتمكن من المبادرة وطرح تسوية للأزمة، وسنرى دول الأعضاء تعمل بمفردها مع كل دول الخليج للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الوبخاصةٍ. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي متفق على الدفع في اتجاه الحوار ووقف

٢٨- ستاسا سالاكانين، اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقاربة الأزمة الخليجية، ٤ أيلول ٢٠١٧، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/09/170904131854664.html2017

٢٩- Osiewicz, P. "Europe Seeks Peaceful End to Gulf Crisis", Middle East Institute, 27 June 2017, https://www.mei.edu/content/article/europe-seeks-peaceful-end-gulf-crisis

٣٠- This is why the EU lacks a position on the Middle East crises", Vote Watch Europe, 4 July 2017, (http://www." . /votewatch.eu/blog/this-is-why-the-eu-lacks-a-position-on-the-middle-east-crises

التصعيد بين الدول الخليجية، إلا أن علاقات أعضائه الثنائية مع طرفَي النزاع وأولوياتهم الاستراتيجية والاقتصادية في الخليج، ستؤثّر حتمًا في سلوكه في مواجهة الأزمة[٣١]. فمثلًا، أعلنت ألمانيا صراحة رفضها لمطالب السعودية الثلاثة عشر، وتأييدها لموقف الدوحة. يبقى أن الاتحاد الأوروبي – كما هي الحال في الأزمات والحروب الإقليمية الأخرى – ليس قادرًا أن يؤدي دورًا فعالًا بسبب الانقسامات الداخلية التي تعطّل قراراته، وتعرقل استراتجياته التي يمكن استثمارها في الأزمات. حتى الآن، ورغم المحاولات الإقليمية والدولية العديدة للوصول إلى تسوية، لا يبدو أن هناك حلًا سهلًا أو سريعًا لهذه الأزمة.

٢- العلاقات المتأزمة بين تركيا والاتحاد الأوروبي

يسيطر سوء فهم على العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي التي بدأت منذ أكثر من نصف قرن، وكان آخر فصولها توقيع الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا المتعلق بأزمة المهاجرين.

وقّعت تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في ١٢ أيلول ١٩٦٣ اتفاق شراكة، ينص على إقامة اتحاد جمركي تدريجي، كمرحلةٍ انتقالية نحو انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية. دخل الاتحاد الجمركي الذي يشكّل أهم مرحلة من مراحل تكامل تركيا مع الاتحاد الأوروبي، حيّز التنفيذ بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٩٦. بدأ عهد جديد في العلاقات التركية الأوروبية، بتسجيل طلب ترشّح تركيا لنيل العضوية، خلال قمة رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي، والتي انعقدت في هلسنكي في كانون الأول ١٩٩٩. وفي ٢٩ تموز٢٠٠٥، وقّعت تركيا "بروتوكول أنقرة" الذي يوسّع اتحادها الجمركي ليشمل الدول العشر المنضمة حديثًا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥، بدأ الاتحاد الأوروبي وتركيا رسميًا مفاوضات الانضمام، على الرغم من معارضة عدد من الدول أبرزها

٣١- ستاسا سالاكانين، اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقاربة الأزمة الخليجية، مصدر سابق.

النمسا. وفي حزيران ٢٠٠٦، فتح أول فصول التفاوض الـ٣٥ المخصص لموضوع "العلوم والبحث"، وبعد أشهر من العرقلة، فتح فصل ثان مخصص لـ"السياسة الصناعية والشركات" في آذار ٢٠٠٧، ولكن جمّدت من جديد فرنسا وألمانيا فتح خمسة فصول جديدة. واقترحتا في أيار ٢٠٠٩ "شراكة مميزة مع تركيا لكن ليس انضمامًا فعليًا". وبعد أكثر من ثلاث سنوات من الجمود، أبدت فرنسا وألمانيا في العام ٢٠١٣ مؤشرات انفتاح. فرفعت باريس الفيتو عن فتح الفصل ٢٢ المتعلق بالسياسات الإقليمية. ومع الثورة السورية، فر مئات الآلاف من السوريين من النزاع في سوريا إلى أوروبا عبر الحدود التركية، ما استوجب وضع خطة عمل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، تعتزم فيه أنقرة بموجبها ضبط حدودها، فيما يقوم الاتحاد الأوروبي بـ"إعادة تحريك" مفاوضات الانضمام. وُقّع اتفاق بين الطرفَين في آذار حول أزمة الهجرة، تتعهد بموجبه تركيا باستعادة اللاجئين السوريين الذين يصلون إلى أوروبا بصورةٍ غير شرعية، مقابل استقدام الأوروبا عددًا موازيًا من اللاجئين السوريين مباشرة من تركيا. وقد طالبت تركيا من أجل وقف تدفّق اللاجئين تحريك مفاوضات الانضمام، بالإضافة لإعطائها مساعدة مالية إضافية قدرها ٣ مليار يورو تضاف إلى المليارات الثلاثة التي وعدتها بها أوروبا لمساعدة اللاجئين على أراضي تركيا، وإعفاء مواطنيها من تأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد اعتبارًا من حزيران ٢٠١٦ [٣٢].

منذ سنتين، تواجه تركيا كمًا كبيرًا من الأزمات، التحديات والصعوبات في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، بسبب الاختلاف في المواقف على عدة ملفات إقليمية وداخلية من تضييق على الحريات العامة، وسيادة القانون وقمع الأقليات الإثنية. وصل التوتر إلى مرحلة متقدمة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، مع تلويح الأخيرة بردٍ عسكري ضد الدول التي تمنعها من متابعة

٣٢- تاريخ من العلاقات "الملتبسة" بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ١٩-٠٣-٢٠١٦ https://perma.cc/6XD8-KUPC

عمليات التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص المتنازع عليها، فهددت قمة الاتحاد الأوروبي في ٢٠ حزيران ٢٠١٩ تركيا، بفرض عقوبات مؤلمة إذا لم تُوقف عملياتها "غير الشرعية" للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل قبرص[٣٣]. وكان البرلمان الأوروبي قد اتخذ قرارًا في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٦، يدعو إلى التجميد المؤقت لمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب حدوث انتهاكات خطيرة ومستمرة في تركيا لمبادئ سيادة القانون والحريات الأساسية. بالإضافة إلى صعوبات العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، هناك توترات دبلوماسية بين تركيا وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك بلغاريا والنمسا وألمانيا وهولندا. فقد انتقدت بلغاريا تركيا لتدخّلها في الانتخابات البرلمانية البلغارية في آذار ٢٠١٦، ودعم سفير تركيا ووزير الشؤون الاجتماعية حزبًا سياسيًا في بلغاريا مكوّنًا من مواطنين بلغاريين من أصل تركي[٣٤]. إن العلاقات أيضًا معقدة مع النمسا إذ تريد تعليق مفاوضات الانضمام "التي أصبحت الآن مجرد خيال" وهولندا التي دعت في تشرين الأول ٢٠١٦ إلى تجميد المفاوضات، وساءت العلاقات أكثر في آذار ٢٠١٧، عندما رفضت السلطات الهولندية السماح للوزراء الأتراك بالمشاركة في الاجتماعات العامة لصالح "نعم" للاستفتاء الدستوري التركي على أراضيها، مع اتهام أردوغان هولندا بالدولة الفاشية والنازية. أصابت التوترات أيضًا العلاقات الألمانية التركية عندما رفضت المستشارة الألمانية مشاركة الأتراك في الاجتماعات الانتخابية في ألمانيا، لصالح التصويت "نعم" في الاستفتاء. في حزيران ٢٠١٧، منعت الحكومة التركية البرلمانيين الألمان من الوصول إلى قاعدة إنجرليك العسكرية، حيث يتمركز الجنود الألمان. هذا القرار للحكومة التركية

٣٣- كرم سعيد، تركيا والاتحاد الأوروبي. التقارب المستحيل، في ٧ تموز ٢٠١٩، https://al-ain.com/article/european-union-turkey

٣٤- Le Senat, Les relations entre l'Union européenne et la Turquie : état des lieux, http://www.senat.fr/rap/r16-618/r16-61811.html

كان ردًا على منح ألمانيا حق اللجوء السياسي للجنود المشتبه في مشاركتهم في محاولة انقلاب تموز ٢٠١٦. فقامت ألمانيا بسحب جنودها من تركيا، وأعادت انتشارهم في الأردن. يأتي إرسال تركيا لميليشيات سورية مقاتلة مدعومة من أنقرة لليبيا، وتوقيعها مع طرابلس مذكرة حول الحدود البحرية والتي سمحت للأتراك بالتنقيب عن الغاز قبالة ساحل جزيرة قبرص ليزيد من حدة التوتر بين الاتحاد وتركيا. فأعرب الاتحاد الأوروبي، الذي فرض عقوبات على تركيا بسبب أعمال الحفر في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، عن "قلقه الشديد" من التدخل العسكري التركي في ليبيا. إن التدخل التركي على نطاق واسع في ليبيا، من المرجح أن يؤدي إلى سلسلة من الانتقادات الأوروبية، ولكن سيكون له تأثير ضئيل على تركيا، فالأوروبيون خائفون للغاية من ردود فعل تركية، وبخاصةٍ في ما يتعلق بفتح الحدود التركية نحو دول الاتحاد أمام اللاجئين.

منذ بداية العلاقة التشاركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي التي بدأت في العام ١٩٥٩، كان دائمًا موقف الاتحاد تجاه تركيا متناقضًا. أما اليوم، فإن نهج الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع تركيا قد شكلته حاجته إلى الأمن بسبب الأزمات التي تهدّد استقرار الاتحاد (إرهاب، لجوء غير شرعي، تهريب مخدرات، إلخ،...) والتغيرات الإقليمية في موازين القوة. أما بالنسبة للأتراك، فإن مفاوضات الانضمام هي العمود الفقري للعلاقات بين الطرفَين، ومن الصعب المضي قدمًا في العلاقات حتى يُحدِث تقدّم فعلي وملموس في هذا المجال، إذ ينبغي تقديم خطة عضوية محددة مع جدول زمني منطقي.

صحيح أن الاتحاد بحاجةٍ لتركيا كحارسةٍ وضابطة لحدوده الشرقية، ولكن انتهاكات تركيا المستمرة والمتزايدة للمياه الإقليمية، والمجال الجوي لليونان وقبرص حسب تقرير المفوضية الأوروبية الصادر في حزيران ٢٠١٩، السياسات التي يتبناها الرئيس أردوغان إزاء تقييد المجال العام، والخيارات السياسية الإقليمية والدولية وعواقبها على استقرار الاتحاد

الأوروبي، تُنبئ بتراجع العلاقات وفرص نيل عضوية كاملة داخل الاتحاد، مع الدعوة حتى إلى تعليق التفاوض مع أنقرة، بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن على الرغم من أن العلاقات السياسية في حدها الأدنى، إلا أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تحافظ على مستوى متقدم من التبادل التجاري والاستثمار.

الخاتمة

إن هيكلية الاتحاد الأوروبي، تركيبته ونظامه الداخلي الذي يعطي دول الأعضاء حق الفيتو في ما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية، لا يساعدان على اتخاذ القرارات بشكلٍ سريع وموحد. كذلك، إن اختلاف السياسات وأهداف الدول المكونة للاتحاد يعيق إتمام النقاشات، فيعرقل أو يعطل اتخاذ أي قرار، موقف أو استراتيجية موحدة تجاه أي مسألة مطروحة على الاتحاد.

قبل الثورات العربية، اتخذت السياسات الأوروبية منحى إصلاحي، فتم تطوير العديد من السياسات بهدف دعم عمليات الإصلاح في مختلف دول الجوار. أما اليوم، فإن اهتمامات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار أصبحت اقتصادية وأمنية، أكثر من كونها سياسية وحيادية في تعاطيها مع الرؤى المختلفة للإصلاح السياسي. فمن أولويات الاتحاد مع دولتَيه الرائدتَين – فرنسا وألمانيا – في علاقته مع دول حوض المتوسط الحد من الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان المنطقة أو عبرها، مكافحة الإرهاب وتحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق الصفقات التجارية بالعمل مع ما يُسمى بـ"الحكومات الآمنة" أو الحكومات شبه المستقرة التي تضمن الاستقرار على أراضيها، وغضّ النظر عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وممارسة العنف ضد مواطنيها، ما سيؤدي إلى زيادة التوتر السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في كل من دول المنطقة، وسيضعها في دائرة عنف جديدة.

تعطي الاهتمامات الأمنية هذه البلدان شرعية وغطاء دوليًا، وتضع

مشاريع الدعم والترويج للديموقراطية، وحقوق الإنسان في أسفل الأولويات تحت ذريعة حماية الدول الأوروبية من الإرهاب.

إن اقتصار التعاون مع دول الجوار بالشق الاقتصادي المالي والأمني، دفع بالقوى الإقليمية والدولية إلى تأدية دور سياسي أكبر في المنطقة، وهمّش دور الاتحاد الأوروبي، فأصبح يمثّل لمعظم دول جنوب المتوسط، مصدرًا مهمًا للمساعدات في مجالات التنمية، مع تأثير محدود على السياسة الدولية والإقليمية، واعتباره متعاونًا مع السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة أو داعمًا لها، وبخاصةٍ في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية (مع العلم أن هناك اختلافًا داخل الاتحاد تجاه السياسة الأميركية، كما أن هناك استعدادًا أقل من قِبَل الأوروبيين لمساعدة أميركا في تطبيق سياستها في المنطقة)، على الرغم من أن الاتحاد يمتلك الكثير من الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية للتأثير في رسم السياسات في المنطقة.

على الرغم من وضع الاتحاد الأوروبي التنمية الاقتصادية والأمن في مقدمة أولوياته، ما زال الاتحاد يؤدي دورًا أساسيًا للترويج للديموقراطية (ولو خلف الأبواب الموصدة في الاجتماعات الثنائية بين الاتحاد ودول الجوار) والاقتصاد الليبرالي.

صحيح أن الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي قوّضت دوره السياسي في دول الجوار، ولكن قربه الجغرافي من منطقة الشرق الأوسط وتفهمه لمشاكله – أكثر من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا – ووجود مصالح اقتصادية ضخمة ربما سيدفعه، إلى اتباع سياسة أكثر فاعلية وإيجابية، وأن يتحمل مسؤولية أكبر تجاه الأخطار التي تواجه العالم المحيط به، وستكون السنوات المقبلة بمثابة اختبار لقدرته على التغلب على هذه الانقسامات المنهكة ويصبح جهة مقررة وفعالة.

المراجع

الكتب

• Bastasin Carlo, Saving Europe, Brookings Institution Press, Washington, January, 2015 BindiFrediriga, the foreign policy of the European Union

• Brookings Institution Press, Washington, December, 2009

• Podevin Estelle, l'Union Européenne et la politique étrangère, l'Harmattan, Paris 2010.

• Youngs Richard, Europe in the New Middle East: Opportunity or Exclusion?. Oxford University Press. 2014.

المقالات

• العربي محمد، ماذا يحضّر الاتحاد الأوروبي لمكافحة المهاجرين. قبالة السواحل الليبية؟-٠٣-٢٨-٢٠١٩، https://perma.cc/E7PQ-RK7H

• عبد الكريم نصر، العلاقات الأوروبية – الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٠ https://perma.cc/AAM6-MC9K

• هايدي كارس، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات، السياسة الدولية .http://www.siyassa.org.eg/News/7608 aspx

• كلارا مارينا أونيل، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط ماذا يحمل المستقبل؟ ٣-١-٢٠١٢ http://www.siyassa.org.eg/News/1652.aspx

• مصطفى عبد الله مصطفى، الاتحاد الأوروبي يعتمد استراتيجية دفاعية شاملة بعد استهداف مواطنيه في الداخل والخارج، https://perma.cc/94NX-NE79

• قيسون إبراهيم، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا،٢٧ ك١-٢٠١٦. https://perma.cc/94NX-NE79

• ستاسا سالاكانين، اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقاربة الأزمة الخليجية، ٤ أيلول٢٠١٧ .

• http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/09/170904131854664.html2017

• طلاي إسماعيل، الاتحاد الأوروبي :حريصون على حل الأزمة الخليجية
https://perma.cc/7WQP-W5W
• سعيد كرم، تركيا والاتحاد الأوروبي.. التقارب المستحيل، في ٧ تموز ٢٠١٩،
https://al-ain.com/article/european-union-turkey

المقالات في اللغة الأجنبية

• Bourdillon Yves, Le Liban obtient une aide internationale substantielle, 6 avril 2018, https://www.lesechos.fr/2018/04/le-liban-obtient-une-aide-internationale-substantielle-988284.

• Farah Fréderic, Face à l'UE, le jeu est déséquilibré, 4 octobre 2019, https://www.lecommercedulevant.com/article/29372-frederic-farah-face-a-lue-le-jeu-est-desequilibre.

• Osiewicz, P. "Europe Seeks Peaceful End to Gulf Crisis", Middle East Institute, 27 June 2017, https://www.mei.edu/content/article/europe-seeks-peaceful-end-gulf-crisis.

التقارير باللغة العربية

• أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، ٥ حزيران ٢٠١٧.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40164799
• ناتالي توتشي "الأجندة الجديدة للاتحاد الأوروبي حول المرونة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا"، النهار ٣-١١-٢٠١٧.
https://perma.cc/N368-6CH3
• الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية https://perma.cc/8T2L-7BDW
• تقرير حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولبنان: تعزيز شراكتنا٢٣-٠٦-٢٠١٧.
https://eeas.eurpa.eu/delegations/lebanon/29271/%D8%AA%D9%82%D8%
• تاريخ من العلاقات "الملتبسة" بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ١٩-٠٣-٢٠١٦.
https://perma.cc/6XD8-KUPC

تقارير باللغة الأجنبية

•European Commission, Responding to the Syrian crisis , EU support to Resilience in Lebanon, Nov.2018,

•https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/eu-support-to-lebanon-factsheet.pdf

•European Union, 15-03-2018, Speech by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the Rome II Ministerial Meeting to support the Lebanese Armed Forces and the Internal Security Forces.

•European Union https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/41450/speech-high-repFederica Mogherini at the doorstep following her meeting with the Foreign Minister of Qatar, Sheikh Mohammed bin Abdulrahman Al-Thani", European Union External Action Service, 9 July 2017,: goo.gl/NncKVTresentativevice-president-federica-mogherini-rome-ii-ministerial-meeting_en.

•Global strategy https://europa.eu/globalstrategy/en/vision-action

•Peter Stano, Lebanon: Statement by the Spokesperson on the formation of the new Government, European Union, 22-01-2020,

•https://perma.cc/5KD8-AM9Q.

•Position on the Middle East crises", Vote Watch Europe,

http://www.votewatch.eu/blog/this-is-why-the-eu-lacks-a-position-on-the-middle-east-crises/.

•Le Senat, Les relations entre l'Union européenne et la Turquie: état des lieux, http://www.senat.fr/rap/r16-618/r16-61811.html.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

المأزق الاقتصادي اللبناني في ظل اقتصاد منفتح

أ.د. ميشال نعمه ودينا نعمه ٩٤

استقلالية المصرف المركزي والسياسات النقدية غير التقليدية: تجربة لبنان

د.سهام رزق الله ٩٥

المأزق الاقتصادي اللبناني في ظل اقتصاد منفتح

أ.د. ميشال نعمه ودينا نعمه

تكمن المشكلة الحقيقية للأزمة الاقتصادية اللبنانية في إخفاق الحكومات المتعاقبة في أداء المهمة المعقدة، المتمثلة باستخدام الاستراتيجية الأفضل والأقل كلفة، بما يتناسب مع القيود المرافقة لموازنة الدولة. وتعاطت الحكومات اللبنانية بشكل غير مناسب مع الاعتمادات المالية المقترضة التي راكمت أعباء الديون، نتيجة لوجود فارق بين إجمالي الديون الخارجية وإجمالي احتياطات النقد الأجنبي.

وثبت أن القدرة التنافسية للبنان على الصعيدَين الإقليمي والمحلي تعتمد على سياسة قصيرة النظر، إذ إن لبنان بلد ذو اقتصاد صغير ومنفتح، يعتمد بشكلٍ كبير على التجارة الإقليمية والعالمية، ويعاني من تراجع الاستثمارات الأجنبية الكبيرة التي يمكن أن تدمج لبنان بشكلٍ إيجابي في السوق العالمي. ونظرًا إلى القدرات المالية الضعيفة والموارد المحدودة، يمكن اللجوء إلى زيادة قدرته التنافسية من خلال تطبيق واستخدام المعرفة المتقدمة، أو ترشيد إدارة ديونه الأجنبية الصافية. إن الأزمات الاقتصادية اللبنانية ناشئة من استخدام أساليب قديمة لمواجهة منافسة إقليمية وعالمية قوية. من المعروف جدًا أن موازنة الدولة اللبنانية تحدّها قيود كثيرة، ولذلك كان يجدر بالحكومات المتعاقبة استخدام أفضل الاستراتيجيات التنافسية ضمن حدود الأموال المتاحة، إلا أنها أثقلت خلال السنوات الأربع والعشرين الماضية كاهل الميزان التجاري في مجال البضائع والخدمات. هذا العجز التجاري الكبير حصل عندما تخطت القيمة النقدية الإجمالية للواردات بشكلٍ كبير القيمة النقدية للصادرات.

وتكمن المخاوف الاقتصادية الحالية في قدرة لبنان على تطوير قدراته التكنولوجية، والاستفادة من المزايا النسبية لاقتصاده، وما قد ينشأ عن ذلك من دون انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية. وفي فترة يشهد فيها العالم عولمة الاقتصاد العالمي، يمكن أن يعاني لبنان من عزلة اقتصادية في حال فشل في الانضمام إلى نظام العولمة.

استقلالية المصرف المركزي والسياسات النقدية غير التقليدية: تجربة لبنان

د.سهام رزق الله

الغرض من هذا المقال هو دراسة استقلالية المصرف المركزي ومكوناته في لبنان في ضوء الأسس النظرية، وتطوّر تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية، مثل الهندسات المالية المعتمدة في السنوات الحديثة في لبنان. لذلك، نبدأ في المرحلة الأولى بعرض ركائز استقلالية المصرف المركزي وإجراءات تقييمه بالنظر إلى لبنان. ثم نتولى في المرحلة الثانية تحليل خصوصية السياسات النقدية غير التقليدية، وسبل تطبيقها وتأثيراتها على مختلف الأفرقاء المعنيين، كما نتائج تطبيقها في لبنان.

شكّلت السياسات النقدية غير التقليدية المعتمدة منذ الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ مفترقًا هامًا في مفهوم استقلالية المصرف المركزي ومصداقية السياسة النقدية، لاسيما لجهة فعاليتها في تحقيق هدفها الأساسي في الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار وضبط التضخم. فالسياسات التقليدية لا يمكنها تحقيق الهدف الرئيس للمصرف المركزي، إلا من خلال استقلاليته التامة عن السلطة السياسية، والفصل المتشدد بين سياسته النقدية والسياسة المالية للحكومة ووزارة المال، وقد ارتكز مفهوم استقلاليته على الاستقلالية القانونية في النصوص، الاستقلالية الفعلية في الممارسة والاستقلالية المالية في حسابات المصرف المركزي تجاه الدولة. في لبنان، يتطلّب تقييم الميزانية العمومية للهندسات المالية التي تمثّل سياسات نقدية غير تقليدية، دراسة توازن بين التكلفة والمنفعة لمختلف الجهات الفاعلة المعنية، وفقًا لما تم تطويره أعلاه (الدولة، المصرف المركزي، المصارف التجارية والاقتصادية ككل). ومن أبرز ما تظهره هذه النتائج كان تحسّن ميزانية المصرف المركزي واحتياطاته بالعملات الأجنبية، والتحكم في التصنيف السيادي، إلى أن بدأ التخفيض الأخير في العام ٢٠١٩ لتصنيف لبنان من قبل وكالات التصنيف الدولية موديز وغيرها.

إنّ السياسات النقدية غير التقليدية وحدها لا تكفي لتنظيم الوضع، مهما كانت النتائج الإيجابية التي تحقّقها للأطراف المعنية. فالهدف الأساسي للمصرف المركزي يبقى الحفاظ على الاستقرار النقدي، الدفاع عن مصداقيته، وقدرته على حماية القدرة الشرائية للعملة الوطنية، إن كان بضبط التضخّم أو بالحفاظ على استقرار سعر الصرف إزاء العملات الأجنبية، وهو لا يخاطر بهذا الدور الأساسي المنوط به، بل يتمسّك باستقلاليته التي يكفلها قانون النقد والتسليف، للحد من اللجوء المستمر لتمويله للدين العام الذي تتركّز معالجته في السياسة المالية وليس النقدية.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N°111 - January 2020

Terrorism is not a random crime lacking any motive or pattern, it is global phenomena that initiated through ideological, intellectual, social and economic reasons and perhaps the economic factor comes at the forefront of these causes since poverty and social suffering create a fertile ground where malevolent and radical ideas spread especially if these ideas find the right sides willing to disseminate them and put them in the heads of the youth generation.

Consequently, development is considered an efficient means to nip terrorism in the bud and thus its effectiveness goes way beyond the effectiveness of the military and security methods since it preserves lives and greatly decreases the material cost.

Therefore, it is crucial to take notice of the areas suffering from misery and distress and start providing care to those in need, particularly the teenagers and youth generation. It is equally important to provide the youth with the financial capabilities in addition to establishing educational and cultural institutions as well as those offering psychological assistance. This would be the correct path taken by the State to embrace its sons and to immunize them against the dangers of being drawn in the stream of violence and crime. This track reinforces in the hearts of citizens the feelings of belonging and the belief in coexistence. It goes beyond doubt that each one of us is able to positively contribute to the success of this orientation through his work and in his environment by spreading the ideas of openness and recognizing that terrorism is a threat that ignites sedition. The Nation is thus a unified and integrated front thanks to the steadfastness and unity of the Lebanese people and their keen interest in their urgent and critical challenges.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: SGT. FC. Jihane Jabbour
Graphic designer: Ghadir Sobh Toufaily
Proofreader: Mirey Chahine Doghmen

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

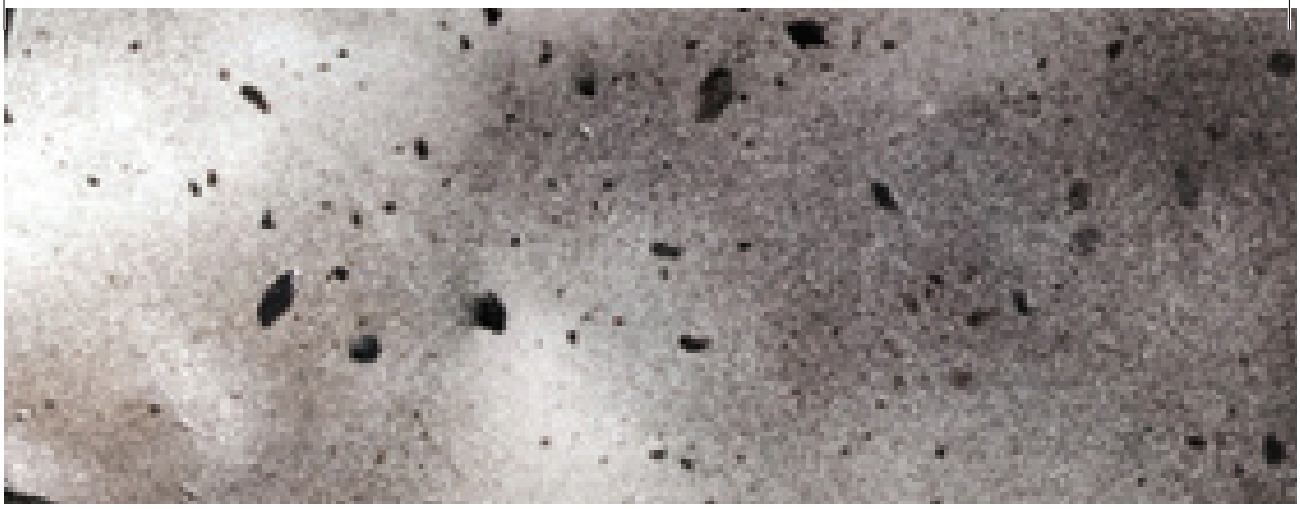

Contents

N°111- January 2020

Lebanon's Economic Predicament as an Open Economy

Prof. Michel Nehmé and Dina Nehmé ***5***

L'indépendance de la Banque Centrale et les (PMNC): le cas du Liban

Dr. Siham Rizkallah ***29***

Abstracts. ***52***

Résumés. ***58***

Lebanon's Economic Predicament as an Open Economy

Prof. Michel Nehmé and Dina Nehmé*

Introduction

After the end of the Lebanese civil strife in 1990, all succeeding governments have failed to address the large-scale issues such as the widespread corruption and a looming currency crisis. Lebanon's economic crisis didn't materialize overnight. Lebanon's fiscal policies were consistently generating large-scale debt and inequality. Those economic and political choices have led to an increasingly unsustainable situation for which the country's political leaders have few answers. The benefits of unsustainable government borrowing have nourished a narrow class of elites without addressing growing poverty, while the tax system further entrenched inequality. Lebanon's economic fundamentals are among the foulest in the world. One of the most indebted nations, its government debt is estimated at 155 percent of gross domestic product. The country imports vastly more goods and services than it exports, and the government

* *Professor at NDU*

* *ABD global studies*

budget deficit is set to reach 10 percent of GDP this year despite false promises of keeping it at below 3 percent[1].

Since Lebanon depends on imports, a currency devaluation would raise prices for imported goods and erode living standards. Since 1997, a dollar fixed rate has reassured foreign investors of the country's stability. The decision recently by Lebanese banks to ration access to U.S. dollars therefore alarmed Lebanese. Excessive government borrowing has inflated the politically well-connected banking sector that lends to the state at high interest rates. Banks prefer to lend to the government rather than finance innovative enterprises, depressing private-sector investment. Lebanese banks rely on wealthy Lebanese and especially the diaspora to deposit their money in Lebanon to solicit high interest rates compared to Western countries. The enormous interest rates earned by these depositors are earned by a very few families. The latter accounts are estimated to hold approximately half of total deposits. Economic observers have tied the current economic crisis of Lebanon to the unproductive rentier economy which revolves around banking and real estate, which creates, as a result, great income inequality. A topical economic study found that the top 10 percent of Lebanese income earners accumulated 57 percent of the total income earned in 2014, while the bottom 50 percent accounted approximately 11 percent[2].

The burden on financial institutions is light, while indirect taxes paid by everyone, such as value-added tax (VAT), are relatively high. The recent WhatsApp tax, which sparked the outbreak of protests, became a mark of the country's twisted political economy. While the wealthy and politically connected earn state-induced banking profits, the sovereign state capital is drained of the possessions to solve social and unemployment crises.

The more debt Lebanon incurred the less became the capacity

1- **The Washington Post**. By Hannes Baumann; Lebanon's economic crisis didn't happen overnight. So how did it get to this point? Oct. 22, 2019.

2- **The New York Times**. By Ben Hubbard; Economic Crisis Looms as Protests Rage in Lebanon, Nov. 15, 2019.

of the government to deliver public services amid an intensifying unemployment crisis which politicians tried to solve by adding a huge number of employees to the existing public sector, thus, intensifying the crisis even further. Servicing the country's excessive debt leaves little room for government spending on vital social problems. Government hiring and spending along sectarian lines fuel a systematic lack of transparency and patronage in political appointments.The dysfunctional electricity system forces households to pay excessive fees for access to private generators. Households rely on bottled water because tap water quality is medically unsafe.

It is relatively realistic to state that Lebanon's estimated 1.5 million Syrian refugees represent an additional burden, but the causes of public sector calamities were rooted before the start of the Syrian war in 2011. However, This has not restricted politicians from using the refugees as an easy scapegoat for their own failings[3].

The state's poor performance endangers its citizens. As an example, the failure to collect garbage in Beirut and elsewhere in Lebanon. Politicians found no sustainable solution to the crisis other than dumping the waste across the country's mountains and seashore. This, in turn, resulted in severe water and air pollution.

As to how Lebanon's economy survived for the last 25 years?The answer lies first in the issue related to regional funds invested to support proxy military and political faction groups. Second, Lebanon and for long has been immensely dependent on remittances from its large emigrant community, not least to provide the deposits that Lebanese banks then lend to the government. These inflows have stagnated in recent years. Declining oil prices reduced remittances from Lebanese in the Gulf, while the Syrian war has made Lebanon a less attractive investment destination. Another factor that kept the economic crises dragging with no uprising for lack of accountability is

3- **US News Middle East**. By Heather Murdock; Lebanon Faces Financial Collapse Amid Daily Anti-Corruption Protests, November 21, 2019.

related to the Lebanon's politicians skills in using sectarianism to control their confessional constituencies and to undermine efforts at political mobilization that could threaten the status quo. On the other hand, The manipulative tasks by the central bank to resort to complex financial acrobatics to maintain the coalition of interest among banks, diaspora capital and the Lebanese treasury. At a 2018 donor conference, the Lebanese government pledged economic reforms in return for funds but did not meet its promises[4].

Lack of affordability strategy

The real problem of the Lebanese successive governments rests on their failure to meet the complex task of employing the best possible affordability strategy within the country's budgetary constraints. In order to maintain and increase the competitiveness of Lebanon in the global open economies, Lebanese governments ill-treated their country's ownborrowed financial funds, and therefore accumulated excessive burden debt. This debt was generated from the difference between gross foreign debt and gross foreign claims.

Lebanon's competitiveness in the regional and world market is unusual. It is a small open economy that relies greatly on regional and international trade and short of substantive foreign direct investment that could positively merge Lebanon in the world market. Considering limited financial capabilities and resources, one of the most critical measures that Lebanon can take, is to increase its competitiveness through implementing and employing advanced knowledge. This could partially be achieved by enhancing the competitiveness of Lebanon via upgrading the management of its net foreign debt. The Lebanese economic crises result from using obsolete methods to challenge intense regional and global competition. It is well known that Lebanon

4- **The Washington Post.** By Hannes Baumann; Lebanon's economic crisis didn't happen overnight. So how did it get to this point? Oct. 22, 2019.

has budgetary constraints. Successive governments should have employed the best possible competitive strategy within the available funds. However, for over 24 years, they overburdened the balance of trade in both goods and services. This major trade deficit occurred when the total monetary value of imports far exceeds the total monetary value of exports. Historically, trade deficits obligated states and governments to assume a mercantilist stratagem to their economy. It is well documented that Western states assumed protectionism to salvage their economy after the 1928-9 financial and market crises.

Average tariff levels for the United States and major European countries in 1931 was between 38% and 48% and this increase in tariffs lasted until 1951. At present, the Trump administration is backpedaling in history to convert the current American economy back into a state protectionist economy. By doing so, the USA is applying an increase in tariff percentage in order to reduce the balance of trade deficit. It is doing so, even if it has to challenge the World Trade Organization (WTO); an organization initially created and developed by the U.S.A. in collaboration with England and the neo-liberal economists[5].

The two main capital inflows to the budget of any small country like Lebanon with an open economy are collected through its domestic market and the international financial market. Borrowed financial funds must be handled with extreme caution, because they cause accumulation of foreign debt and in turn, the breakdown of the state. It is true that foreign debt, if managed with caution, allows getting the capital necessary for maintenance and increase of the competitiveness of the country, but in Lebanon this foreign debt brought about corruption in sectors of the economy and plunged Lebanese competitiveness to nil. Furthermore, the funds can be obtained as a grant. However,

5- Cecchetti, S. G., Mohanty, M. S., & Zampolli, F. (2015). The future of public debt: prospects and implications. BIS Working papers, No. 300. Retrieved from http://www.bis.org/publ/othp09.pdf?frames=0.

grant money should strictly be used for the definite intended targets. Therefore, borrowing capital is usually the only way to get lump capital to be used for specific promotional needs of the country, i.e. to create sectors with competitive advantage[6].

Comparative and competitive advantage

One of the most important means for Lebanon to create and increase its competitive advantage in the regional and global market is to employ advanced knowledge. This is achieved through capitalizing on all available contemporary and efficient methods to manage its foreign debt. Lebanon's strategy should be to either prevent big losses from occurring due to sudden unfavorable changes in economy or mitigate the unavoidable outcomes of economic setbacks. Development of such skills is essential for small open economies (such as Lebanon) as a source of creation of competitive advantage by optimizing foreign debt level, thus increasing economic stability and credibility.

Sudden changes in the economic arena, as mentioned above in Lebanon, should be faced by using pre-approved contingency plans. The importance of adjustment to the changing economic environment is becoming more vital to small states. This is especially true in a world which is witnessing landscaping changes in the economic cores of the international system. The unpredictability of these changes in an economy, creates a fluctuating rate of economic growth and requires an adequate response from macroeconomic policy makers. To mitigate the possible negative impact on the performance of the foreign debt management strategy, a number of scientific and practical problems are addressed. These problems, which are associated with the concepts of foreign debt management, its strategy development and correction according to given sudden changes of economic environment (etc.), should be thoroughly revised

6- Goldstein, J. (2016). Debt Sustainability Assessment: The IMF Approach and Alternatives. Retrieved from http://www.aep2010.com/pdfs/3-16-10%20Tuesday/Mesquite%20Room/1_1030am1145am/Goldstein%20%202010%20AEP%20Annual%20Meeting%20FINAL%20DRAFT%20Presentation.pdf.

and the respective advanced approach pattern must be formed. This is done in order to mitigate losses that are most likely to be incurred due to the overwhelming effect of the economic shock[7].

It is essential for the Lebanese government and bureaucracy to solicit the expertise of specialized macroeconomic personnel known as debt managers to take adequate measures and create a framework which is strengthened by taking preventive measures and devising preventive tools to maintain "sustainable" foreign debt. Unanticipated changes in the economy have considerable impact on those decisions. Depending on the strength and liability of contingency planning, some of those events can be controlled and their results mitigated, by appropriate hedging or buffering strategies. Therefore, it is important for the national governing system to adopt these actions within its framework foundation so that these measures become part of its natural operating life course when dealing with net foreign debt. Unfortunately, most Lebanese politicians hide behind the Central Bank, which is a monetary authority that employs technical powers but falls short of any political prerogatives[8]. Furthermore, a synchronized set of tools and techniques for foreign debt management is considered to provide the state with the ability to generate the most accurate predictions of possible economic shocks and therefore enables debt managers to significantly mitigate the outcomes or after-effect of any economic shock. Notwithstanding, it is evident that multidimensional models enhance the advantage of the various techniques. This formula of action has been in construction for the last ten years by microeconomists like Ginevicius, Diskiene

7- Ciegis, R., Ramanauskiene, J., & Startiene, G. (2017). Theoretical Reasoning of the Use of Indicators and Indices for Sustainable Development Assessment. Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics.

8- Rutkauskas, A. V., Miecinskiene, A., & Stasytyte, V. (2018). Investment decisions modelling along sustainable development concept on financial markets. Technological and Economic Development of Economy, 14(3).

and Kopitov[9] and they emphasized the applicability of such models on small state economies such as Lebanon.

It is important that the above, become part of the assessment of the overall economic sustainability in the country. Economic development and environmental changes are both stochastic and evolutionary processes. Stochastic is used here to mean: Situations or models containing a random element, hence unpredictable and without a stable pattern or order. All-natural events are stochastic phenomena. Moreover, businesses and open economies are considered as stochastic systems because their internal environments are affected by random events in the external environment. This leads to the conclusion that analysis, as well as measurement and management of those processes, requires a specific set of concepts and tools. The success of the formation and implementation of said set is especially critical for the management of both public finances as a whole and national debt in part. It is even more significant in case of management of foreign debt in small open economies, because they are exposed to higher vulnerabilities. Subsequently, the current economic downturns have highlighted the shortcomings of the management of foreign debt and the government overall debt. For assessment of the sustainability of the government debt, specifically the ability to maintain the net foreign debt in sustainable level, preference should be given for the models, based on stochastic simulations. These kinds of models allow simulation of different possible scenarios and the impact on economy in case of various economic settings and unpredictable changes[10].

9- Kopitov, R., & Faingloz, L. (2008). Ways of transforming aims into results at successful companies. Technological and Economic Development of Economy 14(3); Ginevicius, R., & Zubrecovas, V. (2009). Selection of the Optimal Real Estate Investment Project Basing on Multiple Criteria Evaluation Using Stochastic Dimensions. Journal of Business Economics and Management 10(3).

10- Ciegis, R., Ramanauskiene, J., & Martinkus, B. (2009). The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios. Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics(2), 28-37; Diskiene, D., Galiniene, B., & Marcinskas, A. (2008). A strategic management model for economic development. Technological and Economic Development of Economy 14(3);. Durbarry, R., Seetanah, B., & Padachi, K. (200)8. An Empirical Assessment of External Debt on Economic growth. Internationa Finance and Economics. Retreived from http://www.britannica.com/bps/additionalcontent /18/35618410/an-empirical-assessement-of-external-debt-on-economic-growth-the-case-of-africa-in-a-panel-var.

The WTO and its prospects for Lebanon

All Members of the WTO have had to confront complications with this organization. It is safe to say that non-members nonetheless face similar snags. Lebanon has traditionally been a country with a free and open trade regime, something that the WTO calls for, but yet it is not granted membership. Suffice it, that Lebanon has been vying for WTO membership, which would entail eliminating or significantly lowering trade barriers. Having partially complied with WTO standards of trade since 1998, Lebanon was given an 'observer' status at the body's 2003 conference in Cancun, but the accession process has been stalled since then[11].

Lebanese efforts towards trade liberalization have focused on the European Union (EU), the WTO, and the Arab world. Lebanon has neither a free trade arrangement nor a bilateral investment treaty with the United States or China, which are now the largest economies of the world. On December 1, 2006, Lebanon and the U.S.A. signed a Trade and Investment Framework Agreement (TIFA), but the TIFA never came into force.

Lebanon's Euro-Mediterranean Partnership agreement came into force in April 2006. The agreement provides for reciprocal free trade on the majority of industrial goods and liberalizes trade on a large basket of agricultural goods (eg. Processed agricultural goods), but does not elaborate the service economy that now constitutes 60% of world trade capital. The Euro-Med Partnership aims at establishing a free trade area for the Mediterranean region; efforts to achieve this goal are ongoing. Lebanon and the European Free Trade Association (EFTA) signed a Free Trade Agreement (FTA) in 2004. In November 2010, Lebanon and Turkey signed an association agreement to establish a free trade area and reduce barriers to the free movement of goods,

11- Lebanon's WTO Accession in Brief:www.economy.gov.lb › public › uploads › files

services, capital, and people between the two countries over the subsequent ten years. The agreement is not yet ratified. Lebanon also signed the Greater Arab Free Trade Agreement, which gradually replaced the bilateral FTAs signed with Arab countries including Tunisia, Morocco, Egypt, Iraq, Jordan, Syria, Sudan and the Gulf Cooperation Council states. A regional Economic and Trade Association Council between Lebanon, Syria, Jordan, and Turkey was announced in July 2010. However, given the outbreak of the Syrian crisis, this agreement did not enter into force. Lebanon launched free trade agreement negotiations with MERCOSUR countries in 2016[12].

Lebanon has signed bilateral investment agreements with the following (in alphabetical order, as of January 2012): Armenia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Belarus, Belgium/Luxemburg, Benin, Bulgaria, Canada, Chad, Chile, China, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Egypt, Finland, France, Gabon, Germany, Greece, Guinea, Hungary, Iceland, Iran, Italy, Jordan, Korea (South), Kuwait, Malaysia, Mauritania, Morocco, Netherlands, OPEC Fund, Pakistan, Qatar, Romania, Russia, Slovak Republic, Spain, Sudan, Sultanate of Oman, Sweden, Switzerland, Syria, Tunisia, Turkey, United Arab Emirates, Ukraine, United Kingdom, and Yemen. The latter information were taken from the Lebanese Ministry of Finance's website. Lebanon does not have a bilateral taxation treaty with the United States. A full list of all the countries with which Lebanon has signed taxation agreements can be found on the Lebanese Ministry of Finance's website.

All of the above agreements are short of putting Lebanon on the core of the economic transactions taking place in the manufacturing chain of commodities and services among rising growth countries. Lebanon is a lost partner member within all of the above-mentioned agreements.

12- How a Country Becomes a WTO Member - The Balance; https://www.thebalance.com › Investing › US Economy › Trade Policy.

Who does Lebanon actually trade with?

Lebanon's main imports partners are Syria (10.5% of imports), France (9.5%), US (9.3%), Italy (7.3%), China (6.8%), Germany (4.9%), Saudi Arabia (4.8%) and Turkey (4.2%). Lebanon's industrial growth rate was estimated on Mar 29, 2010 at 2% equal to that of national growth. By 2019 this percentage severely dropped down. Lebanon's top imports are Refined Petroleum ($3.32B), Cars ($1.35B), Gold ($1.05B), Packaged Medicaments ($935M) and Bovine ($267M).

The top export destinations of Lebanon are South Africa ($629M), the United Arab Emirates ($324M), Saudi Arabia ($313M), Switzerland ($221M) and Syria ($198M). Major exports included Pearls, Precious Stones & Metals (22% of total exports), Food & Beverages (13%), Metal products (12.9%), Chemical products (12.3%), labor intensive Machinery & Electrical equipment (10.9%), and Vegetable products (6.2%).

It is evident from all of the goods and commodities listed above and aside from traditional service trades, Lebanon does not have any worth role in the global trade chain that recently revolutionized the world economy.

What is global trade worth?

Although world merchandise trade increased slightly in terms of volume in 2016, it declined in terms of value due to falling export and import prices. World merchandise exports were valued at US dollar: 15.46 trillion in 2016, down 3.3 per cent from the previous year. It witnessed a stabilizing tendency in the years that followed. The World Trade Organization cut its global trade growth forecast for the year 2019 to the weakest level in a decade, warning that further rounds of tariffs in an environment of heightened uncertainty could spark a "destructive cycle of recrimination".

The query here is: How could Lebanon with its structural economic deficiency survive a decline in economic, financial and

monetary shortage world-wide? It is desperately surviving by increasing its dept, because it lacks an export strategy to augment competitiveness. The appeal of technological composition of Lebanon's exports are relatively inadequate compared to the high quality and rapid improvement of technology and the parceling of goods and services by multinational corporations in several locations on trade root that Lebanon is not one of them.

Given the country's present circumstances, the export sector as a whole plays only a minimal role in the Lebanese economy. In the age of globalization, this trend must be reversed. An export-oriented strategy would enable the country to overcome the constraints related to its size and provide an impetus for long-term sustainable growth. Lebanon can no longer afford to lag behind in an increasingly competitive world. It must increase the proportion of its GDP that is accounted for by exports, and it must also move toward an export strategy of enhancing its competitiveness and using its comparative advantages more effectively. The rising intensity of global competition means that Lebanon must focus its resources for maximum effect. Food products and high-technology products are examples of exports in which Lebanon seems to have a comparative advantage but thus far the comprador class in cooperation with key politicians have reduced encouragement in that direction. Import policies should not be allowed to bias resource allocation away from such export-oriented sectors[13].

Moreover, additional export diversification is needed to shield Lebanon against increasingly ferocious competition from regional and international competitors from all parts of the world. From Turkey, Dubai, China and India, and as an example, in the case of low-skill, labor-intensive products such as garments, or from Eastern Europe and Latin America

13- WTO issues for acceding countries: the cases of Lebanon and...; https://digitallibrary.un.org › record › files› E_ESCWA_ED_2001_13-EN.

in the case of medium-skill-intensive products such as electric machinery, or from East Asia in the case of high-skill-intensive products such as electronics. Against all restrain from the national administration, Lebanese investors are forcefully trying against all odds to export and have their share in developing societies. Export diversification might be based on high-value-added products requiring locally available resources, such as agricultural products. Moreover, diversification will necessarily entail an upgrading of technology, labor skills and productivity, and definitely governmental structural adjustments.

As a country with available labor power, Lebanon could find a function in the area of products which require highly skilled labor and constitute a rapidly growing segment of the world's export trade, such as electronics not actually totally manufactured locally but to be a segment of the chain that includes tens of other core countries. In order for Lebanon to achieve higher export competitiveness and diversification, which in turn would help exports to account for a higher proportion of its GDP, there are a number of policies that should be implemented:

First, to adopt domestic policies, including macroeconomic stability, that are designed to attract foreign direct investment into export sectors, in order to enhance the potential for technology transfer that Lebanon needs. The Euro-Mediterranean Partnership provides an opportunity here, in view of its specific provisions for technology transfer. Second, trade barriers should be sharply lowered to encourage fuller and less vulnerable trade integration with the rest of the world. Moreover, the WTO provides a well-established framework for trade liberalization and for the credibility of such programs; Lebanon, which has observer status, must move more quickly toward membership and request a temporary exemption to tax part of its imported commodities pending and until its economy picks up. Finally, the government should continue to

invest in education, especially secondary education, and labor upgrading education. in order to promote the competitiveness of the country's labor force[14].

Lebanon's Conformity with WTO Requirements

Accenting to the WTO is a complex, challenging and lengthy process for any country and specially for small economy states like Lebanon. The accenting country must implement extensive reforms to its policy, legal, regulatory and institutional base to conform fully, prior to accession, to all WTO mandatory agreements and understandings. It must also sit down with those of its trading partners that are WTO members and negotiate market access for goods and services and the reduction or elimination of agricultural and industrial subsidies. Depending on the acceding country's foreign trade regime, WTO-related reform may require extensive policy changes (in such areas as trade, foreign exchange, payment system, investment, competition, tax system and pricing) and laws and legal acts in various fields: intellectual property, customs, trade in goods (including import licensing, anti-dumping and countervailing measures, safeguards, standards, sanitary and phytosanitary measures, agriculture, trade-related investment measures and subsidies), trade in services, and government procurement. The acceding country must also establish a legal framework characterized by transparency and effective administrative and judicial procedures and criminal/civil procedures and penalties. The latter is most difficult to attain in a milieu of corrupted bureaucracy. An assessment of Lebanon's foreign trade regime indicates that further significant reform is required in order to adjust the country's policy, legal, and institutional framework to WTO requirements.

14- The Balance; How Does a Country, Become a WTO Member?

Is Lebanon Preparing for WTO Accession?

Lebanon is considered to be one of the original contracting parties that founded GATT in 1947, but it left GATT in 1951. In February 1999, Lebanon applied for full membership of the WTO following a meeting of the Legal acts include regulations, decrees, decree-laws, decisions, instructions and orders. Although optional in principle, committing to accede to the WTO Government Procurement Agreement is becoming a de facto requirement for WTO accession. In addition, the next round of multilateral negotiations is likely to lead to a new agreement on transparency in government procurement where the primary focus will be on government procurement methods. In May 1999, the Government of Lebanon issued a decision of the Council of Ministers establishing a National Committee on WTO Accession. The National Committee is chaired by the Minister of Economy and Trade and consists of the heads of relevant ministries and state bodies, including the Ministry of Finance, the Ministry of Economy and Trade, the Ministry of Agriculture, the Ministry of Public Health, the Central Bank, the Ministry of Transport, the Ministry of Tourism, the Ministry of Post and Telecommunications and the Higher Customs Council. The National Committee is still not yet committed to a clear criterion in the process of setting up a WTO Unit, to be staffed by qualified personnel responsible for handling day-to-day technical and administrative matters, providing co-ordination in preparation for accession, preparing accession documents, and leading the forthcoming negotiations.

Lebanon, with the assistance of USAID, prepared a Memorandum on the Foreign Trade Regime (MFTR) and submitted it to the WTO Secretariat in May 2001. As yet, there has been no significant progress in the matter of preparing market access offers on goods and services and initiating the bilateral negotiating process. The succeeding Government of

Lebanon has made WTO accession its second priority, after the conclusion of negotiations on the Euro-Mediterranean Partnership. Therefore, Lebanon pushed back the initial target date of November 2002 for the completion of negotiations on its accession to the WTO. The two essential questions are: Does the WTO membership fully integrate Lebanon into the world economy and the multilateral trading system? And How should the Lebanese economy essentially attract the investment needed to bring about economic recovery and productive growth? WTO membership will significantly reduce the high-risk level currently associated with commercial investment in Lebanon, thereby offsetting the high political risk level. WTO membership will send a signal to the international investment community that; First: Lebanon has a stable, predictable, transparent and non-discriminatory trade and investment environment; Second: Lebanese goods and services have access to the markets of all WTO countries, and Third: Lebanon provides adequate legal protection for investments, especially protection for intellectual property rights. Such protection is crucial for the transfer of modern technology and know-how to Lebanon, which in turn is essential if production is to be improved, competitiveness enhanced and goods and services delivered in accordance with international safety and quality standards and requirements[15].

If Lebanon is to enjoy the rights and opportunities associated with WTO membership and benefit from the liberalized market access adopted by WTO members during and after the Uruguay Round, it will have to work on two major things. First, prior to its accession, it will have to implement, a major policy and legal reform program to bring its foreign trade regime fully into line with WTO requirements. Second, it will have to provide market access to specific foreign goods and services originating in WTO countries. This may involve protracted negotiations

15- Lebanon's accession to the World Trade Organization is in... www.annd.org › data › item › pdf.

with WTO members interested in trading with Lebanon; however, the most probable outcome is that Lebanon will find itself on a level playing field with most other developing countries while still maintaining advantages with respect to access to the markets of developed countries. This was the target date specified in Lebanon's Accession Master Plan, which was prepared during the summer of 2000, with the assistance of USAID, and adopted by the Government of Lebanon in September of that year. It is important to note that none of the countries currently in the process of acceding to the WTO or the countries that have recently acceded to it has been granted any transitional arrangements for implementing WTO legal requirements.

Is Lebanon not-ready or Unwilling?

Regardless of Lebanon's prospective access to the WTO, modernization of its legal regime (structural innovation) is long overdue. Most Lebanese laws date back more than 40 years, and laws or relevance for many areas within the purview of international trade are altogether absent from Lebanon's legal regime. Modernization would not only meet WTO requirements; it would also be greatly beneficial to Lebanese businesses. Furthermore, it would strengthen the rule of law in Lebanon, simplify and streamline business procedures, ensure greater transparency, ensure accountability and curtail discretionary authority and corrupt practices. In the course of the past several years, Lebanon has taken several steps toward the modernization of its legal regime, with the enactment of a law on copyright in 1999, a law on patents in 2000 and a decree-law on customs in 2000. All three laws are substantially in conformity with WTO requirements. Yet laws are made and observed in Lebanon and there lies the predicament. Moreover, recently, the Ministry of Agriculture implemented a major

tariffs-oriented rule program, eliminating restrictions and prohibitions on many imported food products. In accordance with Lebanon's Accession Master Plan, a number of other laws have been drafted, including a new law on trademarks and geographical indications, a new law on standards and metrology, a law on international trade in goods which will establish an international trade policy framework in line with WTO requirements, especially the 1994 version of GATT and the import licensing agreements which will increase Lebanon's level of compliance with the WTO's agreements,. On the other hand, a number of other initiatives currently under way appear to contradict WTO principles and are likely to cause concerns during the accession process. These include: The lack of enforcement to obey laws, the introduction of export subsidies on agricultural commodities and new import prohibitions. However, given Lebanon's insignificant level of support for the agriculture sector, such subsidies may be useful as a means of boosting exports of agricultural products temporarily, and it is better to introduce them prior to WTO negotiations, since it will no longer be possible to do so after accession. Finally, a proposed law designed to encourage investment fails to provide foreign investors with any legal guarantees or protection and contains some provisions that may be inconsistent with WTO requirements relating to transparency and non-discriminatory treatment. Judging from this evaluation of Lebanon's foreign trade regime, its current accession status and the experience of other acceding countries, Lebanon's accession to the WTO, providing compliance by the government is technically feasible, provided Lebanon; First: implements policy and legal reforms to bring its foreign trade regime into full conformity with the WTO agreements, and second: actively pursues bilateral negotiations with the aim of concluding them before the accession comes to closure.

Lebanese policy and Trade in Goods

The Lebanese legal regime governing trade in goods is not in full conformity with WTO requirements. Trade policy measures are set primarily by ministerial decisions and, in a few cases, by decrees or decisions of the Council of Ministers. Consequently, the foreign trade policy regime governing trade in goods lacks stability and predictability. To rectify this deficiency, Lebanon must enact a law articulating a framework for the adoption and enforcement of international trade policy. Below are key aspects of Lebanon's current trade policy regime governing trade in goods, that need to be upgraded for conformity with WTO agreements.

First: Import and export duties. Second: Most-favored-nation (Article I of GATT 1994). Third: National treatment (Article III of GATT 1994). Fourth: Import and export licensing. Fifth: Import and export prohibitions. Sixth: Import and export quotas. Seventh: Customs regime. Eighth: Trade-related fees. Ninth: Anti-dumping measures. Tenth: Countervailing measures. Eleventh: Safeguard measures. Twelfth: Industrial subsidies. Thirteenth: Agricultural subsidies. Fourteenth: Technical barriers to trade. Fifteenth: Sanitary and phytosanitary measures. Sixteenth: Environmental regulations. Seventeenth: Trade-related investment measures.

Considering that import and export duties in Lebanon's current tariff policy is liberal, as it has been the practice, Lebanon does not apply any export duties, a measure that is not contradictory to WTO rules. Furthermore, Lebanon does not currently maintain any tariff quota system with the exception of few agricultural goods. In order to accede to the WTO, Lebanon will have to bind its customs duties in the framework of lengthy and complicated bilateral negotiations on market access for goods. It has not yet submitted its initial offer for negotiating bound rates with

countries interested in exporting their goods into Lebanon. Bilateral negotiations on market access may take a minimum of one year after the submission of Lebanon's initial offer. It is difficult to predict the outcome of those negotiations at this stage. However, given the current tariff rates, it is likely that the average weighted bound rate of duties will not be significantly different from the current rate after the negotiations. Lebanon will also be expected to adhere to many, if not all, zero-for-zero sector agreements and the information technology arrangements, which require the staged elimination of customs duties among signatories to the agreements on information technology products.

In the event of non-conformity, Lebanon will have to proceed on a case-by-case basis to the following: First, Renegotiate various aspects of its existing agreements; second: WTO Member Governments recognize that internal taxes and other internal charges, and laws, regulations and requirements affecting the internal sale, offering for sale, purchase, transportation, distribution or use of products, and internal quantitative regulations requiring the mixture, processing or use of products in specified amounts or proportions, should not be applied to imported or domestic products so as to afford protection to domestic production. (Article III:1 of GATT 1994). Lebanon does not currently produce motor vehicles which means there is no harm in that. Under WTO rules, these measures may not be applied in a discriminatory manner between countries where identical or similar conditions prevail.

Conclusion

Even if Lebanon decided to join the WTO, domestically with the current club of politicians, there is little enthusiasm for the general free trade agenda that the WTO encourages. In practice,

the majority of Middle East countries is "protectionist", and Lebanon is not totally different and is likely to stay that way for the years to come. The WTO is deemed irrelevant. Lebanon claims a number of reasons for not preparing well for the WTO. These range from guarding their sovereignty, to denying the benefits the WTO offers, flood of foreign imports at the expense of domestic industry, and ideological and psychological barriers. In more recent times, however, many perceive trade liberalization as a threat to cultural traditions and Islamic resistance movements[16].

The answer to such claims is in posing the following inverse question; can Lebanon progress technologically and get the benefits of relative advantage economy and what it may derive without being part of the WTO? In an era of internationalizing the economy, if Lebanon does not join it would be realistically isolated. Additionally, with the world becoming more and more economically integrated, Lebanon will have the chance to be involved and its interests might be represented appropriately. As to the unbalanced claim that Lebanon is protectionist, great volumes of literature have been written about Quad countries (U.S., EC, Japan, and Canada) protectionism and cheating techniques. As to preserving the nuanced, one can say that free trade should not be seen as the source of all freedoms. Adhering to the rules of the WTO may enhance the global confidence in Lebanon and it would obligate the political process and political domination and corruption to be more transparent, accountable, and responsible and thus likely to increase foreign direct investment. As for the Lebanese citizens, one would imagine how they feel when their government becomes not only accountable to them but to an international institution and the global community. The loss of sovereignty is not specific for Lebanon whose sovereignty is already at stake, but

16- Why Lebanon should join WTO | Lebanon News; Al Jazeera; Still no to the WTO - Executive Magazine.

for all the countries which joined the WTO. Membership in the WTO would ensure Lebanon a fair forum for settling its potential trade disputes with other members who may wield more trading power. Reviewing some of the major economic power cases would reveal this truth.

There are some safety valves that can be used provisionally to counter imports (anti-dumping, environmental and health protection against genetically engineered beef, and genetically reformed agricultural and food substances are good excuses to prevent dumping). Finally, the effectiveness of any legal system might be judged by analyzing what would have happened in the absence of such a system? Therefore, as a counterfactual, let us assume that the WTO disappears overnight. Would that make Lebanon better protected? The way the WTO as an institution runs its business may not be perfect. Certainly, the WTO needs tune-up and enhanced-image toward the public. However, this should not absent Lebanon. Politics is probably another reason, which is often overlooked, for the absence of Lebanon's participation in the WTO. The claim that the U.S.A. is blocking the establishment of working parties to examine Arab and Islamic states applications does not fit the Lebanese case[17].

17- Lebanon's Accession to the WTO: An Ex Ante Macroeconomic... https://link.springer.com › chapter.

Bibliography

-Tools for management of the debt, government's borrowing needs and strategies are analyzed rather widely in the scientific works of economists (Evans & Marshall, 2005; Rutkauskas et al., 2008; Stuopyte & Guzavicius, 2008; Teresiene et al., 2008; Lakstutiene, 2008; Relano, 2008; Karazijiene, 2008, 2009; Liebscher, 2009; Aniunas et al., 2009; Ciegis et al., 2009; Vlasenko et al., 2009).

-Sustainability of national finances is usually defined evaluating the specific indicators and their variance over the time (Presbitero & Arnone, 2006; Grybaite et al., 2008; Relano, 2008; Izák, 2009; Ciegis et al., 2009b; Goldstein, 2010). Moreover, lately it is acknowledged the significance of systematic approach to the sustainability issues (Burinskiene & Rudzkiene, 2009; Dzemydiene, 2008).

-Economics and finance are exploring and employing more various models that approach the alterations of anticipated variables over the time as the key factor for increase of accuracy of the concluding findings (Eaton & Fernandez, 1995; Grybaite & Tvarovaviciene, 2008; Yusof et al., 2008; Teresiene et al., 2008; Aniunas et al., 2009; Ginevicius et al., 2009; Strumickas et al., 2009).

-Furthermore, the benefit of interaction between different means for management of debt, chosen to implement considering the different factors of the changed operating environment, is witnessed (Gudonavicius et al., 2009; Kopitov et al., 2008; Markovic, 2008). Therefore the need of the multidimensional models to enhance the advantage of the various techniques is recognized (Diskiene et al., 2008; Kopitov et al., 2008; Ginevicius et al., 2008, 2009).

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

L'indépendance de la Banque Centrale et les (PMNC): le cas du Liban

Dr. Siham Rizkallah*

Introduction

L'indépendance de la Banque Centrale est un concept qui s'est propagé dans les années quatre-vingt avec la tendance à séparer complètement la politique budgétaire de la politique monétaire afin de permettre à cette dernière de lutter avec toute crédibilité et efficacité pour son objectif de maitrise de la stabilité des prix contre le risque d'inflation. Toutefois, la crise financière de 2008 a remis en question l'exigence de l'indépendance de la Banque Centrale en assistant de plus en plus à des politiques monétaires qui donne un rôle à la Banque Centrale dans le financement du secteur public et la contribution à réduire sa dette publique par des Politiques Monétaires Non Conventionnelles (PMNC)(1). A partir de là, et vue l'implication croissance de la Banque Centrale du Liban (BDL)(2)

* *Maitre de Conférences à l'Université Saint Joseph*

1- Politique Monetaires non conventionnelles.

2- Banque du Liban.

dans le financement de l'Etat et la détention de la plus grande part de ses Bons du Trésor, il serait intéressant d'étudier les spécificités de son indépendance dans les statuts et en pratique et de suivre les implications de ces choix sur les acteurs concernés. Pour cela, il s'agit d'étudier dans une première partie les composantes de l'indépendance de la BDL à la lumière des fondements théoriques du concept d'indépendance de l'autorité monétaire. Puis nous approfondissons dans une deuxième partie les différentes modes de PMNC qui provoquent une intéraction monétaire - budgétaire et remettent en question la nécessité de l'indépendance de la Banque Centrale aussi bien en théorie qu'au regard du cas du Liban en particulier avec l'application des ingénieries financières et la poursuite de l'augmentation de la dette publique en parallèle.

1- Aperçu sur le concept traditionnel d'indépendance de la Banque Centrale

Traditionnellement, le concept d'indépendance de la Banque Centrale se réfère à l'autonomie de la Banque Centrale vis-à-vis du pouvoir politique et au regard de la définition et de l'application de sa politique monétaire ayant comme objectif ultime la maitrise de la stabilité des prix.

A- Indépendance de la Banque du Liban (BDL)

Au Liban, la BDL est dotée d'une indépendance vis à vis du pouvoir politique garantie dans ses statuts, selon l'article 13 du Code de la Monnaie et du Crédit, qui est le texte de loi de référence pour la définition et l'application des prérogatives de la Banque Centrale au Liban. L'article 13 souligne que «La Banque est une personne morale de droit public dotée d'une autonomie financière». Toutefois, il faut savoir que le gouverneur de la BDL, ainsi que les vice-gouverneurs et le Conseil Central (Gouverneur, vices gouverneurs, Directeur général du ministère des Finances, Directeurs général du ministère de l'Economie) qui soumet

ses rapports au ministère des Finances, sont nommées pas le gouvernement. Le Code de la Monnaie et du Crédit contraint également la BDL de soumettre chaque année avant fin juin son rapport annuel de l'année précédent au ministre des Finances...

Toutefois depuis 2013, la BDL avait adopté une politique d'encouragement de la croissance économique par la subvention de crédits accorder par le secteur bancaire libanais aussi bien pour l'habitat (prêts logement) que pour le financement à taux d'intérêt réduit aux PME pour encourager l'investissement dans les secteurs productifs, la création d'emplois et le soutien de la classe moyenne[3]. Ces facilités ont été assurées en permettant aux banques commerciales d'utiliser une partie des réserves obligatoires qui étaient bloquées dans des comptes non rémunérés auprès d'elle pour octroyer des prêts à taux d'intérêt réduits.

A partir de 2016, des opérations d'ingénierie financière s'inscrivent directement dans le cadre de l'Assouplissement Quantitatif des politiques monétaires non conventionnelles visant à contribuer essentiellement au financement du secteur public et la diminution du service de la Dette publique par l'achat massif de bons du Trésor en devises étrangères et leur échange avec des bons du Trésor qui étaient détenus auprès de la BDL et des banques commerciales en monnaie nationale (livre libanaise LBP) et permettant également de renflouer les réserves en devises étrangères de la BDL, ce qui lui permet de poursuivre sa politique d'intervention sur le marché de change gardant le taux de change à l'intérieure d'une fourchette adoptée depuis 1997 (par ancrage de la livre libanaise par rapport au dollar américain à raison d'un taux respectant une fourchette de 1501-1540 avec taux médian de 1507.5).

Sachant que l'économie libanaise est une économie dollarisée

3- file:///C:/Users/706279/Downloads/BDLMonetaryPolicyAnnualReport_2016%20(1).pdf

par libre choix des agents privés (dollarisation officieuse et partielle) depuis l'expérience d'hyperinflation et de forte dépréciation du taux de change qu'a connu le Liban Durant la période de guerre civile (1975-1990).

Selon le rapport publié par le vice-gouverneur, Raed Charafeddine (2017), la BDL a réalisé les opérations d'ingénierie financière en se basant sur quatre principaux articles du Code de la Monnaie et du Crédit qui est la loi qui régi le fonctionnement de la BDL au Liban[4].

L'article 33 du Code de la Monnaie et du Crédit, tel que modifié par la Loi No 8/75 du 5 mars 1975 confère au Conseil central de la BDL les attributions suivantes, sans que cette énumération n'ait un caractère limitatif:

- Il définit la politique monétaire et la politique de crédit de la BDL.
- Il établit les règlements d'application de la présente loi.
- Il fixe, à la lumière de la conjoncture économique, les taux de l'escompte et des intérêts des avances de la Banque, il délibère de toutes les mesures touchant les banques.

De plus, le Conseil Central délibère sur les demandes d'emprunts présentées par le secteur public…

L'article 70 du Code de la Monnaie et du Crédit tel que modifié par la loi promulguée par le Décret No 6102 du 5 octobre 1973 définit la mission de la BDL par la sauvegarde de la monnaie, afin d'assurer la base d'un développement économique et social continu. La mission de la Banque comprend en particulier ce qui suit:

4- Charafeddine Raed [2017], «Ingénierie Financière de la Banque du Liban», https://raedcharafeddine.net/wp-content/uploads/2015/01/6-4-2017.pdf
رائد شرف الدين، "هندسة مصرف لبنان المالية: رافعة مالية ونقدية وإقتصادية"، مصرف لبنان، نيسان ٢٠١٧.

- La sauvegarde de la solidité de la monnaie libanaise.
- La sauvegarde de la stabilité économique.
- La sauvegarde du caractère sein du système bancaire.
- Le développement du marché monétaire et financier.
- Elle exerce à cet effet les pouvoirs qui lui sont conférés par la présente loi.

L'article 76 (tel que modifié par la loi No 28/67 du 9 mai 1967 et par la loi promulguée par le décret No 6102 du 5 octobre 1973).

Pour maintenir la liquidité bancaire et le volume du crédit en harmonie avec sa mission générale définie à l'article 70, la BDL a le pouvoir de prendre toutes les mesures qu'elle jugera opportunes et, notamment, les mesures suivantes, qu'elle peut prendre séparément ou simultanément ou encore concurremment avec les mesures prévues au Titre 3 de la présente loi:

- Fixer et modifier les taux et les plafonds de l'escompte et des autres crédits qu'elle est autorisée à consentir aux banques et établissements financiers.
- Acheter et vendre sur le marché libre, des effets, conformément aux articles 106, 107 et 108.

L'article 104 détermine qu'il appartient à la BDL de fixer, pour chaque banque, le «plafond» de son concours, sous toutes ses formes, notamment en fonction de l'importance de la banque intéressée et de la qualité de sa gestion.

L'article 106 précise que la BDL peut acheter les effets privés dont l'échéance ne dépasse pas les 180 jours, et le revendre sans endos, ainsi que les effets publics et les effets émis avec la garantie de l'Etat, dont l'échéance ne dépasse pas un an à dater de leur achat. L'article 107 assure qu'en aucun cas les

opérations sur les effets publics visés aux articles 105 et 106 ne peuvent être traités au profit du Trésor ou des autres entités émettrices du secteur public. L'article 108 tel que modifié par la loi promulguée par le décret No 6102 du 5 octobre 1973 souligne que la BDL escomptera les effets publics et les effets émis avec la garantie de l'Etat, les acquerra sous le régime de la pension ou les achètera aux conditions définies aux articles 105 et 106, et ce, dans les limites que permettent les nécessités de la stabilité monétaire.

Au fait, la BDL a émis en 2016 des circulaires spécifiques qui définissent les procédures d'application des ingénieries financières ainsi que les conditions qui permettent aux banques commerciales d'y participer seules différents articles ci haut mentionnés du Code de la Monnaie et du Crédit relatifs aux souscriptions et aux ventes des Bons du Trésor de la part de la Banque Centrale ainsi que son escompte des Bons du Trésor détenus par les banques commerciales. Sachant que l'article 151 du même Code de la Monnaie et du Crédit confirme que personne appartenant ou ayant appartenu à la Banque Centrale, en quelque qualité que ce soit, est tenue au secret bancaire défini par la loi du 3 septembre 1956.

Cette obligation couvre tous renseignements et faits concernant non seulement les clients de la Banque centrale et des banques et établissements financiers, mais encore ces institutions elles-mêmes, et dont l'intéressé a eu connaissance du fait de son appartenance à la Banque Centrale.

A partir de là, il était impossible à la BDL de communiquer les informations détaillées relatives à l'identité des banques qui participent aux opérations d'ingénierie financière ni de divulguer les données concernant la répartition entre elles des bénéfices qui en découlent. Toutefois, le gouverneur de

la BDL a expliqué dans une série d'entretiens et à travers les différents outils médiatiques ainsi que par des communiqués spécifiques toutes les étapes, mécanismes et résultats de ces opérations s'inscrivant dans le cadre des Politiques Monétaires Non Conventionnelles, surtout d'assouplissement quantitatif.

B- Fondements théoriques de l'indépendance de la Banque Centrale

- L'indépendance organique ou statutaire qui se définit dans les statuts de la Banque Centrale (nomination et mandat du gouverneur..) et par des indices par Alesina et Summers[5], Grilli Masciandaro et Tabellini[6] (1991) et Cukierman, Webb et Neyapti[7].
- L'indépendance financière/économique qui exige que la Banque Centrale ait un compte propre qui lui permet de couvrir ses dépenses, salaires de ses employés indépendamment du compte du secteur public.
- L'indépendance réelle fonctionnelle qui reflète l'indépendance effective de la Banque Centrale en pratique dans la définition et l'application de la politique monétaire.

C- Critères de mesure de l'indépendance de la Banque Centrale

Cukierman, Webb et Neyapti retenaient 8 critères pour juger du degré d'indépendance des Banques Centrales dont principalement l'interdiction et les limites quantitatives aux avances de la Banque Centrale au Trésor public et les couts des crédits.

La garanti d'un financement de la Banque Centrale et son

5- Alesina A et Summers , «Central Bank independence and macro economic: some comparative evidence», **Journal of Money**, Credit and Banking, No 2, Vol 25, 1993, p151-162.

6- Grilli V, Masciandaro D and Tabellini G, «Political instyitutions and public financial policies in the industrial countries», **Economic Policy**, No 13, Vol 6, 1991, p 341-392.

7- Cukierman A , Webb SB et Neyapti B, «Measuring the independence of Central Banks and its effect on policy outcomes», **The World Economic Review**, No 3, Vol 6, 1992.

offre de privilèges par rapport aux conditions de financement disponible sur le marché pour l'achat par exemple de Bons de Trésor incitent au laxisme budgétaire puisqu'elles protègent le gouvernement de supporter le jugement du marché et des agences de notation et permet le seigneuriage pour financer le déficit et contenir l'augmentation de la dette publique et le suivi de la dette.

Sachant que l'acquisition de la Banque Centrale de son indépendance et son orientation vers l'objectif ultime de stabilité monétaire en lui assurant les moyens de l'atteindre constitue un moyen d'augmenter la prudence et la discipline des autorités budgétaires.

Pour cela, plusieurs indicateurs sont retenus pour évaluer le degré de discipline budgétaire dont essentiellement le ratio solde budgétaire/PIB qui risque d'être biaise puisqu'un déficit de 5% du PIB par exemple peut résulter d'une inflation de 2% et d'une croissance de 3%. Le montant de la Dette Publique peut également être considère comme un indicateur de référence dépendant des conditions de financement du déficit. Toutefois, l'indicateur le plus fidèle pour mesurer le degré de discipline budgétaire s'avère le solde budgétaire primaire qui est le solde hors intérêts ou service de la dette publique.

Benassy – Quere et Pisani- Ferry[8] soulignent par une étude empirique régressant des indicateurs d'indépendance de la Banque Centrale sur le solde primaire l'existence d'une influence positive de l'indépendance de la Banque Centrale sur les dérapages budgétaires, plus une Banque Centrale est indépendante plus la discipline budgétaire est importante.

8- Benassy Quere A et Pisami Ferry J, «Indépendance de la Banque Centrale et politique budgétaire», Cepii, Document de travail, No 94 – 02, 1994.

Sargent et Wallace[9] montrent que l'indépendance de la Banque Centrale implique une renonciation à la monétisation de la Dette Publique et par suite interdit de mener une politique non soutenable qui conduirait à terme à choisir entre monétisation et défaut. Selon Rogoff[10] il s'agit de nommer à la tête de la Banque Centrale un gouverneur conservateur donc ayant une forte sensibilité à l'inflation beaucoup plus que la moyenne de la société, alors que selon Walsh[11] il faudrait mettre en place d'un contrat incitatif liant la rémunération du gouverneur de la Banque Centrale à l'atteinte de l'objectif de sa politique monétaire.

Toutefois, l'indépendance de la Banque Centrale pourrait conduire à un problème en cas d'absence de coordination monétaire budgétaire qui conduirait à un jeu de «poule mouillée» où la Banque Centrale pratique une politique monétaire restrictive pour amener le gouvernement a une discipline budgétaire alors que ce dernier s'engage dans une politique budgétaire expansionniste. La compensation dans les deux effets empêche une relance efficace de l'économie, d'où l'effet boule de neige de la Dette publique crée par l'augmentation du service de la Dette publique.

A partir de là, il s'est avère indispensable de revoir le concept de l'indépendance de la Banque Centrale à la lumière des besoins de la crise financière de 2008, la nécessite d'assurer un financement à l'économie et le besoin de contribution des Banques Centrales à l'endettement public par les politiques monétaires non conventionnelles (PMNC).

9- Sargent TJ et Wallace N, «Rational expectations and the theory of economic policy», **Rational expectations and econometric practice 1**, 1981, 199-214.

10- Rogoff K, «The optimal degree of commitment to and intermediate monetary target», **Quarterly Journal of Economics**, November, 1985, p 1169-1189.

11- Walsh C, «Optimal contracts for central bankers», **American Economic Review**, No 1, Vol 85, 1995, p 150-167.

2- Les PMNC comme source d'interaction monetaire-budgetaire

Les PMNC connues depuis la crise financière de 2008 qui a rendu inefficaces les politiques monétaires conventionnelles basées sur l'instrument de taux d'intérêt qui a atteint le plancher de trappe à liquidité de 0%, revêtent différentes formes.

A- Principales formes de PMNC

La première forme des PMNC est le Guidage prospectif (Forward Guidance) qui consiste à assurer une communication efficace et transparente et à annoncer à l'avance les orientations des Banques Centrales quant à leurs décisions futures. Ceci permettrait d'améliorer la visibilité des choix de la Banque Centrale et l'efficacité de leur politique monétaire aux yeux des agents économiques. Sachant que la crise de 2008 s'est traduite par un accroissement accru des primes de risque et de liquidité et une baisse des financements aux ménages et aux entreprises. Les Banques Centrales ont dû baisser les taux d'intérêt jusqu'à la trappe à liquidité, ce qui devrait augmenter les prix des actifs financiers et baisser les coûts du capital favorisant l'investissement et la croissance.

Or il s'est avère que l'instrument de taux d'intérêt était devenu inefficace, ce qui a amené les Banques Centrales à recourir à d'autres outils qui s'appuient davantage sur la gestion de leur bilan plutôt les taux d'intérêt directeurs.

Wouters explique que face à la crise, les Banques Centrales ont dû recourir à des politiques non explorées et non expérimentées appelées les PMNC.

La deuxième forme des PMNC est l'Assouplissement Quantitatif (Quantitative Easing) base sur le rachat massif de titres de dettes (publiques comme les bons du Trésor ainsi que privées) sans émettre de nouveaux titres sur le marché primaire ce qui contredit les traités européens interdisant aux Banque

Centrales de financer les Etats. Par l'achat de titres, les Banques Centrales augmentent la liquidité en circulation et font baisser les taux d'intérêt à l'emprunt et augmentent la demande de titres faisant remonter leurs cours et diminuer les taux d'intérêt de ces titres. Ceci devrait favoriser les crédits aux entreprises et ménages et la lutte contre le risque de déflation.

De plus, les orientations des placements vers l'achat de titres publics et privés contribue au financement de l'économie réelle et constitue un accélérateur financier augmentant la taille du bilan de la Banque Centrale et de la base monétaire.

La troisième forme des PMNC consiste en l'Assouplissement qualitatif (Qualitative easing) base sur le maintien de la taille du bilan de la Banque Centrale inchangé mais le changement de sa composition dans le sens d'actifs plus risques et moins liquides.

Taylor estime que les PMNC sont des politiques discrétionnaires dont le financement se fait par création monétaire au lieu des taxes et l'emprunt public.

B- Les PMNC au Liban à travers les ingénieries financières

Les principales PMNC au Liban ont été réalisées à travers les ingénieries financières qui consistent en une vente de titres publics en livres libanaises et un achat en contrepartie de titres publics en devises étrangères par le secteur bancaire. La BDL se chargeait de l'achat de Bons du Trésor en livres libanaises du ministère des Finances qui étaient détenus dans le portefeuille des banques commerciales. La BDL paye 139% en moyenne du prix de chaque titre (donc le prix principal du titre, en plus de la moitié des intérêts attendus à échéance par les banques commerciales) ce qui permet aux banques commerciales de réaliser par cet escompte un rendement immédiat de 39% en moyenne au lieu d'attendre le rendement total à échéance. A partir de là, c'est la Banque Centrale qui bénéficiera à échéance des rendements restants.

En contrepartie, les banques commerciales achètent les Bons du Trésor en devises (Eurobonds) et des certificats de dépôts en devises du même montant des titres vendus en lires libanaises à la Banque Centrale et gardent les rendements immédiats réalisés.

Le document du comité du contrôle des banques montre que le montant total des Bons du Trésor en livres libanaises rachetés par la BDL des banques commerciales équivalent à 18532 milliards de livres libanaises (ou l'équivalent de 12.3 milliards de dollars américains). Les banques commerciales perçoivent automatiquement 25753 milliards de livres libanaises (ou l'équivalent de 17 milliards de dollars américains) réalisent ainsi des rendements immédiats de l'ordre de 721 milliards de livres libanaises (soit l'équivalent de 4.8 milliards de dollars américains) dont 555 millions de dollars américains aux clients des banques commerciales et 200 millions de dollars américains a leurs correspondants à l'étranger.

Par contre, les banques commerciales ont acheté de la BDL des Bons du Trésor en dollars américains d'un montant de 12.377 milliards de dollars américains d'un taux de rendement annuel de 6%, ce qui assurerait aux banques commerciales des rendements annuels sur ses Bons du Trésor en devises d'un montant annuel de près de 700 millions de dollars américains.

Le rapport de la BDL de 2016 met l'accent sur la poursuite des PMNC représentées par les ingénieries financiers dans la lignée de l'assouplissement quantitatif dans une perspective de relance de l'économie par la contribution au financement des projets de croissance, de développement durable et de création d'emplois par le financement d'investissements productifs à taux d'intérêt réduits dans les différents secteurs agricole, industriel, touristique ayant atteint en 2018 près de 549 milliards de livres libanaises[12].

Toutefois la BDL a arrêté la procédure de réduction des réserves

12- Rapport annuel de la Banque du Liban 2018.

obligatoires des banques commerciales auprès de la BDL qu'elle avait entamé en 2009 pour inciter les banques commerciales en contrepartie à accepter d'octroyer des crédits à taux réduits dans les secteurs productifs, commercial et immobilier. Sachant que le total des crédits accordes dans ces conditions a atteint à fin 2017 l'ordre de 6540 milliards de livres libanaises.

Par ailleurs, la BDL avait accordé depuis 2013 des facilités de crédits d'un taux d'intérêt de 1% aux banques commerciales pour les encourager d'octroyer des crédits à taux d'intérêt subventionnes et qui ont totalisé de 2013 a 2018 l'ordre de 1093 milliards de livres libanaises d'un total de 1302 milliards de livres libanaises du montant des crédits distribués par les banques commerciales.

En parallèle, la BDL poursuit son soutien au financement des projets qui s'inscrivent dans le cadre de l'économie de la connaissance par son impact positif sur la croissance, le développement durable et la contribution au capital humain et l'encouragement de l'innovation et le soutien des entreprises start up en plus de la poursuite du contrôle des activités des joints ventures, des entreprises affiliées aux banques et la poursuite de la couverture des montants demandes par les banques commerciales et le reste des entreprises..

C- Effets attendus et risques des PMNC

Les PMNC sont susceptibles de faciliter l'octroi de crédits et d'alléger les conditions de financement par l'intermédiaire de quatre canaux de transmission[13]:

- Effet de liquidité: ou l'achat massif de titres publics et privés favorise la baisse des primes de risque.

- Effet de réallocation de portefeuille des investisseurs avec l'achat massif de titres qui augmente leur prix et réduit leur rendement.

13- KANGA D, «Quels sont les enseignements des Politiques Monétaires Non Conventionnelles», **Revue Française d'Economie**, No 2, Vol 32, 2017, p 3-36.

- Effet de duration ou l'engagement de la Banque centrale de garder les taux d'intérêt directeurs faibles longtemps réduit le risque de taux d'intérêt.

Effet de signal traduisant que l'achat massif d'actifs par les Banques Centrales est un signe de confiance qu'elles envoient aux investisseurs pour le suivre.

Sachant qu'il existe cinq approches méthodologiques permettant d'évaluer les PMNC:

• Les approches basées sur les études d'évènements surtout sur les anticipations des marchés et les primes de risque et de liquidité.

• Les modèles de structure en termes de taux d'intérêt pour voir les effets sur les primes de risque et de liquidité et les prix des actifs et structure de portefeuille des investisseurs.

• Approche théorique en équilibre partiel ou général se basant sur des infos disponibles pour fixer les valeurs des paramètres clés.

• La modélisation linéaire a une équation avec une variable de résultat.

• Les variantes du modèle VAR avec une analyse comparative entre la situation actuelle avec PMNC et celle d'une économie en l'absence de ces politiques.

Les PMNC modifient les prix des actifs et par suite favorisent la diminution du coût du capital et relance l'investissement et la croissance quoique à un rythme plus lent.

Gambarcota[14] considérait que le PIB européen a augmenté de 1.3% à 3.2% suite à l'augmentation de 3% de la taille du bilan de la BCE... Toutefois, les crises bancaires et la dette souveraine s'avèrent les principaux défis qui risquent de contrarier l'efficacité des PMNC en matière de croissance et de création d'emplois.

Malgré le caractère expansionniste, les PMNC ne se sont pas accompagnées d'un processus d'anticipations inflationnistes du

14- Gambacorta L, Hofmann B et Peersman G, «The effectiveness of unconventional monetary policy at the zero lower bound: a cross country analysis», **Journal of Money**, Credit and Banking, No 4, Vol 46, 2014, p 615-642.

fait de la faiblesse du canal de la monnaie dans la transmission monétaire, ainsi que la baisse du prix du pétrole.

Cependant, Shlefeir et Vishny[15] montrent que les PMNC créent des problèmes d'aléa moral et amènent les banques à détenir plus de réserves au lieu de dynamiser l'activité de crédit avec la liquidité disponible.

Selon Shin[16], l'injection de liquidité risque d'encourager les banques à s'exposer davantage aux risques augmentant l'instabilité financière.

De plus, les PMNC portent le risque d'exposition des bilans des Banques Centrales à cause de la faible qualité des actifs achetés.

Aussi dans le cas où les banques détiennent la quantité de réserves souhaitées, sa diminution risque de les amener à limiter leurs crédits.

Par ailleurs, les PMNC qui encouragent l'achat massif de titres entre autres les Bons de Trésor risquent de retarder la décision de l'Etat de mettre en place une politique de discipline budgétaire lors des crises de dette souveraine.

Le faible niveau de taux d'intérêt n'incite pas les Etats à consolider leurs budgets et rationnaliser leurs dépenses tant qu'il leur facilite de s'endetter à coût faible sans se soucier du poids du service de la dette. En même temps, les taux d'intérêt faibles voire les taux d'intérêt négatifs sur les facilités de dépôt visent à amener les banques à utiliser leurs réserves pour financer l'économie et accroitre les crédits, mais ceci provoque des frais qui ne peuvent pas être transférés à tous les clients.

Les investisseurs qui sont à la recherche de rendements sont ainsi conduits à prendre des risques élevés sans avoir pris au préalable des précautions nécessaires; alors que les banques qui

15- Shleifer A et Vichny RW, «Asset fire sales and credit easing», **American Economic Review**, No 2, Vol 100, 2010, p 46-50.

16- Shin HS, «Securitization and financial stability», **Economic Journal**, No 536, vol 119, 2009, p 309-332.

détiennent des excédents de liquidité devraient rémunérer la Banque centrale par leurs dépôts.

A partir de là, le taux de refinancement de la Banque Centrale perd son rôle dans la conduite de la politique monétaire et la détermination des taux d'intérêt directeur qui influence toute la structure des taux d'intérêt. C'est le taux d'intérêt sur les dépôts qui le remplace dans l'influence des taux d'intérêt sur le marché monétaire[17].

A savoir que les achats d'actifs par les Banques Centrales ne peut pas continuer jusqu'à l'infini sinon elles risquent de ne plus avoir qu'un effet négligeable sur la prime de risque ainsi qu'un effet négatif sur les efforts de discipline budgétaire de la part des Etats.

D- Résultats des PMNC au Liban

Dans le cas du Liban, le pays connait depuis le début des années 1990, un déficit budgétaire chronique comme ses recettes budgétaires n'arrivent plus à couvrir ses dépenses, alors qu'avant le déclenchement de la guerre civile (1975-1990) le budget public était structurellement excédentaire. Pour combler les déficits, l'État ne cesse de recourir à l'endettement public, le ratio Dette publique / PIB est le troisième ratio le plus élevé au monde étant passé de 44% en 1993 à l'ordre de 151% à fin 2018[18]. Le service de la dette ponctionne chaque année près de 40% du budget, le déficit budgétaire se creuse chaque année davantage appelant à s'endetter davantage dans un processus d'effet boule de neige d'accroissement annuel de la dette publique. Les taux d'intérêt connaissent une augmentation croissante augmentant plus le service de la dette et contraignant la croissance économique qui est déjà presque nulle.

La quasi-totalité de cette dette est détenue par le système

17- LEPPIN M et NAGEL J, «Les mesures de politique monetaire non conventionnelles et leur impact sur les marches», **Revue d'Economie Financiere**, No 121, Vol 1, 2016, p 97-110.

18- Debt and Debt Markets, **A Quarterly bulletin of the Ministry of Finance**, issue No 49, quarter 2, 2019.

bancaire libanais (BDL et banques commerciales) à travers la souscription ou l'achat d'obligations d'État en livres libanaises ou en dollars (appelées eurobonds) ou indirectement à travers l'achat de certificats de dépôt émis par la BDL qui s'avère à son tour le principal souscripteur en Bons du Trésor. Le Liban subit aussi depuis quelques années un ralentissement des flux de capitaux entrants, une détérioration inquiétante de sa balance de paiement, une baisse des réserves de change qui devraient constituer la principale marge de manœuvre de la BDL pour utiliser l'instrument d'intervention sur le marché de change pour préserver l'ancrage du taux de change adopté depuis 1997 de la livre libanaise par rapport au dollar américain, des choix qui ont bien été appréciés par les rapports de Fond Monétaire International FMI. Au fait, le rapport du FMI de 2017 précise que le rattachement du taux de change est l'ancrage nominal approprie et que la BDL doit rester prête a augmenter les taux d'intérêt si nécessaire[19]. Face à cette situation critique et la nécessité d'intervenir pour assurer le financement nécessaire aux meilleurs conditions possibles et des coûts supportables en terme de taux d'intérêt, la BDL orientait ses choix vers les politiques monétaires non conventionnelles et commencent à introduire les ingénieries financières à partir de 2016.

Ainsi, la politique monétaire au Liban est devenue de plus en plus au centre des débats économiques avec l'introduction des nouvelles pratiques d'ingénierie financière dans l'optique principalement d'assurer le financement nécessaire du déficit budgétaire du secteur public et de réduire les coûts du service de la dette publique.

L'évaluation des bilans de l'ingénierie financière nécessite d'étudier un bilan coûts/bénéfices pour les différents acteurs

19- Rapport du FMI sur le Liban No17/19-janvier 2017, http://www.imf.org/en/Publications?CR/Issues/2017/01/24?lebanon-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44572, page 4).

concernes tel développés ci haut (l'Etat, le Trésor Public, la BDL, les banques commerciales, l'économie dans sa globalité). Ce bilan montre une amélioration du bilan de la BDL, une maitrise de la note souveraine jusqu'à la récente dégradation en 2019 de la note du Liban par Moody's a Caa1 et par Fitch à CCC et une meilleure solvabilité des banques commerciales.

Reste à dire que les PMNC seules ne suffisent pas pour régulariser la situation quelques soient les résultats positifs qu'elles contribuent à assurer. La Banque Centrale est dotée d'un objectif ultime de préserver la stabilité monétaire et ne peut pas remettre en question sa crédibilité et ses capacités de lutte pour la stabilité monétaire pour soutenir de manière continue le Trésor Public a réduire le coût de la dette publique en l'absence d'une politique budgétaire rationnelle et des reformes budgétaires adéquates qui permettent d'améliorer la situation des finances publiques, de réduire les déficits budgétaires et de limiter le recours à l'endettement public continu

Conclusion

En conclusion, nous constatons que les PMNC ont apporté une évolution importante au concept d'indépendance de la Banque Centrale et de crédibilité de la politique monétaire passant de l'exigence d'une autonomie complète vis-à-vis du pouvoir politique et d'indifférence complète à l'égard de ses besoins de financement vers un assouplissement quantitatif et qualitatif et une intégration des possibilités d'achat des titres dette publique. La leçon essentielle des PMNC était de montrer que la crédibilité de la Banque Centrale dans la défense de la stabilité monétaire et la maitrise d'un objectif de faible inflation peut être réalisée sans augmenter l'indépendance de la Banque Centrale et sans interdire strictement la contribution au financement public surtout en cas de difficulté de soutenabilité de la dette et publique.

Toutefois, si les exigences des PMNC sont nombreuses en

matière de discipline budgétaire, de soutenabilité des déficits et de recours à l'endettement public, plusieurs limites empêchent la réalisation de ces résultats recherches. Finalement, plusieurs défis font toujours face à la Banque Centrale surtout la possibilité de sortie des PMNC qui influencent les anticipations des agents et de retour aux politiques monétaires traditionnelles oblige l'Etat a limité sa dette publique, ainsi que la nécessité d'une coordination entre les politiques budgétaire et monétaire pour éviter des contractions entre elles couteuses pour l'ensemble de l'économie.

Bibliographie

-Agenor PR et Montiel PJ, «Development in macroeconomics», Princeton new Jersy, Princeton University Press, 1996.

-Alesina A et Summers , Central Bank independence and macro economic: some comparative evidence", Journal of Money, Credit and Banking, No 2, Vol 25, 1993, p151-162.

-Barro RJ et Gordon DB, «Rules, Discretion and Reputation in a model of Monetary policy», Journal of Monetary Economics, Vol 12, 1983, p 101-121

-Benassy Quere A et Pisami Ferry J, «Indépendance de la Banque Centrale et politique budgétaire», Cepii, Document de travail, No 94 – 02, 1994.

-Berger H DE HAAN J et Eijffinger S C W, «Central Bank independence: an update of theory and evidence», Journal Economic Surveys, Vol 15, 2001, p 3-40

-Blanchard OJ, «Suggestions for a new set of fiscal indicators", OECD Economics Department, Working Paper, No 79, 1990

-Borio C et Zabai A, «Unconventional monetary policies», an appraisal Manchester Scheel, Vol 78, 2016, p 53-89.

-Charafeddine Raed «Ingénierie Financière de la Banque du Liban», 2017, https://raedcharafeddine.net

-Cukierman A, Webb SB et Neyapti B, «Measuring the independence of Central Banks and its effect on policy outcomes», The World Economic Review, No 3, Vol 6, 1992.

-Cukierman A, «Accountability, credibility, transparency and stabilization policy in eurosystem», in Wyplosz C (ed), EMU and its impact on Europe and the world, Oxford Economic Press, 2002.

-Daufelt S et Landstrom M et Rudholm N, «Are central bank independence reforms necessary for achieving low nd stable inflation?», www.usbe.umu.se/digitalassets/137/137225_cbi_inflation_140128pdf, 2013.

-Diamand DW, «Reputation acquisition in debt markets», Journal of Political Economy, University of Chicago Press, No 4, vol 97, 1989, p 828-862.

-Diane G, «Transparence, responsabilité et légitimité de la BCE», 2009, http://opee.unistra.fr/spip.php?article29

-FMI, Rapport du FMI sur le Liban No17/19-janvier 2017, http://

www.imf.org/en/Publications?CR/Issues/2017/01/24?lebanon-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44572, page 4)

-Gambacorta L, Hofmann B et Peersman G, «The effectiveness of unconventional monetary policy at the zero lower bound: a cross country analysis», Journal of Money, Credit and Banking, No 4, Vol 46, 2014, p 615-642.

-Goldstein M et Turner P, «controlling currency mismatches in emerging economies", Institute for International Economics, avril, 2004.

-Goodfriend M, «The elusive promise of independent central banking», Bank of Japan, Institute for Monetary and Economic Studies, Vol 3, 2012.

-Goodhart C, «Politique Monetaire et Dette Publique», Banque de France, Revue de la Stabilite Financiere, avril, 2012.

-Grilli V, Masciandaro D and Tabellini G,"Political instyitutions and public financial policies in the industrial countries", Economic Policy, No 13, Vol 6, 1991.

-Eichengreen B et Hausmann R, «Exchange rate and financial fragility», NBER, Working Paper, 7418, novembre, 1999.

-Friedman M, «A Framework for monetary stability», Fordham University Press, New York, 1960.

-FMI, «Public debt in emerging markets", World Economic Outlook, September, 2003.

-FMI, Rapport du FMI sur le Liban No17/19-janvier 2017, http://www.imf.org/en/Publications?CR/Issues/2017/01/24?lebanon-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44572, page 4).

-Kanga D, «Quels sont les enseignements des politiques monétaires non conventionnelles", Revue Française d'Economie, No 2, Vol 32, 2017.

-Kia A, «The impact of monetary policy transparency on risk and volatility of interest rates: evidence from the United States»,Utah Valley University, Working Paper, No 3-11, 2012, www.uvu.edu/woodbury/docs/working-paper-3-11.pdf

-Kydland FE et Prescott EC, «Rules rather than discretion: the inconsistency of Optimal plans», Journal of Political economy, No 3, vol 85, 1977.

-Laby Agnes, «Crédibilité de la Banque Centrale et soutenabilité de la politique budgétaire», Revue d'Economie Financière, No 119, Vol 3, 2015.

-Leppin M et Nagel J, «Les mesures des politiques monétaires non conventionnels et leur impact sur les marches», Revue d'Economie Financière, No 121,vol 1, 2016.

-Liban, Debt and Debt Markets, A Quarterly bulletin of the Ministry of Finance, issue No 49, quarter 2, 2019.

-L'Oeillet G et Roudot N, «L'indépendance des Banques Centrales a-t-elle limite le recours aux politiques monétaires non conventionnelles hors de la crise économique?», www.crem.univ-rennes1.fr, 2012

-Lucas Jr, «Expectation and the neutrality of money», Journal of Economic Theory, 1972.

-Marouani A, "Les limites des Politiques monétaires accommodantes: comment les dépasser", https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01964283, 2018.

-Matheron J et Mojon B et Sahuc J G, «La crise de la dette souveraine et la politique monétaire», Banque de France, Revue de la Stabilité Financière, No 16 oct, 2012.

-Mourougane A, «Indépendance de la Banque Centrale et politique monétaire: application à la Banque Centrale européenne», Revue Française d'Economie, No 1, Vol 13, 1998.

-Parguez A, «Money creation, employment and economic stability», The monetary theory of umeployment and inflation", Panoeconomicus, UDC, 336.1/5 (original scientific paper), No 1, 2008, str 39-67.

-Posen A, «When central banks buys bonds independence and the power to say no», 2010, www.bankofengland.co.uk/archive/Documents/historicpubs/speeches/2010/speech436.pdf

-Posen A S, «Why central bank independence does not cause low inflation: There is an institutional fox for policies», in O Brien R ed: Finance and the International economy, The Amex Bank Review Prize essays, 1993.

-Reinhart C et Rogoff K, «Growth in a time of debt», National bureau of Economic Research, Working Paper, No 15639, 2010.

-Reindhart CM, Rogoff KS et Savastano MA, «Debt in tolerance», NBER, Working Paper, 9908, aout, 2003.

-Rogoff K, «The optimal degree of commitment to and intermediate monetary target», Quarterly Journal of Economics, November, 1985.

-Roubini N [2001], «Debt Substainability: how to access whether a country is insolvent», December, 2001, http://pages/starn.nyu.edu/-nroubini/referen/htm

-Sargent TJ et Wallace N, «Rational expectations and the thery of economic policy», Rational expectations and econometric practice 1, 1981.

-Sargent R et Wallace N, «Some unpleasant monetarist arithmetic», Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 1981.

-Shin HS, «Securitization and financial stability», Economic Journal, No 536, vol 119, 2009.

-Shleifer A et Vichny RW, «Asset fire sales and credit easing», American Economic Review, No 2, Vol 100, 2010.

-Taylor JB, «Discretion versus policy rules in practice», Carnegie Rochester Conference, series on public policy, 1993.

-Taylor JB, «Monetary policy rules work and discretion doesn't: a take of two eras», Journal of Money, Credit and Banking, Vol 44, No 6, 2012.

-Turner P, «Sortir des Politiques Monetaires Non conventionnelles: quels defis», Revue d'Economie Financière, No 113, Vol1, 2014.

-Walsh C, «Optimal contracts for central bankers», American Economic Review, No1, Vol 85, 1995.

-Wouters DH, «Quantitative easing», 2016, a new VoxEU ebook. Vox EU.org.url: http://www.voxeu.org/article/quantitative-easing-new-voxeu-ebooks

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Col. P.S.C Salah Allaou*

Development in Lebanon and its role in reducing terrorism

.....53

• *Prof. Issam Moubarak*

Political commitment: concepts and challenges

.....55

• *Prof. Amine Lebbos*

The European Union in the Middle East: changing priorities?

.....56

Development in Lebanon and its role in reducing terrorism

Col. P.S.C Salah Allaou

Development and terrorism are two concepts of interests inherited from ancient times that evolved throughout history, striking a delicate balance that is likely to negatively shift and benefit the development of terrorism should said balance be lost and the citizen's needs not be met. Should this be the case, extremists are more likely to react violently under the pretext of achieving justice. This will subsequently lead to chaos and instability, with the governments no longer holding the country's reins, and with terrorists using violence against innocents and those deemed guilty.

Many countries suffer from extremism, and Lebanon is no exception. Here (in Lebanon), Islamic extremism has fomented extremist thoughts among young people, which contributed to damaging societies and destroying moral and humanitarian values. Anyone who disapproves of the terrorists' principles must be executed, and their family, money, and property are confiscated. Terrorism exists all over the world, under various causes and principles. Sustainable economic, social, cultural and administrative development is an effective and receptive tool for military confrontation, and if achieved, it can eradicate or reduce the roots of terrorism, whether in Lebanon, the Middle East, or any other country across the world. However, it must be stated that terrorism relies upon other sources, arguably hidden forces which agitate or exploit it to achieve their own objectives. The question remains: is real development possible and can it

limit the phenomenon of terrorism and keep pace with what the Lebanese army has been able to achieve by liberating the eastern sector of Lebanon and expelling terrorism outside its borders? Can Lebanon launch a comprehensive development process in poor areas, particularly in areas where extreme terrorism has recruited a large number of residents to avoid instability and the deterioration of economic, social and political conditions in Lebanon and in neighboring countries? Any potential relationship between terrorism and development remains a subject of mutual concessions, with two mutually exclusive concepts do not meet: the first always destroys, and the second builds and contributes to a prosperous and secure homeland, free of terrorism, with its firmly believing and taking pride in it.

Political commitment: concepts and challenges

Prof. Issam Moubarak

Political commitment is pushing the citizens to be increasingly involved in state affairs. In the framework of the community's development, the involvement in state affairs is an attitude and readiness to intervene both intellectually and politically in public life.

Over the years the political commitment has undergone a great deal of transformation. The participation of the citizens in the electoral process, be it locally or internationally is being considered as a political commitment or a participation in the public life of a society even if the voter doesn't vote for any of the competing parties.

Sometimes this commitment takes on an appropriate form, if necessary, with regard to each socio-political context. It is a commitment that takes a violent or non-violent form.

Furthermore, political commitment means that the citizen must always adopt a clear and precise position and translates it into public political participation. However, even the citizens' refusal of any political engagement is considered in an indirect way as a political engagement or an objective contribution in keeping the same status quo. Denying the role of political parties, refusing to commit to them and to participate in their activities can be approached from the point of view of implicit dedication to a specific policy which is morally incompatible with the declared position of the citizen to reject any political engagement.

Political parties are considered nowadays as public institutions aiming to develop the policy of a given city and thus they are turning to be policy makers.

The European Union in the Middle East: changing priorities?

Prof. Amine Lebbos

The European Union (EU) surely has many attributes specific to power (economy, trade, technology, culture, and currency), policies and instruments that deal with the challenges of international policy and the relations with practically all the countries of the planet. Through its common foreign policy, the European Union is trying to speak with one voice to defend its interests.

Since the Rome Agreement of 1957, the European countries have endeavored to set up a Euro-Mediterranean policy based on mutual interests between the countries of the two shores of the Mediterranean, in particular in the fields of security, cooperation and promotion of the values of the rule of law.

In 1995 the EU Member States and the 12 partners of the southern shore of the Mediterranean launched with considerable financial resources a Euro-Mediterranean partnership which included political, economic and socio-cultural objectives. But the partnership turns out to be a failure. In fact, the development gaps between the two shores have widened and the region has remained an unstable area.

The upheavals of 2011 surprised the whole world and urged the Union to define new policies for these countries. Two EU communications published in 2011 organized and redirected the EU policy and strategy towards unstable neighboring countries. The war that continues in Syria, in Libya, the Arab-Israeli peace processes which are bogged down, the geopolitical tensions which remain sharp, the migratory crisis, the terrorist acts which are worsening and the diplomatic crisis between the countries of

the Gulf, are major challenges to which the Union must provide answers. Europe's response for the moment seems timid, safe, economic rather than political and above all does not meet the expectations of the countries in the region or its civil society, and we can see very little support for the change.

In this article, we try to study the political, economic and security policy of the European Union with certain unstable countries in the Middle East, the challenges that threaten the security and stability of the Union such as terrorism, conflicts, the crises in neighboring countries (Libya, Syria and Lebanon) and the issues affecting its economy. (The Gulf crisis and relations with Turkey).

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Col. B.E.M. Salah Allaou*

Le développement au Liban et son rôle dans la réduction du terrorisme

.....59

•*Prof. Issam Moubarak*

L'engagement politique: concepts et défis

.....61

•*Prof. Amine Lebbos*

L'Union Européenne au Moyen-Orient: changement de priorités?

.....63

Le développement au Liban et son rôle dans la réduction du terrorisme

Col. B.E.M. Salah Allaou

Le développement et le terrorisme sont 2 points d'intérêt depuis les anciennes époques. Ils ont évolué à travers le temps, où la régression du progrès aboutit à un taux élevé de terrorisme. Le gouvernement a perdu son autorité et les extrémistes ont envisagé d'agir violemment et d'utiliser le terrorisme comme l'excuse pour la recherche et la justice, ce qui conduit au chaos et à l'instabilité, augmentant les possibilités pour les terroristes d'atteindre leurs objectifs en changeant la situation.

Le terrorisme est considéré comme un phénomène dangereux et mortel qui menace la vie des personnes, des sociétés et des pays ; cependant, la définition du terrorisme reste celle de l'extrémiste: elle change en fonction des différentes situations. Le terrorisme vise à effrayer un individu, un groupe ou un pays afin d'atteindre des objectifs et des buts qui ne sont pas conformes à la loi.

Le terrorisme est un acte qui affecte en profondeur les valeurs et les manières humanitaires, cible la conscience humaine et prive les gens de leurs biens et de leur liberté pour un gain politique autoritaire ou économique.

Le développement n'est pas un processus purement politique et social dont l'objectif est d'augmenter le revenu par habitant uniquement, mais plutôt un espace pour élargir la liberté des citoyens et leur permettre de mener une vie décente. Les plus exploités et les plus attirés par les idées terroristes sont les pauvres qui ont formé un terrain fertile pour le terrorisme. Plus le niveau de développement est élevé, plus la stabilité est établie et moins le chaos règne. Le phénomène du terrorisme est l'opposé du concept de développement.

La guerre au Liban, l'agression israélienne et la vague de terrorisme ont entraîné un recul économique en raison de la destruction de la situation économique et des infrastructures, des affrontements sécuritaires et de l'instabilité, en plus des conflits régionaux. la question demeure: un véritable développement est-il possible? Et peut-il limiter le phénomène du terrorisme et donner suite à ce que l'armée libanaise a pu réaliser en libérant les stocks orientaux du Liban et en expulsant le terrorisme hors de ses frontières et en lançant un processus de développement global, en particulier où le terrorisme a inclus un nombre important de ses résidents et les a recrutés dans ses rangs en constituant l'instabilité et la détérioration des conditions économiques, sociales et politiques au Liban et dans les environs? La relation séparée entre le terrorisme et le développement reste un sujet de concessions mutuelles et deux concepts mutuellement exclusifs ne se rencontrent pas.

L’engagement politique: concepts et défis

Prof. Issam Moubarak

L’engagement politique pousse le citoyen à la participation aux affaires de la cité.Dans le cadre du développement d’une société, l’engagement politique est une attitude qui comporte à intervenir,politiquement ou intellectuellement, dans la vie publique.

Au cours des années,l’engagement politique a subi plein de transformations. En fait,la participation d’un citoyen dans les élections, locale ou nationale, se considère désormais un engagement politique. Davantage, tous les votes sont comptés comme un engagement politique ou une participation à la vie publique de la société même le vote à blanc.

Toutefois, l'engagement prend une apparence appropriée, si nécessaire, à chaque contexte socio-politique. Il peut aussi prendre une forme violente ou non violente.

Ainsi, l'engagement politique consiste à ce que le citoyen adopte en permanence une position claire et précise, et la traduit par une participation politique publique. Cependant, même le rejet par les citoyens de tout ce qui touche à la politique est aussi, indirectement classé comme un engagement politique ou une contribution objective au maintien du statu quo. Nier le rôle des partis politiques, refuser de s'y engager et de participer àleurs activités, peut être abordé du point de vue du dévouement implicite d'une politique spécifique, qui est moralement incompatible avec la position déclarée du citoyen de rejeter toute politique.

Les partispolitiques sont considérés aujourd'hui comme l'une des institutions du développement politiquede la cité. Ce sont des agents de développement politiques. Tout comme la production

économique reflète le degré de développement économique, les partis politiques et le système de partis expriment également le degré de développement politique du système politique. Leur rôle émerge dans le processus d'éducation politique, en particulier dans les pays démocratiques, qui adoptent un système multipartite.

Avec le développement des systèmes sociaux et économiques de la société, les partis politiques, ont réalisé la nécessité de développer le principe de l'engagement de ses membres afin de trouver une solution aux problèmes publics accumulés..

Dans un état démocratique où toutindividu peut donner son avis, triomphe le rôle des jeunes qui doivent s'engager activement pour tout changement dans la vie politique du pays. D'autant plus le rôle doit être institutionnalisé et encadré dans des partis politiques et pour qu'il ne se limite pas à une démocratie d'opinion ou de protestation tout simplement.

L'Union Européenne au Moyen-Orient: changement de priorités?

Prof. Amine Lebbos

L'Union Européenne (UE) dispose surement de nombreux attributs propres à la puissance (économie, commerce, technologie, culture, monnaie), des politiques et des instruments qui traitent les enjeux de la politique internationale et des relations avec pratiquement tous les pays de la planète. A travers sa politique étrangère commune, l'Union Européenne essaye de parler d'une seule voix pour défendre ses intérêts.

Depuis l'accord de Rome de 1957, les pays européens s'efforcent de mettre en place une politique euro-méditerranéenne fondée sur des intérêts mutuels entre les pays de deux rives de la Méditerranée, notamment dans les domaines de la sécurité, de la coopération et de la promotion des valeurs de l'Etat de droit.

En 1995 les États membres de l'UE et les 12 partenaires du rive sud de la méditerrané ont lancé avec des moyens financiers considérables un partenariat euro-méditerranéen qui comportait des objectifs politiques économiques et sociaux-culturel. Mais le partenariat se révèle être un échec. En effet, les écarts de développement entre les deux rives se sont creusés et la région est restée une zone instable.

Les bouleversements de l'année 2011 ont surpris l'ensemble du monde et ont poussé l'Union à la définition de nouvelles politiques pour ces pays. Deux communications de l'UE publiées en 2011, organisent et réorientent la politique et la stratégie de l'UE vis-à-vis des pays du voisinage instables. La guerre qui se poursuit en Syrie, en Libye, les processus de paix israélo-arabe qui s'enlise, les tensions géopolitiques qui restent vives, la crise migratoire, les actes terroristes qui s'amplifient et la crise diplomatique entre

les pays du Golfe, sont des défis majeurs auxquels l'Union doit apporter des réponses. La réponse de l'Europe semble pour l'instant timide, plutôt sécuritaire, économique que politique et surtout ne répond pas aux attentes des pays de la région ni à sa société civile et on aperçoit très peu le soutien aux changements.

Dans cet article, on essaye d'étudier les relations politiques, économiques et ceux de la sécurité de l'Union Européenne avec certains pays du Moyen Orient instables, les enjeux qui menacent sa sécurité et sa stabilité tels que le terrorisme, les conflits et les crises dans les pays voisins (Libye, Syrie et Liban) et les dossiers affectant son économie. (La crise du Golfe et les relations avec la Turquie).

الدفاع الوطني اللبناني - كانون الثاني ٢٠٢٠ Défense Nationale Libanaise - Janvier - 2020

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Lebanon's Economic Predicament as an Open Economy

L'indépendance de la Banque Centrale et les (PMNC): le cas du Liban

١١١